جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّفكير الصَّرفي العربيّ

إعداد الطالبة:
آلاء مازن هارون الطويسي

إشراف:
الأستاذ الدكتور سيف الدين طه الفقراء

أطروحة مقدَّمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغوية/ قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2021م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن آراء جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب: ايلاف مازن هارون الطويمي
والموسومة بـ: ثنائية القوة والضعف في الدرس الصرفي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة: الدكتوراة في الدراسات اللغوية
القسم: الدراسات اللغوية
في تاريخ: ٢٠٢١/٠٦/٠١
من الساعة: ١٠ إلى الساعة: ١٢
قرار رقم:

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
أ.د سيف الدين طه سالم الفكراء		مشرفا ومقررا
أ.د جزاء محمد حسن المعاروه		عضوا
د. خلف ماجد ابراهيم الجراداه		عضوا
د. خلود العموش		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا
أ.د. معن المعايطة

الإهداء

إلى أرواح علماء العربيّة وعمالقتها، الّذين بذلوا الجهود الجبّارة لتبقى اللغة وتستقيم.

وإلى كل غيور على اللغة العربيّة، وكل شَغِفٍ بعربيتنا ورفعتها.

الشُّكر والتَّقدير

لا يسعني إلا أن أتقدَّم بجزيل الشُّكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور سيف الدِّين طه الفقراء؛ الذي تفضَّل برعاية هذه الدِّراسة رعاية غير محدودة، منذ أنْ كانت فكرة حتى أصبحت على ما هي عليه، والَّذي كان عوناً وسنداً لإتمام هذا العمل، فقد منحني ثقته وعلمه، وقدَّم لي نُصحه وإرشاداته التي أعجز عن تقديرها، فله كلُّ التقدير والاحترام والإجلال.

وأقدِّم الشُّكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة؛ لتحمُّلهم عناء قراءة هذه الدِّراسة وتقويم معوجِّها، وسدِّ نقصها، فجزاهم الله عنِّي خير الجزاء، وجعل جهدهم في ميزان أعمالهم.

وأشكر كلَّ الذين ساندوني أثناء إعدادي هذه الدِّراسة، وقدَّموا لي يد العون والمساعدة، أو وقتهم، أو دعمهم.

الباحثة: آلاء مازن الطويسي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشُّكر والتَّقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخَّص باللُّغة العربيّة	هـ
الملخَّص باللغة الإنجليزيّة	و
المقدِّمة	1
أهمية الدِّراسة	2
أهداف الدِّراسة	2
منهج الدِّراسة	3
حدود الدِّراسة الزمانيّة	3
الدِّراسات السَّابقة	3
خطة الدِّراسة	5
تمهيد	7
الفصل الأول: القوَّة والضَّعف بين تشكيل المفهوم وبناء الثنائيّة في الفكري النَّحويّ	**13**
1-1 مفهوم القوَّة والضَّعف في اصطلاح العربيّة	13
1-2 القوَّة والضَّعف (ثنائيّة) في التفكير النَّحويّ	15
1-2-1 مفهوم "ثنائيّة القوَّة والضَّعف" في باب الأحكام التقويميّة	16
1-2-2 مفهوم ثنائيّة القوَّة والضَّعف في صفات الأصوات	24
1-2-3 مفهوم ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّعليل النَّحويّ	30
الفصل الثاني: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفيّ العربيّ	**39**
2-1 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب المعتلّ	40
2-1-1 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفي للبنى	42

المحتوى	الصفحة
الاسميّة المعتلّة	
2-1-2 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفيّ للبنى الفعليّة المعتلّة	66
2-2 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في بابي الإدغام والإبدال	72
2-3 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في بابي جمع التَّكسير والتَّصغير	84
2-3-1 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفيّ لصيغ التَّكسير	84
2-3-2 ثانياً: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفيّ لصيغ التَّصغير	92
2-4 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب النّسب	99
2-5 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب التَّرخيم	104
2-6 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في قضية تغيُّر المبنى واختلاف المعنى	107
الفصل الثالث: الأُصُول والضَّوابط لثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفيّ	**119**
3-1 ضوابط القوَّة والضَّعف في القياس والسَّماع	120
3-2 ضوابط القوَّة والضَّعف في الموقعيّة	126
3-3 ضوابط القوَّة والضَّعف في الأصل والفرع	131
3-4 ضوابط القوَّة والضَّعف في اللفظ والمعنى	136
الخاتمة	**148**
المراجع	**151**

الملخص

ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّفكير الصَّرفي العربيّ

آلاء مازن هارون الطويسي

جامعة مؤتة، 2021م

تناولت هذه الدِّراسة ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التّفكير الصّرفيّ عند علماء اللغة العربيّة في القرون الأولى (ق1هـ – ق4هـ)، وبدأت بالتّعريف بمفهوم القوَّة والضَّعف، ثمّ مراحل تطوّر هذا المفهوم حتى شكّل ثنائيّة استقرت في الفكر اللغويّ، ثمّ تناولت مظاهر هذه الثنائيّة عند علماء اللغة في ميدان التَّوجيه والتَّعليل لمسائل الصّرف العربي وصفاً وتحليلاً، ثمَّ رصدت أهمّ الأصول والضوابط لثنائيّة القوَّة والضَّعف في التّفكير الصّرفيّ.

برزت ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكرِ النَّحويّ في مرحلة مبكِّرة، ولازمته في مراحله المختلفة، وتَطوَّرت في توظيفها في التحليل والتَّعليل والتَّوجيه، حتى غدت ملمحاً بارزاً ومستقراً في التّفكير اللغوي بمستوياته الصّوتيَّة والصّرفيَّة والنَّحويّة.

وقد كشفت الدِّراسة عن أبعاد الثنائيّة ومدى استثمارها في توجيه المسائل الصرفيَّة وتعليلها، لتأكيد اعتبارها جزءاً من النظرية الصرفيَّة، وتبين من البحث أنّ هذه الثنائيّة تَمُتّ بصلة قويَّة لثنائيات كبرى وأصول راسخة في الفكر النَّحويّ.

وانتهت الدِّراسة إلى استخلاص الأصول والضوابط الخاصَّة بالثنائيّة في ميدان الدِّراسة الصرفيَّة، من خلال تحليل مظاهرها الواردة عند علماء العربيّة.

الكلمات الدَّالةُ: الثنائيّة، القوَّة، الضَّعف، الفكر الصرفيّ.

Abstract
The Daulism of Weakness and Strength in the Morphological Thought

Alaa Mazen Haroun Tweissi
Mu'tah University, 2021

This study dealt with the duality of strength and weakness in grammatical thinking among Arabic language scholars during the early centuries (1st – 4th) A.D. It began by introducing the concept of strength and weakness, and then the stages of the development of this concept until it formed a duality that settled in grammatical thought, then it addressed the manifestations of this duality in the field of orientation and explication of the issues of Arabic Morphology, describing and analyzing. And then it monitored the most important fundamentals and rules for the duality of power and weakness in morphological thinking.

The Duality of strength and weakness in grammatical thought emerged at an early stage. It haunted it during its various stages. It developed in its employment in analyzing, explication, and orientating to a degree it became such a prominent and steady feature in grammatical thinking with all its phonemical, morphological, and grammatical levels.

The study revealed the dimensions of the duality and the extent to which it is invested in the orientation and the explication of the morphological issues, to confirm that they are part of the morphological theory. The research also revealed that this duality is strongly related to major dualities and well-routed fundamentals in grammatical thought.

The study concluded by drawing out the principles and rules of dualism in the field of morphological study, by analyzing its manifestations contained in the Arab Grammarians.

Keywords: Strength, Weakness, the strongest, the weakest, Morphological Thought.

المقدِّمة:

الحَمْدُ لله ربِّ العالمين، وأفضلُ الصَّلاة والسَّلام على النبيّ العظيم وعلى آلِ بيتهِ وصحابته الأطهار، وبعد:

تعدُّ فرضية الثنائيّة من الأمور التي أثارت دهشة الإنسان في مسيرة تاريخه الفكريّ، فثمَّة طرفا ثنائيّة متضادان في الكون، كثنائيّة النور والظلام، والبقاء والفناء، والذَّكر والأنثى، والسلب والإيجاب وغيرها الكثير، حيث لا وجود لطرف دون الآخر، وكلُّ طرف من طرفيّ الثنائيّة يستدعي الآخر.

فالثنائيات موجودة منذ الأزل، وقد انبثقت فكرتها من الثنائيات الكونيّة المتلازمة في الفكر البشري لتلازمه في دورانه وتفكيره وبحثه عن حقيقة الأشياء وتفاصيلها، فتمكَّن الإنسان انطلاقاً من هذه الفكرة من اكتشاف أساس الإيقاع الثنائيّ الذي يقوم عليه العالم برمّته، من هنا برزت الثنائيّة في المنظومة الفكريّة الإنسانيّة ، وتجسَّد حضورها في تفسير الإنسان لمظاهر الكون، ثمَّ انعكس هذا الحضور على مجالات العلوم كافة.

وعليه، غدت الثنائيات ممثلة لقوانين فكريّة مفعَّلة في عقل الإنسان وتفكيره، وثمّة من التفت لهذا القانون وأشار له في الفكر العربي، من ذلك ما نجده عند الجاحظ الذي التفت إلى قانون الثنائيّة الكونيّ وأشار إليه باعتباره قانون الحياة الجوهريّ، فهو يرى أنَّ العالم بما فيه من الأجسام يقوم على ثلاثة أنحاء: متّفق، ومختلف، ومتضادّ، ثم يردّ هذه المستويات الثلاثة إلى الأصل الثنائيّ المرتكز على الحركة والسكون، فيجسّد بذلك حيويّة العالم القائمة على الثنائيّة[1]، يقول: "إنّ العالم بما فيه من الأجسام على ثلاثة أنحاء: متّفق، ومختلف، ومتضادّ؛ وكلّها في جملة القول جماد ونامٍ. وكأنَّ حقيقة القول في الأجسام من هذه القسمة، أن يقال: نامٍ وغير نامٍ"[2].

---

[1] الديّوب، سمير، الثنائيات الضدية (بحث في المصطلح ودلالته)، المركز الإسلامي للدِّراسات الإستراتيجية، العتبة العباسية المقدَّسة، ط1، 2017م، ص66.

[2] الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ (ت 255هـ): الحيوان، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الثانية، 1424هـ، ج1، ص24.

وقد شكّلت الثنائيات واحداً من أهم المبادئ أو المنطلقات الأساسيّة في التّفكير النَّحويّ لعلماء اللغة العربيّة، وقد كان هذا إيماناً منهم بدورها الفعَّال في إدراك الحقيقة، وكشف أسرار الظواهر والاستعمالات اللغويّة.

وعليه شغلت ظاهرة الثنائيات حيِّزاً واضحاً في الدِّراسات اللغويّة، وقد كانت تلك الثنائيات بمنزلة الأداة البحثية التي تمّ الاتِّكاء عليها من قبل النُّحاة لكشف العلل اللغويّة، نحويّة وصرفيّة وصوتيّة ودلاليّة، فشاع حضورها وتأثيرها في عمليات التفسير والتَّوجيه والتَّعليل اللغويّ، فشهد الفكر النَّحويّ بروز عدد من الثنائيات، كالتّعريف والتنكير، والمذكر والمؤنث، والمعرب والمبني، والأصل والفرع، والجملة الاسميّة والجملة الفعلية، والمعلوم والمجهول، والخفيف والثقيل ... وغيرها.

وقد نهضت هذه الدِّراسة لتناول ثنائيّة القوَّة والضَّعف، والكشف عن مفهومها في الفكر الصَّرفيّ عند علماء العربيّة، وإبراز مدى حضورها في ميدان التحليل والتَّوجيه والتَّعليل لمسائل الصَّرف العربيّ، وذلك من خلال تتبُّع مظاهرها عند النُّحاة وتناولها بالوصف والتحليل، في سبيل استخلاص الأصول والقواعد الخاصّة فيها في الفكر الصَّرفيّ.

أهميّة الدِّراسة:

تبرز أهميّة الدِّراسة من خلال الكشف عن الأصول والمنطلقات لثنائيّة فكريّة لغويّة ومنهجيّة، ظهرت في الفكر النَّحويّ عند علماء اللغة، وكانت تمثّل عنصراً من عناصر البحث والتحليل والتَّوجيه لمسائل اللغة الصَّرفيّة ومظاهر استعمالاتها، وهي أوّل دراسة تتناول ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التّفكير الصَّرفيّ بشكل خاص، إذ ثمّة دراسات أخرى تناولت الثنائيّة في أبواب مغايرة، مثل: باب الأحكام التقويميّة، وباب صفات الأصوات.

أهداف الدِّراسة:

لقد سعت هذه الدِّراسة إلى البحث في عدد من مسائل الثنائيّة وهي: مفهوم ثنائيّة القوَّة والضَّعف، ومظاهر استعمالات الثنائيّة في الفكر النَّحويّ، وكيفية تناول علماء العربيّة لهذه الثنائيّة، ومدى استثمار الثنائيّة في دراسة المسائل الصَّرفيَّة،

وأبرز مظاهرها في التَّعليل والتَّوجيه الصَّرفيّ، في سبيل استنباط القواعد والأصول الخاصة فيها والضابطة لاستعمالها.

منهج الدِّراسة:

اعتمدتُ في دراستي المنهج الوصفيّ التحليليّ أداةً للبحث، فطفت في مصادر اللغة بحثاً عن مظاهر هذه الثنائيّة، وسعيت في تحليلها وتبويبها، وربطها بقضايا أساسيّة في التّفكير النَّحويّ، في سبيل الكشف عن أبعادها وأصولها في الفكر الصَّرفيّ عند علماء العربيّة.

حدود الدِّراسة الزمانيّة:

تمثّلَ الحد الزماني للدراسة بالقرون الهجريّة الأربعة الأولى، والتي تشمل مرحلة نشأة الفكر النَّحويّ وتأسيس أصوله ممثّلة بسيبويه ومعاصريه ، ومرحلة تطوّر الأصول اللغويّة واستقرارها عند نحاة القرن الرابع الهجريّ، حيث تمثل هذه الفترة الزمنية للفكر النَّحويّ محل الدِّراسة ومرتكزها، ولا تقتصر عليها من حيث الإفادة من مصادر ودراسات أخرى في سبيل إثراء البحث.

الدّراسات السابقة:

كانت هذه الثنائيّة ميداناً لأبواب أفردها علماء العربيّة لمسائل متعددة من اللغة، منها ما كان عند ابن جني في "الخصائص": "باب في أضعف المعتلين"[1]، و"باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى"[2]، و "باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد"[3]، و "باب في اللفظ محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه: أيجازان

---

[1] ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت 392هـ): الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجار، ط1، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2، ص486.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص352.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص317.

جميعا فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه"[1]، كما خصص السيوطي في "الأشباه والنظائر" باباً سماه: "تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى"[2].

إنَّ ثنائيّة القوَّة والضَّعف لم تحظ بدراسات تكشف مسائلها في الفكر اللغويّ إلا دراسات محدودة وهي:

1- دراسة أحمد بشارات (قضية القوَّة والضَّعف وأثرها في التَّعليل النَّحويّ)[3]، تناول فيها الباحث بعض مظاهر هذه الثنائيّة، ولكنَّه ركّز على مسائل تتعلق بالخفة والثقل في جانب الأصوات مثل: المماثلة، والمخالفة، والحركات، والإمالة، وقانون الجهد الأقل.

2- دراسة غيداء كاظم: (مفهوم القوَّة والضَّعف في اللغة العربيّة)[4]، وقد درست فيها قضايا صوتية مثل النبر، والمماثلة، والثقل، والتّضعيف، والتّكرار، وصفات الأصوات، وطول الكلام، وأشارت الباحثة إلى مسائل محدودة في النَّحو والصَّرف.

3- دراسة ساجدة الزغاليل وعنوانها: (القوَّة والضَّعف وأثرهما في التفسير النَّحويّ)[5]، وهي رسالة مختصة في القوَّة والضَّعف في التفسير النَّحويّ من خلال كتاب المفصَّل لابن يعيش.

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص490.

[2] السيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن محمَّد (ت 911هـ)، الأشباه والنظائر في النَّحو، وضع هوامشه: فريد الشيخ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص149.

[3] بشارات، أحمد سليمان، قضية القوَّة والضَّعف وأثرها في التَّعليل النَّحويّ، مجلة الثقافة والتنمية، القاهرة، العدد (48)، لسنة 2011م.

[4] غيداء كاظم عبدالله، مفهوم القوَّة والضَّعف في اللغة العربيّة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد (20)، العدد (3)، 2017م.

[5] الزغاليل، ساجدة مرهي، التفسير بالقوة والضعف في الدرس اللغوي القديم/ شرح المفصل لابن يعيش، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، إشراف: جزاء المصاروة، 2020م.

4- بحث للدكتور سيف الدين الفقراء بعنوان: (ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّعليل اللغوي عند ابن جني)[1]، وهو مختص بقضية القوَّة والضَّعف ومظاهرها في دراسة المسائل النّحويّة عند ابن جنّي.

وثمّة دراسات تتصل بالقوَّة والضَّعف في باب الأحكام التقويميّة في اللغة[2]، وأخرى في باب قوّة الأصوات وضعفها[3]، وهذان الموضوعان خارجان عن ميدان الدِّراسة في البحث وإطارها.

خطة الدِّراسة:

قُسِّمت هذه الدِّراسة إلى مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وهي:

المقدّمة: نبذة عن موضوع البحث، وسبب اختياره وأهميّته، والأهداف، والدّراسات السابقة، والحد الزمني للدِّراسة، والمنهج المتّبع في الدِّراسة.

التمهيد: فيه لمحة عن علم الصَّرف، ومراحل تطوّره، وأهم أصوله وأدلته.

الفصل الأوّل: القوَّة والضَّعف بين تشكيل المفهوم وبناء الثنائيّة في الفكر النَّحويّ:

أولاً: مفهوم القوَّة والضَّعف في اصطلاح العربيّة.

ثانياً: القوَّة والضَّعف (ثنائيّة) في التّفكير النَّحويّ.

---

[1] الفقراء، سيف الدين طه، مجلة الدِّراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مجلد 22، العدد 3، 2020م.

[2] انظر: حمداوي، نزار بنيان، الأحكام التقويمية في النَّحو العربي (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2008م.

[3] انظر: القيسي، أبو محمَّد مكّي بن أبي طالب (ت 437 هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1987م، ص137-138؛ والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: أحمد حسن فرحات ط3، دار عمّار، عمّان، 1996، ص118-120، وانظر: بني مصطفى، عبير: صفات قوّة الأصوات عند سيبويه، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 22، العدد الأول، 2014م، ص87-110؛ والدجيلي، منير، والحريزي، عائد كريم، (2011م)، نظرية القوَّة والضَّعف في الأصوات عند أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال، مجلة اللغة العربيّة وآدابها، جامعة الكوفة، العدد 12، ص15-26.

1- مفهوم ثنائيّة القوّة والضّعف في باب الأحكام التقويميّة.

2- مفهوم ثنائيّة القوّة والضّعف في صفات الأصوات.

3- مفهوم ثنائيّة القوّة والضّعف في التعليل النّحويّ.

الفصل الثّاني: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفي العربيّ:

المبحث الأول: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب المعتلّ.

المبحث الثّاني: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في بابي الإدّغام والإبدال.

المبحث الثّالث: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في بابي جمع التَّكسير والتَّصغير.

المبحث الرّابع: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب النّسب.

المبحث الخامس: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب التَّرخيم.

المبحث السّادس: مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في قضية "تغيُّر المبنى واختلاف بالمعنى".

الفصل الثّالث: الأُصُول والضَّوابط لثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفيّ.

الخاتمة: وفيها رصد لأهمّ النتائج والتوصيات.

ومن أهمّ الصعوبات التي واجهت الدِّراسة نُدرة المراجع والدراسات التي تناولت هذه الثنائيّة في ميدان التَّوجيه والتَّعليل اللغويّ بشكل خاص، ومن هنا أتوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذي وموجهي الفاضل الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء، الذي ذلَّل الصعب في طريقي وأنار لي الدرب بدعمه وتوجيهه السديد.

وأرجو من الله أن تكون هذه الدِّراسة المتواضعة قد قدَّمت المرجو منها، وحقَّقت فائدة في ميدان الدِّراسات اللغويّة.

والله وليُّ التوفيق،،،

تمهيد:

علم الصّرف حدّه وآفاقه

يمثّل النَّحو والصَّرف شطري اللغة اللذين لا يفترقان، وقد نشآ نشأة واحدة متزامنين وممتزجين، حيث توجَّهت جهود النُّحاة للبحث في ألفاظ اللغة واستعمالاتها من جانب الإعراب والبناء، ومن جانب ما يقع في أبنيتها من تغيُّرات وتبدلات، في آنٍ واحد.

وقد تناول الدَّارسون الدّرس النَّحويّ بالبحث والتأليف في أغلب جوانبه وتفرَّعاته، إلا أنَّ الدَّرس الصَّرفيّ لم يحظَ بما حظي به النَّحو، ولم يعطَ حقّه من البحث والدِّراسة في جزئيّاته وأحكامه كافة، على الرغم من أهميّته التي لا تقل عن النَّحو، وقد قال عنه ابن جنّي: "وهذا القبيل من العلم –أعني التَّصريف– يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمَّ حاجة، وهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنَّه ميزان العربيّة، وبه تُعْرَفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به"[1]، ووصفه ابن عصفور بقوله: "الصَّرف أشرّف شطري العربيّة وأغمضُها، فالذي يُبيّنُ شرَفَهُ، احتياجُ جميع المشتغلين باللغةِ العربيّة من نحويّ ولُغويّ إليه أيّمَا حاجة، لأنَّهُ ميزان العربيّة"[2].

إنَّ الصَّرف في اللغة يُعنى به التقلّب والحيلة جاء في لسان العرب: "والصَّرف: التَّقَلُّبُ والحِيلةُ. يُقَالُ: فُلانٌ يَصْرِفُ ويَتَصَرَّفُ ويَصْطَرِفُ لِعِيَالِهِ أَي يَكتسب لَهُمْ، وَقَوْلُهُمْ: لا يُقبل لَهُ صَرْفٌ وَلا عَدْلٌ؛ الصَّرف: الحِيلة، وَمِنْهُ التَّصَرُّفُ فِي الأَمور، يُقَالُ: إِنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي الأُمور، وصَرَّفْتُ الرَّجُلَ فِي أَمْري تَصْرِيفاً فتَصَرَّفَ فِيهِ واصْطَرَفَ فِي طلَبِ الكسْب"[3].

---

[1] ابن جنيّ، المنصف، ص2.

[2] ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت 669 هـ)، الممتع في التَّصريف، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، ط1، ج1، 1996م، ص27.

[3] ابن منظور، محمَّد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، وضع هوامشه: اليازجي وجماعة من اللغويين، ط3، دار صادر – بيروت، ج9، 1993م، ص109.

أمّا في اصطلاح اللغويين فهو: "علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحّة، وإعلال وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم: الاسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة ولها الأصالة فيه، وما ليس بعضه زائداً يسمى مجرداً، ولا يتجاوز خمسة أحرف إنْ كان اسماً، ولا أربعة إنْ كان فعلاً، ولا ينقصان عن ثلاثة، والمزيد فيه إنْ كان اسماً لم يتجاوز سبعة إلّا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو الجمع أو النّسب، وإنْ كان فعلاً لم يتجاوز ستة إلّا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد"[1]، وهو "الهيئة الحاصلة لكلّ لفظ من الحركات والسّكنات ومن عدد الحروف عند الوضع"[2]، وبالرّغم من أنَّه كان علماً ملتحماً مع النَّحو عند نُحاة العرب، ولم يُعمل على فصله ليكون علماً مستقلاً له أصوله ومبادئه الخاصّة إلا في زمن متأخِّر عن النشأة الأولى للدَّرس اللغوي، إلا أنَّنا نعثر على إشارات ومفاهيم خاصّة بالصَّرف، من ذلك ما جاء عن سيبويه في باب: (ما بنت العرب من الأسماء والصِّفات والأفعال المعتلّة وغير المعتلة)، "وما قيس من المعتلّ الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النَّحويّون التَّصريف، والفعل أمّا ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنّه يكون فَعْلاً، ويكون في الأسماء والصِّفات، فالأسماء مثل: صَقْرٍ، وفَهْدٍ، وكَلْبٍ، والصّفة نحو: صعبٍ، وضخمٍ، وخدلٍ"[3].

ويشرح السيرافي قول سيبويه بقوله: "يريد ما قاسه النَّحويّون على الأمثلة التي تكلّمت بها العرب ممّا لم تتكلَّم به، كقول القائل: ابن لي من "غزا" مثل "دَحْرَج"، فجوابه "غَزْوى" وهو معتلّ، ولم يجئ في كلامهم غزوى، وإنّما جاء نظيره وهو

---

[1] ابن مالك، محمَّد بن عبدالله (ت 672هـ): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م، ص290.

[2] التهانوي، محمَّد بن علي ابن القاضي (ت بعد 1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربيّة: عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان – بيروت، ط2، 1996م، ج2، ص1107.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص242.

سلقى، وأمَّا التَّصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل بمثلها بالكلمة ووزنها به، كقوله ابنِ لي من ضرب مثل جَلْجَل، فوزنّا جَلْجَلَ بالفعل فوجدناه فَعْلَلَ"[1].

وذكر ابن السرَّاج حدّ التصّريف بمفهوم لا يبتعد عن المفهوم الذي قدّمه سيبويه يقول: "ما عرضَ في أُصولِ الكلامِ وذواتِها من التغييرِ وهوَ ينقسمُ خمسةَ أَقسامٍ: زيادةٌ وإِبدالٌ وحَذْفٌ وتغييرٌ بالحركةِ والسكونِ وإدغامٌ ولَهُ حدٌّ يعرفُ بهِ"[2].

لقد اتَّسعت أبواب الصَّرف وشاعت في كلّ المؤلفات اللغويّة في الفترة الممتدة في القرن الأول ونصف الثاني الهجريين، وظلَّت مختلطة بعلمِ النَّحو وقضاياه، إلى أن بدأ علم الصَّرف بالظهور بشكل مستقل متمثل بمؤلفات خاصَّة قدَّمها أئمة من النُّحاة كان من أبرزهم أبو عثمان المازني (247هـ) وكتابه (التَّصريف)، وأبو علي الفارسي (377هـ) وكتابه التكملة على الإيضاح، وابن جنيّ (392هـ) وكتابه المنصف، فمثَّل هؤلاء المرحلة الثانية من مراحل تطوُّر علم الصَّرف، التي استقل فيها هذا العلم بإفراد المصنَّفات الخاصة فيه، ولم يختلفوا في تعريفهم للتصّريف؛ بل جاؤوا بتعريفات قريبة ممَّا جاء به من سبقهم، فهذا ابن جنيّ يحدّ التَّصريف بقوله: "إنَّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى"[3].

ولعلَّ استعمال النُّحاة لمصطلح "التَّصريف" دالٌّ على المعنى العملي لهذا العلم في حين شاع عند المتأخرين استعمال الصيغة ذات المدلول العلمي وهي "علم الصَّرف" الذي يشتمل على المسائل والقواعد والمبادئ الخاصة بهذا العلم، يقول

---

[1] السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: 368 هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م، ج5، ص134.

[2] ابن السرَّاج، ج3 الأصول في النَّحو، أبو بكر محمَّد (ت 316هـ)، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ج3، 2010م، ص231.

[3] ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت: 392هـ)، المنصف: شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص3.

الجرجاني (471هـ): "اعلمْ أنَّ التَّصريف "تَفْعيلٌ" مِنَ الصَّرف، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة"[1].

أمَّا فيما يتعلَّق بالمضامين التي شملها علم الصَّرف، فهي كثيرة ومتنوِّعة بتنوُّع الظواهر اللغويّة والصَّرفيَّة، وقد عمل النُّحاة على تناول هذه الظواهر بالدِّراسة والتفسير والتَّوجيه، وتشعَّبت لديهم العلل وتعدَّدت في صورها ومنطلقاتها وفقاً لأدلة الواقع اللغويّ وما يقدِّمه من صيغ واستعمالات.

نالت مسألة الأدلة اهتمام النّحاة، و"لا تخرج الأدلة في إطارها العام عن دليلين رئيسين، هما: دليل المنطوق، ودليل العقل، ثمّ يتفرد كل دليل بما ينتمي إليه"[2]، وتكمن أهميّة الأدلة في مسألة بيان الأحكام والعلل اللغويّة، وثمّة خلافات بين النّحاة في نوعيّة الأدلة المستعملة، فهي عند ابن السرَّاج (ت 316هـ) على ضربين، الأوّل كلام العرب والآخر العلّة[3]، أمّا عند ابن جنّي فهي على ثلاثة أضرب: سماع، وقياس، وإجماع، وعند ابن الأنباري (ت577هـ): نقل، وقياس، واستصحاب حال، ويتحصل من ذلك أنّ الأدلة على أربعة أضرب: السَّماع، والقياس، والاستصحاب، والعلّة؛ لأنَّ النّقل والإجماع من ضمن دليل السَّماع[4].

ويُعدُّ مصدر السَّماع من أهمّ الأدلة التي استند إليها الصَّرفيون في التَّوجيه والتَّعليل؛ لأنَّ السَّماع يبطل القياس[5]، من ذلك ما جاء عن العرب في استعمالهم لصيغة (استحوذ) ووردت في قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ﴾(المجادلة: 19)، والقياس في (استحوذ) (استحاذ) كقولهم: (استقام)؛ ولكن مجيء

---

[1] الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471هـ): المفتاح في الصَّرف، حقَّقه وقدَّم له: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص26.

[2] علاوي، صباح خلف، وذياب، رعد سرحان، أدلة الأحكام الصَّرفيّة، جامعة سامراء – العراق–المجلد 11، العدد 43، 2015م، ص43.

[3] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج1، ص35.

[4] خلف، صباح علاوي، وذياب، رعد سرحان، أدلة الأحكام الصَّرفيّة، ص43.

[5] ابن جنيّ، المنصف، ص218.

الفعل على الأصل من دون إعلال في السَّماع أبطل فيه القياس[1]، ويُعدُّ القياس من أوسع الأدلة التي قامت عليها معظم قواعد العربيّة وأحكامها، وهو المعوّل عليه عند علماء اللغة في توجيه المسائل والظواهر اللغويّة وتعليلها، أمّا استصحاب الحال فإنّه يُعدُّ من أضعف الأدلة، لذا لا يجوز التمسُّك به إن كان هناك دليل[2].

تُعرَف العلّة عند اللغويين بأنَّها "الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النَّحويّون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيَّنًا مِن التعبير والصياغة"[3]، وقد اعتلَّ الصَّرفيون بالكثير من العلل في معالجتهم للمسائل الصَّرفيَّة، والتي ذكرها أبو البقاء العكبري (616هـ) وأوصلها إلى خمس وعشرين علَّة وهي: "علَّة الإتباع، وعلة الأقوى، وعلَّة الاستغناء، وعلَّة الاشتقاق، وعلَّة الاضّطرار، وعلَّة الإلحاق، وعلَّة الاطّراد، وعلَّة أمن اللبس، وعلَّة الأوليّة، وعلَّة التخفيف، وعلَّة النسبية، وعلَّة التضاد، وعلَّة التوهم، وعلَّة التعويض، وعلَّة التَّضارب، وعلَّة توالي الأمثال، وعلَّة الجواز، وعلَّة الحمل، وعلَّة الفرق، وعلَّة كثرة الاستعمال، وعلَّة المجانسة، وعلَّة المجاورة، وعلَّة التطير، وعلَّة عدم النظير، وعلَّة الوجوب أو اللزوم"[4].

إذاً كانت علّة القوَّة من العلل التي اتكأ عليها أهل الصَّرف في توجيههم للمسائل الصَّرفيّة، من ذلك مثلاً ما جاء في أنَّ الأسماء تأتي على خمسة أحرف لا زيادة فيها؛ لقوّتها، ولا يكون ذلك في الأفعال[5]، وكانت علَّة الضَّعف أيضاً واحدة من علل الصَّرف، من ذلك حذف الهمزة في (سَوايَة) والأصل (سَوائيَة)؛ وذلك لأنّ اللام

---

(1) انظر: ابن جنيّ، المنصف، ص242؛ والخصائص، ج1، ص117.

(2) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد (ت 577هـ): لمع الأدلة، قدَّم له وحقَّقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، ص142.

(3) المبارك، مازن، النَّحو العربي: العلة النَّحويّة: نشأتها وتطوُّرها، دار الفكر بيروت، ط3، 1974، ص90.

(4) الزّمليّ، مجيد خيرالله راهي، أبو البقاء العكبري صرفيا، رسالة دكتوراه، جامعة القادسية، قسم اللغة العربيّة وآدابها، إشراف الدكتور هاشم طه شلاش، العراق، 2003م، ص71-ص91.

(5) انظر: ابن جنيّ، المنصف، ص57، ص81، ص356، ص360.

أضعف من العين[1]، ولا شكَّ أنَّ القوَّة يقابلها ضعف في الطّرف الآخر، والضَّعف يقابله قوّة، وهي الفكرة التي تولَّدت عنها ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ، وبها برزت مظاهر هذا المفهوم في التَّوجيه والتَّعليل لمسائل اللغة وقضاياها.

[1] ابن جنيّ، المنصف، ص356.

الفصل الأوّل

القوَّة والضَّعف بين تشكيل المفهوم وبناء الثنائيّة في الفكر النَّحويّ

1-1 مفهوم القوَّة والضَّعف في اصطلاح العربيّة

إنَّ السّعيَ في عملية تقصي المفاهيم الخاصّة بمصطلح ما يُعدُّ أمراً لا بُدَّ منه في سبيل تحقيق الغايات البحثيّة، من خلال الوصول إلى كيفية تطوُّر المصطلحات وتعدُّد دلالاتها، وحصر تلك الدِّلالات في حقول علميّة اختصَّت بكلٍّ منها.

والنّظر في لفظتي القوَّة والضَّعف يبدأ من دلالتهما العامّة والمستعملة في العربيّة وصولاً إلى الكشف عن كيفيّة تشكُّلهما بصورة ثنائيّة ذات أبعادٍ وأحكام وضوابط استقرَّت في الفكر النَّحويّ حتى مثّلت أساساً واضحاً أدّى دوراً هاماً في قضايا التحليل والتفسير اللغويّ على كافّة المستويات: النَّحويّ والصَّرفيّ والصَّوتيّ والدِّلاليّ، كما كانَ هذا الأساس ملحظاً لافتاً حين شكَّل متَّكأً في تشكيل الأحكام اللغويّة وبنائها.

وردت لفظتا القوَّة والضَّعف في استعمال العرب متضادَّتين في المعنى، جاء في مُحكم كتابه عزَّ وجلَّ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ (الروم: 54)، وقوله: ﴿وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: 139)، فالوهن رديف الضَّعف كما الشدّة رديف القوَّة، قال تعالى ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاء بَنَاهَا﴾ (النازعات: 27)، وجاء في حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: "لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ"[1].

---

[1] الإمام البخاري، أبو عبدالله محمَّد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيَّامه، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ج1، ص28

ومن أشعار العرب كذلك قول عنترة بن شدّاد[1]:

خُلِقْتُ من الجبالِ أَشدَّ قلْباً وقد تفنى الجبالُ ولستُ أَفْنى

وانعكاساً للاستعمال اللغويّ في الأوساط العربيّة ورد مفهوم القوَّة والضَّعف في معاجم اللغة ومؤلَّفاتها، جاء في العين "ضعف: ضَعُفَ يضعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً، والضَّعف: خلاف القوَّة، ويقال: الضَّعف في العقل والرأي، والضُّعف في الجسد، ويقال: هما لغتان جائزتان في كلّ وجه، ويقال: كلّما فتحت بالكلام فتحت بالضَّعف. تقول: رأيت به ضَعْفاً، وأنَّ به ضَعْفاً، فإذا رفعت أو خفضت فالضَّمُّ أحسن، تقول: به ضُعْفٌ شديدٌ، وفَعَلَ ذاك من ضُعْفٍ شديد"[2]، فالضَّعف أو الوهن ضدٌّ للشدّة والقوَّة، وذكر الرماني في رسالة الحدود "الضَّعف نُقْصَان القوَّة عَن الْحَد"[3].

وورد في الفروق: "الفرق بين الضَّعف والوَهْن: أنَّ الضَّعف ضدُّ القوَّة وهو من فعل الله تعالى، كما أنَّ القوَّة من فعلِ الله، تقول خلقه الله ضعيفاً أو خلقه قوياً، وفي القرآن ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: 28)، والوَهْن هو أن يفعلَ الإنسان فِعْل الضعيف، تقول وَهَن في الأمر يَهِنُ وَهْناً وهو واهِن إذا أخذ فيه أخذ الضعيف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: 139)؛ أي لا تفعلوا أفعال الضَّعفاء وأنتم أقوياء على ما تطلبونه"[4].

ولا أجدُ ضرورة للاستطراد بسرد المعنى الذي ذكره العلماء للقوَّة أو الضَّعف في كتب العربيّة ومعاجمها، وثمَّة نصوص وافرة وضَّحت المعنى اللغويّ

---

[1] ابن شدَّاد، عنترة (ت: قبل الهجرة)، ديوانه ومعلقته، تحقيق وشرح: خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال– بيروت، 1997م، ص96.

[2] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، ط1، دار ومكتبة الهلال، ج1، (د.ت)، ص281.

[3] الرماني، علي بن عيسى (ت 384هـ)، رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر– عمان، (د.ت)، ص71.

[4] العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (ت 395هـ)، معجم الفروق اللغويّة، تحقيق: الشيخ بيت الله البيات ومؤسسة النشر الإسلامي، ط1، دار مؤسسة النشر الإسلامي، (د.ت)، ج1، ص330.

لتلك اللفظتين وجميعها متقاربة، فالقوَّة ضدّ الضَّعف، ولكلّ منهما مرادفات استعملت في سياقات العربيّة واستعمالاتها.

1-2 القوَّة والضَّعف (ثنائيّة) في التّفكير النَّحويّ

لقد كان لمفهوم القوَّة والضَّعف أهميته الخاصّة في بناء العديد من الأسس النَّحويّة التي استقرت في الفكر النَّحويّ، واتّخذت أبعاداً لافتة في الكثير من القضايا اللغويّة، ومن هذه الأسس فكرة العامل، وفكرة الأصل والفرع، وفكرة الشَّبه وغيرها، حيث استعمل النُّحاة صيغاً مشتقة من مادتي القوَّة والضَّعف منها: قويّ وأقْوى، وضَعيف وأضْعَف، للتعبير عن حكم نحويّ يتعلق بمسألة لغوية ما.

ويمكننا الكشف عن الدور المحوري الذي احتله مفهوم القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ ومعرفة مدى توظيفه في الدّرس اللغويّ من خلال تتبّع ما جاء في كتب النُّحاة واللغويين من إشارات واضحة وتفسيرات لظواهر ومسائل لغويّة انطلاقاً من هذا المفهوم، حتى بدا بصورة ثنائيّة معياريّة يُتكأ عليها في التحليل والتفسير وإصدار الأحكام، كثنائيّة الحَسَن والقَبيح أو الخِفَّة والثِّقل ... ولا يخفى أنَّ القوَّة تشكّل علَّة أساسية من العلل التي استند إليها النُّحاة واللغويون عند النّظر في مسائل اللغة المتنوّعة، والتي كانت تُساق في سبيل فهم كلام العرب وتفسير ظواهره في كافّة السياقات والمستويات، كما تسهم في طرد ما وضعوا من قواعد وأحكام.

برزت ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ في مراحله المبكرة، ثمَّ أخذت تتَّسع وتتطوَّر من خلال توظيف النُّحاة واللغويين لها في التَّوجيه والتَّعليل اللغوي، حتى باتت مظهراً لافتاً، وجزءاً لا يمكن إغفاله من النّظرية النَّحويّة أو الصَّرفيّة أو الصّوتيّة أو الدّلاليّة، فكانت واحداً من العناصر المنهجيّة التي اعتمدها أوائل النُّحاة كالخليل وسيبويه، ثمَّ طالعتنا عناوين لأبواب أفردها علماء اللغة في مؤلفاتهم تشير إلى الحضور المؤثِّر لثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ على امتداد مراحله، فهذا ابن جني (ت392هـ) يعقد باباً في الخصائص سماه (قوَّة اللفظ لقوَّة المعنى)[1]،

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ص268.

وآخر بعنوان (الجمع بين الأقوى والأضعف في عقد واحد)[1]، كذلك نجد عند السيوطي (ت911هـ) باباً أسماه (تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى)[2]، وليس هؤلاء ومن كان في زمانهم من أوجد ثنائيّة القوَّة والضَّعف وعمل على توظيفها في الدَّرس اللغوي، بل إنَّنا نجد الكثير من الملامح الدالة على بروز هذه الثنائيّة مع البواكير الأولى للفكر النَّحويّ عند العرب، حيث شكَّلت للنّحاة أساساً تُبنى عليه أحكامهم وتوجيهاتهم.

وهنا سأعرض نماذج مقتبسة من تحليلات النُّحاة في مستويات لغويّة متنوّعة تكشف مدى استنادهم إلى ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التحليل والتَّوجيه اللغويّ، ممَّا يثبت لهذه الثنائيّة أصالة وحضوراً بارزاً أسهم في اعتبارها مبدأ من مبادئ الدرس اللغويّ، وأساساً هاماً من أسس التَّوجيه والتَّعليل وبناء الأحكام، الأمر الذي أكسبها أهمية لا تقلُّ عن أهمية الثنائيّات الكبرى التي برزت في التفكير النَّحويّ وظهر أثرها في رسم ملامحه وخصائصه، كثنائيّة البناء والإعراب، وثنائيّة الأصل والفرع، وثنائيّة اللفظ والمعنى، وثنائيّة الخِفّة والثّقل وغيرها.

لقد تنوّعت ثنائيّة القوَّة والضَّعف في مفهومها واستعمالها من قبل اللغويين، ولعلّ أبرز هذه المفاهيم التي ظهرت متصلة بمعياري القوّة والضّعف:

1-2-1 مفهوم "ثنائيّة القوَّة والضَّعف" في باب الأحكام التقويميّة:

الحُكْمُ هو العِلْمُ وَالْفِقْهُ وَالْقَضَاءُ بِالْعَدْلِ، وَهُوَ مَصْدَرُ حَكَمَ يَحْكُم"[3]، ورد في الكليات: "وأصل الحكم: الْمَنْع، فَكَأَنَّهُ منع الْبَاطِل"[4].

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص55.

[2] السيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن (ت 911هـ)، الأشباه والنظائر في النَّحو، وضع هوامشه: فريد الشيخ، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص194.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ص141.

[4] الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت 1094هـ)، معجم الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمَّد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، ج1، 2007م، ص381.

ويعرِّفه الجرجاني (ت 816هـ) في التعريفات بقوله: "الحكم: إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، فخرج بهذا ما ليس بحكم، كالنّسبة التقييدية"[1].

ويقول الكفوي في تعريف الحكم العقلي: "وَالْحكم الْعقلِيّ: إِثْبَات أَمر لآخر أَو نَفْيه عَنهُ من غير توقف على تكَرر وَلَا وضع وَاضع، وينحصر فِي الْوُجُوب والاستحالة وَالْجَوَاز"[2].

وهو مفهوم دالٌّ على معنى الحكم في الاصطلاح، إذْ يفهم منه أنَّ هناك أمراً ثابتاً في الأصل يقاس عليه، أو يسند إليه أمر آخر يقابله ليكون مقيساً أو مسنداً، مع وجود علّة تجمع الأمرين كالمشابهة أو المخالفة، وبهذا تكون العلّة فاصلاً لإبرام الحكم.

تعدَّدت معايير النُّحاة في الحكم على المسائل النَّحويّة واللغوية، وتنوَّعت تعبيراتهم بغية تحديد القبول أو الاستساغة أو الرفض، فجاءت معاييرهم بصيغة الحكم القاطع في مسائل كثيرة كالواجب والممنوع، كما كان منها ما هو نسبي أحياناً معتمد على الذوق أو الحسِّ الجمالي لقول أو تعبير ما، وذلك كاستعمالهم لمعيار الحسن والقبيح، والخفّة والثّقل والكراهة والقوَّة والضَّعف.

واستعمل حكم (الأقوى) للتعبير عن توجيه المسائل اللغويّة اعتماداً على الوجه الأقوى والأقدر والأكثر موافقة للقياس، وقد زخر كتاب سيبويه بهذا الحكم، يقول:"وكم رجلاً أتاك، أقوى من كم أتاك رجلاً، و(كم) ههنا فاعلة، وكم رجلاً ضربت، أقوى من كم ضربت رجلاً، و(كم) ههنا مفعولة"[3]، لقد أطلق سيبويه حكم الأقوى على قضايا متعدِّدة تتعلَّق بالعامل النَّحويّ، ومن ثمَّ تلاه النُّحاة وسعوا على خطاه في كيفية النّظر إلى المسائل اللغويّة وإبرام الأحكام الخاصّة بكل منها، فشاع استعمال حكم الأقوى يقابله الضَّعيف واتَّسع اتساعاً واضحاً، ممَّا أثبت لثنائيّة القوَّة

---

[1] الجرجاني، علي بن محمَّد (ت 816هـ)، التعريفات، تحقيق وضبط: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1403هـ، ص92.

[2] الكفوي، الكليات، ص705، فصل القاف.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص159.

والضَّعف دورها وأهميتها في قضية الأحكام التقويمية في الدَّرس اللغويّ بشكلٍ عام وشامل لكافة مستوياته.

ويُعدُّ (الأقوى) في اصطلاح النُّحاة نقيضاً للضعيف، والأضعف هو "ما انحطّ عن درجة الفصيح"[1]، وعليه يكون الأقوى هو ما وصل إلى الثبوت في الفصاحة، أو أنَّه جاء على القانون النَّحويّ، ولم يخل بفصاحة الكلام[2]، وقد يكون الأضعف وجهاً جائزاً من الاستعمال تسمح به المعايير النَّحويّة، ولكن ثمّة ما هو أقوى منه في القياس، فليس كلّ ضعيف أو أضعف مخالفاً لقوانين العربيّة.

أطلق سيبويه وكذلك من تلاه من النُّحاة حكم القوي بصيغ متنوّعة، فقد نجدها بصيغة التفضيل (أقوى) مقترنة بأحد الأحكام التقويميّة الكميّة أو النوعيّة، من ذلك: "أغلب وأقوى"، "أحسن وأقوى"، "جائز وأقوى"، "جيد وأقوى"، "أقوى وأكثر"، "أقوى وأبين"، "أقوى وأعرب في الحجة"، "أقوى في قياس العربيّة"...[3]، ولم يكن سيبويه أوّل من استعمل حكم القوي في توجيهه للمسائل اللغوية، إذ يمكننا التماس إرهاصات لثنائيّة القوَّة والضَّعف في بدايات التفكير النَّحويّ، واستشهد في هذا المقام بما جاء في كتاب "الجمل في النَّحو" المنسوب للخليل الفراهيدي، "فصل جمل الألفات".

يقول الخليل في حديثه عن ألف الاستفهام: "فَإِذا وَقعت ألف الاسْتِفْهَام مَعَ ألف الْوَصْل التُقفت ألف الْوَصْل بِأَلف الاسْتِفْهَام، تَقول من ذَلِك أَتّخَذْتَ زيداً خلاً؟، أَصْطَنَعْتَ عمراً؟، أَلا ترى كَيفَ ذَهَب ألف الاسْتِفْهَام بِأَلف الْوَصْل؛ لأَنَّ ألف الاسْتِفْهَام أقوى من ألف الْوَصْل"[4].

---

[1] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص119.

[2] حمداوي، الأحكام التقويمية في الصَّرف العربي (دراسة تحليلية)، ص103.

[3] سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط3، 1408هـ، ج1 ص17، ج2، ص52، ج1 ،ص228، ج2، ص16، ج1، ص170، ج1، ص232، ج3، ص389.

[4] الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن احمد (ت170هـ)، الجمل في النَّحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ، ص251.

فالخليل هنا يعقد مقارنة بين ألف الاستفهام المقطوعة وألف الوصل، وهو يحكم بقوَّة ألف الاستفهام ويسمها بالأقوى، ذلك أنَّها التقفت أو أسقطت ألف الوصل بعدها، فالأصل في قول "أتخذت زيداً خلاً؟" هو "أاتخذت زيداً خلاً؟"، وما حدث هو إسقاط همزة الوصل من أصل البنية بتأثير همزة الاستفهام.

ويتابع الخليل حديثه في المقام ذاته قائلاً: "فَإِذا عدوتها إِلَى نَفسك فِي أفعل قلت: أأتخذ، وَإِن شِئْت حولتها مداً فَقلت آتخذ، اجْتمع هُنَاكَ ثَلاث ألفات، ألف الْوَصْل الَّتِي كَانَت فِي الأَصْل وَألف النَّفس وَألف الاسْتِفْهَام، فألف النَّفس التقفت ألف الْوَصْل وَذَلِكَ أَنَّهَا أقوى مِنْهَا؛ لأَنَّ أصل ألف النَّفس التحريك، وأصل ألف الْوَصْل السّكُون فَهِيَ كالشيء الْمَيِّت، أَلا تستمع إِلَى قَوْله تَعَالَى: ﴿أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾ (يس: 23)، وَإِنَّمَا ذَلِك على أَلفَيْنِ، وإلى قَوْله تَعَالَى: ﴿أَاطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ (مريم: 78)، ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ (الصافات: 153)، وَذَلِكَ على أَلف وَاحِدَة وَذَهَبت الأُخْرَى وَهِي ألف الْوَصْل لأَنَّ هَذِه أقوى من تِلْكَ لحركتها"[1].

فهو هنا يضعّف ألف الوصل ويشبهها بالشيء الميت، ويحكم بقوَّة ألف النَّفس، ويعلِّل حكمه بالأصل المتحرِّك لألف النَّفس وسكون ألف الوصل، وهو توجيه متعلِّق بالمستوى الصَّوتي ويفسِّر ظاهرة لسانية معروفة في العربيّة، وهي عدم ثبوت ألف الوصل مع حرف قبلها في شيء من الكلام، إلا في حال دخول همزة الاستفهام على ألف التعريف، حيث تُهمز الأولى وتمدُّ الثانية كقولنا: "آلرجل قال ذلك؟"، ومنه قوله تعالى: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النمل: 59)، وقوله: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ﴾ (الأنعام: 143)[2].

ونلحظ لثنائيّة القوَّة والضَّعف بروزاً واضحاً عند سيبويه الذي استثمر هذه الثنائيّة وعمل على توظيفها في توجيهه للمسائل اللغويّة، فتجلَّت لديه أبعادها التقويمية في الحكم على اللغة ومظاهر استعمالاتها، نذكر من ذلك ما جاء في باب

---

[1] الفراهيدي، الجمل في النَّحو، ص252.

[2] الهروي، علي بن محمَّد النَّحويّ (ت236هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربيّة، ط2، دمشق، 1413هـ، ص46-47.

"ما ينتصب لأنَّه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله"، يقول: "واعلم أنَّه لا يقال قائماً فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكباً مرّ زيدٌ، وراكباً مرّ الرجلُ، قيل له: فإنَّه مثله في القياس؛ لأنَّ فيها بمنزلة مرّ، ولكنّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنَّهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجرِه كما أجرته العرب واستحسنتْ، ومن ثمَّ صار مررت قائماً برجل لا يجوز؛ لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل، فإن قال: أقول مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قبل أنَّه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثمَّ أُسقط رُبّ قائماً رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحه، فإنَّ إعرابه يسير، ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجل، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه"[1].

ومن ذلك أيضاً، ما نقله سيبويه عن أستاذه الفراهيدي في توظيف ثنائيّة القوَّة والضَّعف للحكم على التراكيب ومدى عربيتها أو جودتها، جاء في "باب كم": "وزعم أنَّ كم درهماً لك، أقوى من كم لك درهماً، وإن كانت عربية جيِّدة، وذلك أنَّ قولك العشرون لك درهما فيها قبح، ولكنَّها جازت في كم جوازاً حسناً؛ لأنَّه كأنَّه صار عوضاً من التمكُّن في الكلام؛ لأنَّها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخَّر فاعلة ولا مفعولة، لا تقول: رأيتَ كم رجلاً، وإنَّما تقول: كم رأيت رجلاً، وتقول: كم رجلٍ أتانى، ولا تقول أتانى كم رجل، ولو قال: أتاكَ ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام؛ لأنَّه لا يقوى قوّةَ الفاعل وليس مثل (كم)"[2].

وإذا نظرنا في معاني القرآن، فإنَّنا نجد توظيفاً من الفرَّاء لمفهوم القوَّة والضَّعف في بناء أحكامه وصياغتها في تفسير معاني الآيات والألفاظ، نذكر من ذلك ما ذكره عن الوجه الأقوى حكماً تقويمياً في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة: 69)، يقول: "فإنَّ رفع (الصَّابِئِينَ) عَلَى أَنَّهُ عطف عَلَى (الذين)، و (الذين) حرف عَلَى جهة واحدة فِي رفعه ونصبه وخفضه، فلمَّا كَانَ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ص122-125.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص158.

إعرابه واحدًا وَكَانَ نصب (إنّ) نصباً ضعيفًا- وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَى الاسم ولا يقع عَلَى خبره- جاز رفع الصابئين، ولا أستحبُّ أن أقول: إنّ عبد الله وزيد قائمانِ لتبين الإعراب فِي عبد الله، وقد كَانَ الْكِسَائي يُجيزه لضعف إنّ، وقد أنشدونا هَذَا البيت رفعًا ونصبًا:

فمن يــك أمســى بالمدينــةِ رحلُــهُ فــإِنّي وقيَّــاراً بِهَــا لغريــب

وَقيَّارٌ، لَيْسَ هَذَا بِحُجَّةٍ للكسائي فِي إجازته (إنّ عمرًا وزيد قائمان)؛ لأنَّ قيارًا قد عطف عَلَى اسم مكنّى عَنْهُ، والمكنّى لا إعرابَ لَهُ فسهل ذَلِكَ فِي (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)، وهذا أقوى فِي الجواز من (الصابئون)؛ لأنَّ المكنّى لا يتبيَّن فِيهِ الرَّفع فِي حال، و (الذين) قد يُقال: اللذونَ فيرفع فِي حال"[1].

ونلحظ أيضاً انتقال ثنائيّة القوَّة والضَّعف إلى نُحاة القرن الرابع الذين ارتكزوا على هذه الثنائيّة وبنوا على أساسها أحكامهم وتوجيهاتهم لتشكّل ملمحاً واضحاً وتتخذ أبعاداً ذات ضوابط وأحكام في باب التقويم النَّحويّ، نذكر من ذلك شيئاً ممَّا ورد في علل النَّحو لابن الورَّاق (ت 381هـ)، يقول: "وَالَّذِي يسْتَحق أَن يبْنى على السّكُون: كل اسْم لم تكن لَهُ حَال إِعْرَاب، ولَم يَقع إِلا مُسْتَحقّا للْبِنَاء، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لأَنَّ مَا كَانَ لَهُ حَال تمكّن أقوى فِي اللَّفْظ مِمَّا لا تمكّن لَهُ، والتمكين يسْتَحق الإِعْرَاب، فَيجب أَن يكون مَا قرُب (الاسْم) مِنْهُ أقوى فِي اللَّفْظ مِمَّا بعُد مِنْهُ، وَالحركة أقوى من السّكون"[2].

وكذلك قوله "فَأَمَّا أَفعَال الْقُلُوب فَهِيَ إِذا توسطت بَين مفعولين تُلغى، وَقد بَيَّنَّا فِيمَا مضى لِمَ جَازَ إلغاؤها، وَتقول: قد علمت زيداً أَبُو من هُوَ، ف (هُوَ) خبر (الأَب)، والراجع إِلَى زيدٍ (هُوَ)، ولَمَّا كَانَ هُوَ الأَب، لم يحْتَج الأَب إِلَى رَاجع إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا صَار النّصب فِي (زيد) أقوى من الرّفْع؛ لأَنَّ (زيداً) لَيْسَ بمستفهم عَنهُ فِي

---

[1] الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمَّد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، ج1، (د.ت)، ص310-311.

[2] ابن الورَّاق، محمَّد بن عبدالله بن العبَّاس (ت 381هـ)، علل النَّحو، تحقيق: محمود جاسم محمَّد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، السعودية، 1420هـ، ص223.

اللَّفْظ، وَإِنَّمَا هُوَ مستفهم عَنهُ فِي الْمَعْنى، وَاللَّفْظ أقوى من الْمَعْنى، لأَنَّ الحاسة تقع عَلَيْهِ مَعَ الْعقل، وَالْمعْنَى إِنَّمَا يَقع عَلَيْهِ الْعقل فَقَط، فَلذَلِك كَانَ النّصب أقوى"[1].

أيضاً استعملت الثنائيّة في مسألة الحكم على آراء النُّحاة وتوجيهاتهم وتقوية أحدها على الآخر، يقول ابن الورَّاق: "فَأَمَّا (كلتا) الَّتِي للمؤنث: فَبيَّن أَصْحَابنَا فِيهَا اخْتِلاف، أمّا سِيبَوَيْهِ فَيَقُول: ألفها للتأنيث، وَالتَّاء بدل من لام الْفِعْل، وَهِي وَاو، وَالأَصْل (كلوا)، وَإِنَّمَا أبدلت تَاء، لِأَنَّ فِي التَّاء علم التَّأْنِيث، وَالْألف فِي (كلتا) نَظِير (يَا) مَعَ الْمُضمر، فَتخرج عَن علم التَّأْنِيث، فَصَارَ إِبْدَال الْوَاو تاءاً تَأْكِيدًا للتأنيث، فَلهَذَا أبدلوها، وَأَمَّا الْجرْمِي، فَكَانَ يَقُول: وَزنهَا (فعتل) وَالتَّاء مُلْحقَة، وَالْألف لَام الْفِعْل، وَقَول سِيبَوَيْهِ أقوى؛ لأَنّ التَّاء فِي (كلتا) لَو كَانَت للإلحاق الْمَحْض، وَلَيْسَ فِيهَا من حكم التَّأْنِيث مَا ذَكرْنَاهُ، لوَجَبَ أَن تثبت فِي النِّسْبَة، فَيُقَال: كلتوي، أَجمعُوا على إِسْقَاطهَا فِي النِّسْبَة دلّ ذَلِك على أَنَّهم قد أجروها مجْرى التَّاء فِي (أُخْت)"[2].

وهذا ابن جنِّي يطلق حكمه على الاستعمال اللغويّ، فنجده يقوي ما شذَّ في الاستعمال وكثر، ويجعله أولى ممَّا قوي في القياس، فهو أقوى وأولى ما دام كثير في الاستعمال حتى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله[3]، ومنه قوله: "اللّغة التميمية في "ما" هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً، وإنَّما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كـــ "هل" في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أنَّ " هل" كذلك، إلا أنَّك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك؛ فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أنَّ القرآن بها نزل، وأيضًا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذْ ذاك إلى التميمية، فكأنّك من الحجازية على حرد، وإنْ كثرت في النظم والنثر"[4].

---

[1] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص353.

[2] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص390-391.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص125.

[4] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص126.

إنّ هذه الثنائيّة ذات الأبعاد التقويميّة حظيت بدراسات وفيرة بما يغني عن التكرار[1]، وجاءت على مصطلحي (الأضعف والأقوى) للحكم على مظاهر اللغة واستعمالاتها، أو على التَّوجيه اللغويّ، أو على آراء العلماء ومذاهبهم، واستمر استثمارها عند النّحاة المتأخرين، من ذلك على سبيل المثال ما ورد في أمالي ابن الحاجب (ت 646هـ): "ويضمر العامل في خبر "كان"، وخصّ "كان" بالذّكر لئلا يتوهم أنَّ أخواتها مثلها، ومثّل بقوله: إن خيراً فخير، وفي هذه المسألة أربعة أوجه: نصبهما، ورفعهما، ونصب الأوّل ورفع الثاني، ورفع الأوّل ونصب الثاني؛ أمَّا نصب الأوّل فقوي على إضمار "كان"، وإنَّما أضمرت "كان" دون غيرها؛ لأنَّها كثرت في الاستعمال، ولمَّا كثر في الاستعمال شأنٌ في التّخفيف، أو لأنَّ معناها إذا حذفت لا يخل، فجاز فيها الحذف لذلك وأمَّا الرفع في الأوّل فضعيف، وله وجهان: أحدهما: وهو الأضعف، هو الذي ذكره صاحب الكتاب، فقال:تقديره كان خيراً، وضعفه عن الرفع من وجهين، أحدهما: أنَّه قدّر الفعل الماضي مع وجود الفاء وهو متعذّر، إذ لا يقال إن أكرمتني فأكرمتك، الثاني: أنَّ حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء أقرب من حذف الفعل والفاعل، فتحقّق من ذلك أنّ نصب الأوّل ورفع الثاني هو الوجه، لأنَّك جمعت فيه بين وجهيهما القويين، وعكس ذلك ضعيف فيهما جداً، لأنَّك جمعت فيهما بين وجهيهما الضعيفين"[2].

ومن هذه النماذج وغيرها الكثير ممَّا اشتملت عليه مؤلفات النُّحاة يتَّضح رسوخ ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ، لاسيّما في باب الأحكام التقويمية، حيث شاعت هذه الثنائيّة واتَّسعت باستعمال كل نُحاة العربيّة واتِّكائهم عليها في إبرام الأحكام وتوجيه الاستعمالات اللغوية، وقد تطرَّق علماء اللغة في الكثير من البحوث

---

[1] منها: دراسة نزار حميداوي: (الأحكام التقويمية في النَّحو العربي)-2001، ودراسة زهير سلطان: (المؤخذات النَّحويّة حتى نهاية المئة الرابعة)، ودراسة صباح السامرائي: (الأحكام النوعية والكمية في النَّحو العربي)-2012، وغيرها.

[2] ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت646هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، ج1، دار عمّار-الأردن، دار الجيل- بيروت، 1989م، ص109-110.

والدِّراسات إلى هذه المسألة وعملوا على تعقُّبها في مؤلَّفات النُّحاة الأوائل في سبيل رصد أحكامها وضوابطها ومنطلقاتها.

1-2-2 مفهوم ثنائيّة القوَّة والضَّعف في صفات الأصوات:

أدرك العلماء العرب منذ بداية عهدهم في الدَّرس اللغويّ قيمة الصَّوت وأهميته في عمليّة التواصل الإنساني في التعبير ونقل الأفكار، حتى جعله ابن جنِّي حدَّاً للغة في قوله: "أمَّا حدَّها فإنَّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[1]؛ فأدرك العلماء أنَّ الصَّوت يمثل المادة الأولى لتشكيل اللغة فجعلوه المستوى الأول من مستويات الدَّرس اللغويّ والمؤثِّر في بقية المستويات.

كان لمفهوم القوَّة والضَّعف ملامحه الواضحة في الدَّرس الصَّوتي منذ نشأته، فهو يمثل أبرز العوامل الكامنة وراء حدوث الظواهر والتغيّرات الصَّوتيّة، وقد تنبَّه النُّحاة لذلك وكأنَّهم لمسوا الجانب الحسّي، أو الفيزيائي للمستوى الصوتي، فأخذوا في تفسير الظواهر الصَّوتية تفسيراً نطقياً سليماً، وعرفوا مواطن القوَّة والضَّعف التي تميِّز صوتاً عن الآخر، فأدركوا بذلك مدى تأثير قوّة الأصوات في حدوث ظواهر شغلتهم، كالأدغام، والإبدال، والنبر، والمماثلة وغيرها من الظواهر المتعلقة بالمستوى الاستعمالي على صعيد الأصوات.

وقد بيَّنت الدِّراسات الصَّوتية الحديثة صحّة الكثير ممَّا جاء به النُّحاة، يقول الدكتور فوزي الشايب: "لقد عالج السّلف مختلف التطوُّرات والتغيُّرات الصَّوتية على أسس صوتية بحتة، فكلّ مظاهر المماثلة والمخالفة مردّها صعوبة تتابع بعض الأصوات في سياقات صوتيّة معينة، ممَّا يستدعي تقريبها بعضها من بعض أكثر فأكثر أو فصلها، الأمر الذي يؤدِّي إلى حدوث هذا التغيُّر وذاك التطور"[2].

إنَّ المستوى الصّوتي يعتمد في الدِّراسة والتحليل على مفهوم القوَّة والضَّعف في جوانب عديدة، وقد نظر اللغويون في الظواهر الصوتيّة وعملوا على دراستها

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص34.

[2] الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، عالم الكتب الحديث، ط1، أربد- الأردن، 2016م، ص8-9.

وتعليلها اعتماداً على المظاهر التكوينية للأصوات[1]، وهي مظاهر لا تخلو بحالٍ من عناصر قوّة أو ضعف، يتمّ الكشف عنها من خلال ملاحظة خصائص الأصوات وصفاتها النطقيّة وتحديد ما فيها من ملامح القوَّة أو الضَّعف، من ذلك على سبيل المثال حالة النبر، فهي حالة صوتيّة تعتمد في وجودها على القوَّة؛ ذلك أنَّ النبر يعرف بأنّه "قوّة التّلفّظ"[2]، فهو "قوّة وطاقة زائدة، وجهد عضلي إضافي يُعطى لأحد مقاطع الكلمة"[3]، والأساس في مقياس النبر القوَّة، فقوّة النبر نسبية تقاس على أسس قوّة النفس[4]، إضافة إلى أنّه يكون على دجات متنوعة تبعاً لتنوع القوَّة[5]، كما أنّ لمفهوم القوَّة الأثر الكبير في حدوث ظواهر المماثلة بين الأصوات بأنواعها، فالصوت الذي يكون في الموقع الأقوى يؤثر في الغالب على الصوت الآخر، وذلك كأن "يكون الصوت متلواً بحركة غير قابلة للسقوط، أو لكونها طويلة، وإمّا لإنَّ حركة سابقة عليها سقطت، فامتنع إسقاط الأخرى؛ لأنَّها تزداد تشبثاً بموقعها، وتمنح الصوت قبلها قوّة موقعية، بفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه غير ذي حركة"[6].

ويمكننا الكشف عن ملامح ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصّوتيّ بدءاً من استطلاع الدِّراسات المتعلقة بالخصائص النطقيّة للأصوات، والتى تولّد عنها تحديد صفات مميّزة لكل صوت تكشف عن مدى القوَّة النطقيّة التي يتمتَّع بها الصَّوت، فصفات كالإطباق، والشدّة، والجهر، والاستعلاء من الميِّزات التي تمنح الصَّوت قوّة نطقية خاصة، وقد عبَّر الدكتور فوزي الشايب عن ذلك قائلاً: "... طاقة إضافية

---

(1) غيداء كاظم ، مفهوم القوَّة والضَّعف في اللغة العربيّة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، ص72.

(2) عبدالجليل، عبدالقادر، الأصوات اللغويّة، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمّان، 1998م، ص251.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص77.

(4) عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص240.

(5) عبدالله، مفهوم القوَّة والضَّعف في اللغة العربيّة، ص72.

(6) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصَّرف العربي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1980م، ص208.

تمنح الصَّوت المطبق طاقة قوّة نطقيّة تجعله الأقوى بالنّسبة لمقاربة غير المطبق، والجهر يمنح الصَّوت قوّة ووضوحاً في السَّمع أكثر من المهموس"[1]، والهمس من علامات الضَّعف، والصوت المهموس ضعيف كما عبر عنه سيبويه: "وأمَّا المهموس فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه"[2].

وقد مثَّل ابن جنِّي لهذا في قوله : "ومن ذلك قولهم: صعد، وسعد، فجعلوا الصاد –لأنَّها أقوى– لما فيه أثر مشاهد يرى، وهو الصُّعود في الجبل والحائط ونحو ذلك، وجعلوا السين – لضعفها– لما لا يظهر ولا يشاهد حسًّاً، إلا أنَّه مع ذلك فيه صعود الجدّ لا صعود الجسم، ألا تراهم يقولون: هو سعيد الجدّ، هو عالي الجدّ، وقد ارتفع أمره وعلا قدره، فجعلوا الصاد لقوّتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النّفس وإن لم ترهُ العين، والدِّلالة اللفظيّة أقوى من الدلالة المعنويّة"[3].

ويُعدُّ الموقع الذي يشغله الصَّوت داخل المقطع معياراً من معايير القوَّة والضَّعف، وقد ذكر هذا الدكتور عبد الصبور شاهين في قوله: "أمَّا بالنّسبة لموقع الصَّوت ومركزه في المقطع، فإنَّ الصَّوت الذي يكون في بداية المقطع، يكون أقوى من الذي يشكِّل نهاية المقطع، ذلك أنَّ نشاط الإنسان في النّطق يكون أشدّ طاقة في بداية المقطع، ثمَّ تأخذ هذه الطاقة وذلك النشاط في الفتور تدريجياً، حتى يصل أدنى مستوى له عند نهاية المقطع"[4]، وقد سبق ابنُ جنِّي إلى هذه الإشارة حين ذكر أنَّ المتكلم يكون أقوى نفساً ونشاطاً في أول نطقه[5].

ولو نظرنا بتمعُّن للدَّرس الصَّوتي لوجدنا ثنائيّة القوَّة والضَّعف حاضرة فيه بقوّة منذ نشأته، فقد كانت من الأسس المهمة التي تُفَسَّر من خلالها الظواهر الصوتية، وعليه حظي هذا المفهوم باهتمام كبير وشاع في الدّرس اللغويّ وكثرت

---

[1] شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصَّرف العربي، ص58.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص165.

[4] الشايب، أثر القوانين الصَّوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص75.

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص56.

الدراسات فيه، وقد خصّه مكّي القيسي (ت 437هـ) بحديث في (الكشف) و(الرعاية)[1] ، وحظي باهتمام علماء الأصوات، وعلماء التجويد، وحظي بدراسات لغويّة معاصرة كشفت مظاهر القوَّة والضَّعف في الأصوات، منها كتاب: (مفهوم القوَّة والضَّعف في أصوات العربيّة) لمحمَّد الجبوري وغيرها[2].

أمَّا فيما يتعلق بالثنائيّة في الفكر النَّحويّ عند السّلف فإنّنا نجد لها بروزاً في مواطن خاصّة بدراسة صفات الأصوات، ومنها مواطن محدودة عند الخليل الذي يُعَدُّ من أوئل من درسوا أصوات العربيّة وفصّلوا ألقابها وصفاتها، وهو حضور دال على بدء نشوء ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ بالتزامن مع البواكير الأولى للدّرس اللغويّ، ثمَّ أخذت الثنائيّة بالتطوُّر في الفكر النَّحويّ حتى تبلورت واستقرت ملامحها لتكون بذلك واحدة من الملاحظ الراسخة والسّمات البارزة لهذا الفكر.

جعل الخليل القوَّة واحدة من العلل التي تؤثر في تشكّل الظواهر الصَّوتيّة، وبناء الصيغ، من ذلك قوله: "وتقول: وَلوَلَتِ المرأةُ، إذا قالت: وا وَيلَها، لأنّ ذلك يَتَحوّلُ إلى حكايةِ الصَّوْت، فَوَلْوَلَت أقوى الحرفين في الحكاية وأَنْصَعُهما ثمّ تضاعفهما"[3].

ترسَّخت ثنائيّة القوَّة والضَّعف في دراسة الأصوات وظواهرها بصورة أجلُّ وأبرز عند سيبويه، حيث استعمل سيبويه هذه الثنائيّة في التَّوجيه والتفسير في مواضع عديدة، منها قوله في باب (ما كانت الواو والياء فيه لامات): "اعلم أنَّهن لاماتٍ أشدّ اعتلالاً وأضعف؛ لأنَّهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة، نحو هنيٍ، فإنَّما ضعفت؛ لأنَّها اعتمد عليها بهذه الأشياء، وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عيناتٍ أقوى، وهما

---

[1] القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها، ص137–138؛ والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص118–120.

[2] انظر: بني مصطفى، صفات قوّة الأصوات عند سيبويه، ص87–110، بشارات، قضية القوَّة والضَّعف وأثرها في التَّعليل اللغوي، ص1–30؛ والدجيلي، والحريزي، نظرية القوَّة والضَّعف في الأصوات عند أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال، ص15–26.

[3] الفراهيدي، العين، ج8، ص366.

فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ، وذلك نحو غزوت ورميت"[1]، وهذا النص يدلُّ على إدراك سيبويه لأهمية الموقع الذي يشغله الصَّوت داخل البنية اللغوية.

أفرد سيبويه باباً في آخر كتابه سمَّاه "باب الإدغام"، ذكر فيه عدد الحروف العربيّة ومخارجها وصفاتها وأحوالها...، وعرَّف الإدغام وأقسامه...، وأشار من خلاله إلى عنصر القوَّة في الصوت، حين عدَّ بعض الأصوات متميِّزاً عن الآخر بصفة زائدة فيه[2]، وقد أخذ الفارسي (ت 377 هـ) من سيبويه ذلك، وصاغ قاعدة عامة قام بتطبيقها على مسألة الإدغام، مفادها أنَّ الصوت الأضعف يُدغم في الصوت الأقوى، ولذا يرى الفارسي أنَّ الصوت الذي ينوب عن الحركة القصيرة أضعف من الأصوات التي لا تنوب عن الحركة القصيرة، وهذا هو الأمر الأول في نظريّة القوَّة والضَّعف عند الفارسي، وانطلاقاً من هذا يرى أنَّ أصوات المد تُعامل معاملة الحركة القصيرة في الجزم؛ لأنَّها تُحذف كما تُحذف الحركة، فالفعل (يخشى) تُحذف منه الألف إذا دخله جازم، فيصبح (يخشَ)، والفعل (يكتبُ) تُحذف منه الحركة كذلك عند دخول الجازم، فيصبح (يكتبْ)، وعليه تشترك أصوات المد (الألف والواو والياء) في حذف الحركة عند دخول الجازم عليها، مما يعني أنَّهما بمنزلة واحدة ولا بدّ أنَّ يتعاقبا على المحل الواحد ولا يجتمعا كما هو الحال في الفعل (يرمي)، الذي آخره صوت مدّ (الياء االمديّة)، فإذا دخل عليه الجازم أصبح الفعل (يرمِ)، فلم تجتمع الياء المديّة مع الكسرة؛ على أنَّها بمنزلة واحدة في حال الرفع أيضاً؛ قياساً على الجزم، أي أنّ (يَغْزو ويرمي ويخشى) في حال الرفع لا وجود للحركات القصيرة مع أصوات المد على أساس أنَّها تتبادل المحل الواحد، وإذا كانت كذلك، فإنَّ الفعل من نحو (تَعْيي) في حال الرفع لا يقبل الحركة؛ لأنَّ آخره ياء، ولا وجود للحركة مع الياء، والإدغام حينئذٍ ممتنع، لأنَّ الياء الثانية (المدغم فيه) ساكنة، والإدغام يمتنع في الثاني الساكن، فلمّا نابت الياء الثانية عن الحركة دلَّ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص381.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص447 وما بعدها.

ذلك على أنَّها أضعف من الياء الأولى، وإذا كانت أضعف لم يجز الإدغام؛ ذلك أنّه لا يُدغم الأضعف في الأقوى[1].

شكَّلت ثنائيّة القوَّة والضَّعف ملمحاً راسخاً في منهج ابن جنّي في التَّعليل والتَّوجيه في المستويات اللغوية كافة، وظهرت بصورة واضحة المعالم والضوابط، من ذلك ما يتعلَّق بقوّة وضعف الأصوات، نحو قوله في تفسير علّة عدم حذف نون المثنى مع اللام أسوة بحذف التنوين من المفرد باعتبار النون (نون التثنية) عوضاً عن التنوين: "فالجواب: أنَّ النون على هذا القول وإن كانت في حال الجر والنَّصب عوضًا من التنوين وحده، فإنَّها لم تحذف مع اللام كما يحذف التنوين معها، من حيث كانت النون أقوى من التنوين؛ إذ كانت ثابتة في الوصل، والوقف متحركة، والتنوين يزيله الوقف، وهو أبداً ساكن، إلا أن يقع بعده ما يحرّك له، فلما كانت النون أقوى من التنوين لم تقوَ اللام على حذفها كما قويت على حذف التنوين"[2].

لقد ظلَّت ثنائيّة القوَّة والضَّعف مصاحبة للدرس الصَّوتي، وحاضرة عند العلماء المحدثين في تفسيرهم لأحوال الأصوات وظواهرها، فلا يكاد كتاب أو بحث في علم الأصوات الحديث يخلو من شرح لقانون الأقوى الذي صاغه عالم الأصوات الفرنسي موريس "والذي يقرِّر بموجبه أنَّ الصَّوتين المتجاورين في السياق يتبادلان فيما بينهما التأثُّر والتأثير، والأقوى هو الذي يتغلَّب في النهاية على الصَّوت الأضعف"[3]. وهو قانون عُمِلَ من خلاله على تفسير الظواهر الصَّوتية كالمماثلة والمخالفة وغيرها اعتماداً على ثنائيّة القوَّة والضَّعف في صفات الأصوات، وحقيقة أقرها النُّحاة العرب وسبقوا إليها، واستقرَّت في الفكر النَّحويّ منذ أزمان.

---

[1] انظر: الدجيلي، منير، والحريزي، عائد كريم، نظرية القوَّة والضَّعف في الأصوات عند أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال، ص15–16.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص298.

[3] الشايب، أثر القوانين الصَّوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص47.

1-2-3 مفهوم ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّعليل النَّحويّ:

لم يعمل النُّحاة على إبرام أحكامهم النَّحويّة اعتباطاً، بل كان لملكتهم اللغويّة ونظرهم العميق الدور الكبير في تفعيل حسّهم اللغوي بدقة وحذر من أجل تفحّص الظواهر ومعرفة دقائقها، فكانوا يمعنون النظر ويجرون التحليل اللغوي المفصّل بغيّة الوصول إلى الحكم الصائب على ظاهرة لغويّة أو نحويّة ما، يقول ابن خلدون: "... وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات الّتي تُعيّن الفاعل أو المفعول من المجرور، أعني المضاف ومثليَّ الحروف الّتي تفضي بالأفعال؛ أي الحركات إلى الذَّوات من غير تكلّف ألفاظ أخرى"[1].

ألقى مفهوم القوَّة والضَّعف بظلاله على قضية الحكم النَّحويّ، فهذا المفهوم من المرتكزات التي اتَّكأ عليها النُّحاة في التَّوجيه والتَّعليل، وخاصة بما يتعلَّق بنظريّة العامل في النَّحو، التي كان لها الدور الأبرز في دراسة التراكيب والظواهر اللغويّة، فكان معيار القوَّة والضَّعف واحداً من المعايير التي أفرزتها هذه النظريّة، وتمَّ اعتماده من النُّحاة في التَّوجيه النَّحويّ، وإبانة العلّة الصَّائبة لوجه إعرابي، أو تفسير لظهور حركات إعرابية اعترضت أواخر الكلم في تراكيب نحويّة أو لغويّة، وإضافة إلى معيار القوَّة والضَّعف ثمَّة معايير أخرى عديدة عُرفت في الفكر النَّحويّ، كمعيار اللفظ والمعنى، ومعيار الأصالة والفرعية، ومعيار الرُّتبة وغيرها، وكلها كانت نتاجاً لنظرية العامل القارة في الفكر النَّحويّ منذ بداياته الأولى، وقد قسَّم النُّحاة العوامل النَّحويّة إلى عوامل لفظية، وعوامل معنوية، وكلاهما مؤثر في إحداث الأحكام الإعرابية، كالرَّفع والنَّصب والجرِّ والجزم، ويلخص الدكتور محمَّد الخطيب فكرة العمل في الدَّرس النَّحويّ بقوله: "إنَّه علاقة بين لفظ ولفظ، فالألفاظ عامل بعضها في

---

[1] ابن خلدون، عبد الرَّحمن بن محمَّد أبو زيد (ت 808هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م، ج1، ص753.

بعض فهي عامل ومعمول، أو علاقة معنى بلفظ، أي: أنَّ المعاني يعمل أحدها في الثاني"[1].

وعليه فالعامل عند النُّحاة بمنزلة القانون الضابط للعلاقات النَّحويّة التي تربط بين العناصر المكونة للتركيب اللغوي[2].

أمَّا فيما يتعلق بثنائيّة القوَّة والضَّعف فقد كان لها حضور كبير في الفكر النَّحويّ، إذ كانت القوَّة أو الضَّعف علّة نحويّة كثيرة الاستعمال والشيوع، يقول الرماني: "القوَّة خَاصَّة يُمكن بهَا مَا لَا يُمكن بِمَا هُوَ نقيض صفتهَا؛ فالاسم أقوى من الْفِعْل؛ لِأَنَّهُ يُمكن أَن يسْتَغْنى بِالِاسْمِ عَن الْفِعْل فِي الْفَائِدَة، ولَا يُمكن أَن يسْتَغْنى بِالْفِعْلِ وَالْبَيَان عَن الشَّيْء فِي عينه أقوى من الْبَيَان عَنهُ فِي الْجُمْلَة؛ لِأَنَّهُ يُمكن الْإِشَارَة إِلَيْهِ إِذاً، ولَا يُمكن بِالْجُمْلَةِ، وَالْفِعْل أقوى فِي الْعَمَل من الِاسْم؛ لِأَنَّهُ يُمكن أَن يدل بِهِ على أَنَّه عَامل فِي كلّ مَوضِع يَقع فِيهِ وَلَيْسَ ذَلِك فِي الاسْم"[3].

ولا يخفى أمر حضور الثنائيّة على باحث إذا ما نظر في تعليلات النُّحاة وأقوالهم المتعلقة بتوجيه المسائل النَّحويّة والاستعمالات اللغوية، نذكر من ذلك ما جاء عن سيبويه في حديثه عن الصِّفة المشبَّهة بالفاعل، يقول: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل؛ لأنّها ليست فى معنى الفِعل المضارِع، فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه"[4].

إنَّ من الأمور القارة في الفكر النَّحويّ أنَّ العوامل من الأسماء، إنَّما تعمل لمشابهتها الفعل وتضمنها لمعناه، وهي علّة العمل المعروفة في "اسم الفاعل"، أمَّا الصِّفة المشبهة فاسم عامل فيما بعده لعلّة مشابهته لاسم الفاعل، حيث شابهته بأمور كالتأنيث والتثنية والجمع، فيقال: حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات،

---

[1] الخطيب، محمَّد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النَّحويّ (دراسة تحليلية للأسس التطبيقية التي بنى عليها النُّحاة آراءهم)، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ج2، ص9.

[2] الخطيب، ضوابط الفكر النَّحويّ (دراسة تحليلية للأسس التطبيقية التي بنى عليها النُّحاة آراءهم)، ج2، 2006م، ص10.

[3] الرماني، رسالة منازل الحروف، ص71.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص194.

وهو كما يقال في ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون، وبهذا تكون الصفة المشبهة بمشابهتها لاسم الفاعل فرع على الفرع، وهو أمر من الطبيعي أن يدفع النُّحاة إلى القول بقصور الصفة المشبهة وتضعيف فعليتها مقارنة مع أصلها "اسم الفاعل"، فكما أنَّ اسم الفاعل لا يقوى قوّة الفعل؛ لأنَّه فرع عن أصل، كذلك لا تقوى الصفة المشبهة قوَّة اسم الفاعل وهي "فرع عن الفرع"، وعليه فالصِّفة المشبهة ضعيفة العمل، "وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ، إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام أو نكرةً، لا تُجاوِز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو فى معناه"[1]، فارتبطت قوَّة العمل بثنائيّة أولى هي الأصل والفرع، يقول ابن هشام (ت761هـ) "وَذَلِكَ لضعف الصّفة لكَونهَا فرعاً عَن فرع فَإِنَّهَا فرع عَن اسْم الْفَاعِل الَّذِي هُوَ فرع عَن الْفِعْل بِخِلاف اسْم الْفَاعِل فَإِنَّهُ قوي لكَونه فرعاً عَن أصل وَهُوَ الْفِعْل"[2].

وقد تعدَّدت مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف وكثر استعمالها عند سيبويه بشكلٍ لافتٍ ودالّ على رسوخ هذه الثنائيّة في الفكر النَّحويّ، ويُعدُّ هذا الحضور القويّ للثنائيّة في الكتاب، وكثرة اتكاء سيبويه عليها في مختلف الأبواب اللغوية، سواء في باب الأحكام التقويمية، أو في جانب الدِّراسة الصَّوتية، أو في قضايا التَّوجيه والتَّعليل النَّحويّ، أمراً دالاً على أنَّ سيبويه هو أوّل من أرسى دعائم هذه الثنائيّة وأسس قواعدها في الفكر النَّحويّ.

أدَّى اعتماد سيبويه على ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّعليل اللغويّ إلى بناء قواعد في المستويات اللغويّة المختلفة تدور في مجال هذه الثنائيّة، وتكون بمنزلة أحكام ضابطة، أو مبادئ ومنطلقات تثبت حضور الثنائيّة في الفكر النَّحويّ، ومن الأمثلة على هذه القواعد:

1. "لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل"[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص194.

[2] ابن هشام، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط11، 1383هـ، ص279.

[3] سيبويه، الكتاب،ج1، ص33.

2. "للمتحرك قوّةً ليست للساكن"[1].
3. "إنَّ (ما) لم تَقْوَ قوّةَ ليس"[2].
4. "الصفة لا تقوى قوّة الاسم"[3].
5. من قواعد عمل اسم الفاعل "النصبُ فى الفصل أَقوى، وكلما طال الكلامُ كان أَقوى"[4].
6. الواو والياء كلما بعدتا عن آخر الحرف في البنية كان أقوى لهما، وهذه من القواعد الصَّوتية[5].
7. الإدغام في الضاد أقوى من حروف طرف اللسان الأخرى[6].

ونجد لهذه الثنائيّة حضوراً عند الفرَّاء (ت 207هـ)، وإنْ كان أغلبها في مجال التقويم اللغوي، وبناء الأحكام على الاستعمالات والألفاظ والتراكيب، ومنها ما كان يدخل في باب التَّعليل النَّحويّ، ولكن دون أن يصل لدرجة الشيوع، كما هي الحال عند سيبويه، من ذلك ما جاء عن الفرَّاء نقلاً عن الكسائي في مسألة العطف على موضع اسم "إنّ" وتضعيفه لعمل "إنَّ"، حيث يحول هذا بينها وبين الوصول للخبر يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة: 69)، فإنّ رفع (الصَّابِئِينَ) عَلَى أَنَّهُ عطف عَلَى (الذين)، و (الذين) حرف عَلَى جهة واحدة فِي رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كَانَ إعرابه واحدًا وَكَانَ نصب (إنّ) نصباً، ولا أستحبُّ أن أقول: إنَّ عبد الله وزيد قائمانِ لتبين الإعراب فِي عبد الله، وقد كَانَ الْكِسَائي يُجيزه لضعف "إنَّ" "[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص356.
[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص122-123.
[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص563.
[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص174.
[5] سيبويه، الكتاب، ج4، ص382.
[6] سيبويه، الكتاب، ج4، ص466.
[7] الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص303-304.

ونلحظ شيئاً من الحضور للثنائيّة عند الأخفش (215هـ) في مسائل التقويم اللغوي، وهو حضور وإن قلّ عمَّا نجده عند سيبويه والفراء، إلا أنَّه دالٌّ على شيوع هذه الثنائيّة عند أغلب النُّحاة واعتمادهم عليها في توجيه المسائل اللغوية بتنوعها، ممَّا يؤكد اعتبارها واحداً من منطلقات التفكير النَّحويّ، ومبدأ من مبادئه البارزة.

كذلك نلحظ مظاهر لهذه الثنائيّة عند المبرّد (ت 285هـ) في عدد من قضايا اللغة بمستوياتها المختلفة، نذكر من ذلك ما جاء في باب "إِعْرَاب مَا يعرب من الأَفْعَال وَذكر عواملها والإخبار عَمَّا بني مِنْهَا"، يقول: "اعْلَم أَنَّ الأَفْعَال أدوات للأسماء تعْمل فِيهَا كَمَا تعْمل فِيهَا الْحُرُوف النّاصبة والجارة وَإِن كَانَت الأَفْعَال أقوى فِي ذَلِك"، ويقول أيضاً في تصغير "حبارى" على "حبيرى": "وَإِن كَانَت مَعَ الألف زَائِدَة غَيرهَا حذفت أَيَّتهمَا شِئْت، وَذَلِكَ قَوْلك فِي حباري حبيري، وَهُوَ أَقيس؛ لأَنَّ الألف الأولى من حباري زَائِدَة لغير معنى إِلا للمد، وألف حباري الأَخِيرَة للتأنيث، فَلأَن تبقى الَّتِي للمعنى أَقيس"[1]، وقوله "أقيس" بمعنى أقوى، حيث يجوز التَّصغير على "حبير"، ولكن عدم حذف الألف الأخيرة أقيس وأقوى؛ ذلك لأنَّها حرف جاء لمعنى وهو التأنيث، وليس كالألف الأولى التي كانت من أجل المد.

ثمَّة مواضع جليّة لثنائيّة القوَّة والضَّعف يمكن ملاحظتها كذلك عند ابن السراج (ت 316هـ)، تشير إلى أنَّ هذه الثنائيّة كانت أصلاً لديه من أصول التفكير، من ذلك ما ذهب إليه من أنَّ فاء اللفظ أقوى من عينه، يقول في تصغير حَيّة على "حُيّة": "... حُيَيَّةٌ وهيَ في هذَا أَقوى منها في "حُيَيِيّةٍ"؛ لأَنَّ الياءَ الأُولى في موضعِ الفاءِ، وهيَ في تصغير "حَيَّةٍ" في موضعِ العينِ، وموضعُ العينِ أَضعفُ مِنْ موضعِ الفاءِ"[2]، ومنه أيضاً ما ذكره في تقوية النّاصب في العمل على العامل الخافض، حيث يعمل النّاصب فيما بعد عنه، يقول: "النّاصب ينصب ما تباعد منه، والجار ليس كذلك، وتقول: هذا ضاربك وزيدًا غدًا، لمّا لم يجز أن تعطف الظاهر

---

[1] المُبَرِّد، محمَّد بن يزيد (ت 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ج2، 1994م، ص261.

[2] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص363.

على المضمر المجرور حملته على الفعل، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ (العنكبوت: 33)، كأنَّه قال: مُنّجُون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة"[1]، ومنه كذلك قوله: "قال أبو العبَّاس رحمه الله: ممَّا يسأل عنه في هذا الباب قولك: إنْ كنتَ زرتني أَمسِ أكرمتُكَ اليومَ، فقد صار ما بعد "إنْ" يقع في معنى الماضي، فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبل "إن" ولكن لقوّة كانَ"[2].

إنّ الحضور الذي حظي به مصطلح "أقوى" عند ابن السرَّاج أسهم فيما بعد في تحديد الأصول العامة لثنائيّة القوَّة والضَّعف في التفكير النَّحويّ منها: المعتلّ وسطاً أقوى من المعتلّ طرفاً[3]، وإدغام بعض الأصوات في الضّاد أقوى من عدم الإدغام[4]، واتّصال كم في تمييزها أقوى من الفصل[5]، والعطف على المعنى أقوى في بعض الاستعمالات[6]، فترسّخت فكرة مراتب القوَّة والضَّعف وتدرجها في الفكر النَّحويّ.

ونجد أيضاً لهذه الثنائيّة صداها في التفكير النَّحويّ عند الزَّجَّاجي (337هـ) والنَّحَّاس (338هـ)، ممَّا يدلُّ على رسوخ الثنائيّة في التفكير النَّحويّ في القرن الرابع الهجري، من ذلك ما ورد في "اللامات" للزَّجَّاجي: "إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء وعوامل الأفعال باتّفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء وأضعف إعراب الأسماء الخفض؛ لأنَّه لا يتصرّف المخفوض تصرّف المرفوع والمنصوب؛ لأنَّ الخافض لا يفارق مخفوضة كما يفارق الرَّافع والنَّاصب المنصوب والمرفوع، وكذلك أجمعوا على أنَّه لا يجوز إضمار الخافض لضعفه، والجزم في الأفعال باتّفاق من الجميع نظير الخفض في الأسماء فهو أضعف من الخفض على

---

[1] انظرابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج1، ص 128.

[2] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ص 190.

[3] ابن السرَّاج،الأصول في النَّحو، ج3، ص166.

[4] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج1، ص315؛ ج1، ص315.

[5] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص427.

[6] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج2، ص309.

الأصول المتّفق عليها، فلمَّا كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز؛ كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشدّ امتناعاً"[1].

وانطلق النَّحَّاس أيضاً من مفهوم القوَّة والضَّعف في توجيه بعض الآيات القرآنية، مثال ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾(الأنعام: 96)، يقول: "وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً، نصب الشّمس والقمر عطفاً على المعنى أي وجعل، والخفض بعيد لضعف الخافض وأنّك قد فرّقت"[2].

وقوله كذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ (الكهف: 12): "أَمَداً منصوب عند الفراء من جهتين: إحداهما التفسير، والأخرى بلبثهم أي بلبثهم أمدا، قال أبو جعفر: والجهة الأولى أولى؛ لأنَّ المعنى: عليها، فإن قال قائل: كيف جاز التفريق بين أحصى وأمدا؟ وقولك: مرّ بنا عشرون اليوم رجلاً قبيح، فالجواب أنّ هذا أقوى من عشرين؛ لأنّ فيه معنى الفعل"[3].

وقد تجلَّت هذه الثنائيّة عند آخرين من علماء القرن الرابع، كابن الورَّاق، وابن جنِّي، وقد سبق ذكر بعض مظاهرها عند ابن جني، وسأذكر هنا دليلاً على رسوخها عند ابن الورَّاق الذي انطلق من مفهوم القوَّة والضَّعف في توجيهه لعددٍ من المسائل اللغويّة، من ذلك ما ذهب إليه في مسألة قوّة اللفظ على المعنى، حيث يقول: "فَأَمّا أَفعَال الْقُلُوب فَهِيَ إِذا توسطت بَين مفعولين تُلغى، وَقد بَينا فِيمَا مضى لم جَازَ الغاؤها، وَتقول: قد علمت زيدا أَبُو من هُوَ، ف (هُوَ) خبر (الأَب)، والراجع إِلَى زيد (هُوَ)، وَلما كَانَ هُوَ الأَب، لم يحْتَج الْأَب إِلَى رَاجع إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا صَار النّصب فِي (زيد) أقوى من الرّفْع؛ لأَنَّ (زيداً) لَيْسَ بمستفهم عَنهُ فِي اللَّفْظ، وَإِنَّمَا هُوَ مستفهم

---

[1] الزجاجي، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق، أبو القاسم (ت 337هـ)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، دمشق، 1985م، ج1، ص90.

[2] النّحّاس، أحمد بن محمَّد (ت 338هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمَّد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1409هـ، ج2، ص23.

[3] النَّحاس، معاني القرآن، ج2، ص209.

عَنهُ فِي الْمَعْنى، وَاللَّفْظ أقوى من الْمَعْنى؛ لأَنَّ الحاسَّة تقع عَلَيْهِ مَعَ الْعقل، وَالْمعْنَى إِنَّمَا يَقع عَلَيْهِ الْعقل فَقَط، فَلذَلِك كَانَ النَّصب أقوى"[1].

ومنها أيضاً قوله بأنَّ "الضَّم أقوى الحركات" في تعليله لضم أول المضارع الرباعي، نحو: أكرم: أأكرم: أكرم، "الضَّم أقوى الحركات، فَأَدْخل على أول مضارع الرباعي، ليَكُون عوضاً من الْحَرْف الْمَحْذُوف"[2].

وذهب ابن الورَّاق إلى القول باسميّة التركيب (حَبَّذا)، وعلَّل ما ذهب إليه انطلاقاً من قوّة الاسم على الفعل، يقول: "إنَّ الاسْم أقوى من الْفِعْل، فَلَو جعلا شَيْئا وَاحِدًا، وَجب أَن يغلب عَلَيْهِمَا حكم الاسميّة، لقُوَّة الاسْم وَضعف الْفِعْل، فَإِذا وَجب هَذَا، جَازَ أَن تَقول: حبّذا زيد، فتجعل (حبّذا) اسْماً مُبْتَدأ، وَزيد: خَبره، فاعرفه"[3]، وهذا ما كان قد ذهب إليه سيبويه الذي يرى أنَّ (حبّذا) اسم مرفوع[4].

إنَّ بروز ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ في القرون الأربعة الأولى واستعمالها من أغلب النُّحاة أمرٌ جليّ، فهم يتخذونها سبيلاً للموازنة بين الاستعمالات اللغويّة والوجوه النَّحويّة المختلفة في سبيل التحرِّي عن آكدها وألصقها باللسان العربي، حيث شكَّلت منطلقاً لا يمكن إغفاله في التَّعليل والتَّوجيه وبناء الأحكام، وقد نفذت هذه الثنائيّة بهذا الشيوع والثبات إلى الدِّراسات النَّحويّة واللغويّة في القرون اللاحقة، حيث نلمس حضورها يتجلَّى عند علماء القرون الخامس والسادس والسابع، وهي حقبة شهدت نبوغاً ملحوظاً لشرَّاح النَّحو ودارسي اللغة، كان من أبرزهم الزمخشريّ (ت 538هـ)، وابن يعيش (ت 553هـ)، وابن الحاجب (ت 646هـ)، وابن مالك (ت 672هـ)، وابن هشام (ت 761هـ)، وغيرهم كالصّبان والشاطبي وناظر الجيش، حيث اتَّكأ هؤلاء العلماء على ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه والتَّعليل، وشكَّلت هذه الثائيّة سمة من سمات منهجهم اللغويّ، حتى قاربت أن تكون بمنزلة نظريّة نحويّة تحتكم لمبادئ وضوابط ومنطلقات علميّة خاصّة.

---

[1] ابن الورّاق، علل النَّحو، ص353.

[2] ابن الورّاق، علل النَّحو، ص184.

[3] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص297.

[4] سيبويه، الكتاب، ج2، ص180.

بناءً على ما سبق، يتبيَّن بشكلٍ جلِّيٍ أنَّ ثنائيّة القوَّة والضَّعف كانت واحدة من الثنائيات البارزة في الفكر النَّحويّ، وقد ظهرت في مراحل مبكِّرة عند الخليل، وسيبويه، والفرَّاء، والمبرّد ومن عاصروهم، ثمَّ اتَّسعت وكثر توظيفها في التَّعليل والتَّوجيه اللغويّ في مستوياته المختلفة، حتى شكَّلت ملمحاً متعدِّد الظواهر من ملامح التفكير النَّحويّ، فتجلَّت خواصها من خلال الدور المحوري الذي أدته في توجيهات علماء القرن الرابع، كابن جنِّي، وابن الورَّاق، وثمَّ من خلال نفاذها إلى مناهج النُّحاة المتأخِّرين، فرافقت بذلك الدَّرس اللغويّ في كافة مراحله وتطوُّرت بتطوره، إلى أن تبلورت لتصبح جزءاً من النظرية النَّحويّة.

الفصل الثاني

مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفي العربيّ

كانت علَّة القوَّة أو الضَّعف إحدى العلل الصَّرفيَّة التي اتّكأ عليها علماء اللُّغة في تفسير الظَّواهر وتعليل المسائل وبناء الأحكام، من ذلك مثلاً قولهم: بأنَّ "الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأنَّ الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها"[1]، ومنه أيضاً تعليلهم لضمِّ أول المضارع من الفعل الرباعي، قيل: "لأَنَّ الضَّم هُوَ الأَصْل، وَالْكَسْر مستثقل، إِذْ كَانَ الْجَرّ قد منع من الْفِعْل، فَلم يبْقَ إِلا الضَّم، وَوجه آخر: أَنَّ الضَّم أقوى الحركات، فَأَدْخل على أول مضارع الرباعي، ليَكُون عوضاً من الْحَرْف الْمَحْذُوف"[2].

توسَّع اعتماد الصَّرفيين على هذه العلّة وكثرت مظاهرها في التَّوجيه الصَّرفيّ ممَّا أدى إلى ظهور ثنائيّة القوَّة والضَّعف لتمثّل إحدى المنطلقات البارزة والركائز الرَّاسخة في فكرهم الصَّرفي منذ نشأته الأولى، وتطوَّرت بزيادة توظيفها وشيوع استعمالها كأداة للتحليل الصَّرفي.

ويمكننا تتبُّع ظهور هذه الثنائيّة وملاحظة نموها وتجذُّرها في الفكر النَّحويّ، من خلال النظر في مظاهرها المتناثرة في مصنَّفات النُّحاة واللغويين.

وقد اعتنت الدِّراسة في هذا الفصل برصد مواطن الثنائيّة البارزة عند علماء اللغة؛ وذلك من خلال تتبُّع حضور مفهوم القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفي، لتتَّضح بذلك المراحل التي مرَّت بها الثنائيّة بدءاً من البذرة الأولى التي غرسها علماء اللغة الأوئل، لا سيَّما سيبويه ومعاصريه، مروراً بمرحلة التأصيل لقواعد هذه الثنائيّة في الفكر الصَّرفيّ التي مثّلها نحاة القرن الرابع الهجري بشكلٍ خاص، وصولاً إلى المرحلة التي رسخت فيها هذه الثنائيّة بقوّة وتمكنَّت في الفكر الصَّرفيّ واستقرَّت فيه قواعدها والضَّوابط الخاصَّة فيها عند علماء الصَّرف المتأخِّرين، لتكون بذلك ركيزة معتمدة عند توجيه المسائل الصَّرفيَّة وتعليلها.

---

[1] ابن جنيّ، المنصف، ص28.

[2] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص148.

وقُسِّم الفصل إلى مباحث، اختصَّ كلٌّ منها بمظاهر الثنائيّة في أبواب بعينها، فكان المبحث الأول خاصاً برصد المظاهر في باب المعتل، وهو الباب الذي كشف عن اتِّساع مظاهر الثنائيّة فيه بشكل قوي، بصورة تُظهر مدى ارتكاز التَّوجيه الصَّرفيّ على مفهوم القوَّة أو الضَّعف منذ بداياته.

أمّا المبحث الثاني، فقد اختصَّ برصد مظاهر الثنائيّة في بابي الإبدال والإدغام، إذْ حظيت الثنائيّة بحضور واضح في توجيه مسائلهما وتعليل مظاهرهما، على الرّغم من تعلُّق الدِّراسة في مثل هذه الأبواب بالجانب الصَّوتيّ، إلا أنَّه لا يمكن إقصاؤها عن الدَّرس الصَّرفيّ؛ لكون التَّصريف تحوّل من صيغة إلى أخرى، وهو تحوُّل يؤدِّي في كثيرٍ من حالاته إلى تغيُّرات صوتية، وإنَّما الإبدال والإدغام والإعلال ظواهر تحدث للأصوات داخل البنى الصَّرفيّة لأسباب مرتبطة بشكلٍ مباشرٍ بانتظام المكوِّنات الصوتيّة للفظ.

واختصَّ المبحث الثالث برصد ظواهر الثنائيّة في التَّوجيهات الصَّرفيّة لبابي التَّكسير والتَّصغير.

أمَّا المبحث الرابع، ففيه الظواهر المتعلقة بباب النَّسب أو النّسبة، وجعلتُ المبحث الخامس خاصاً بباب التَّرخيم.

واستقلَ المبحث السادس بتتبُّع ظواهر هذه الثنائيّة في معالجة العلماء لقضية المبنى وعلاقته بالمعنى، إذْ برزت الثنائيّة في تفسير اللغويين لبعض جوانب هذه المسألة.

2-1 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب المعتل

العلّة من المرض والضَّعف، يقال "دَرَّ (وَجْهُك)، إِذا (حَسُنَ بَعْدَ العلّة) والمَرَضِ"[1]، ومنه أُخذ مصطلح المعتل، فالبنية مصابة بالضَّعف نتيجة لامتزاج حرف من حروف العلة في مكوِّناتها الصَّوتية، والمعتل عند الصَّرفيين ضعيف؛ لأنَّه

[1] الزَّبيدي، محمَّد بن محمَّد بن عبد االزّاق الحسيني (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقِّق: مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية، ج11، (د.ت)، ص281.

عرضة للإعلال والتغيير المستمر الذي يطال مكوِّناته اقتضاء للأحكام التي تفرضها القوانين الصَّوتية.

ويُعرَّف الإعلال عند أهل اللغة بأنَّه "تَغْيِيرُ حَرْفِ العلّة لِلتَّخْفِيفِ، وَيَجْمَعُهُ الْقَلْبُ، وَالْحَذْفُ، وَالإِسْكانُ"[1]، وحروفه (الألف والواو والياء)، ويسميها الخليل بالأحْرُف الجوف، "والحروف الثلاثة الجُوفُ لا صوتَ لها ولا جَرْسَ، وهي الواو والياء والألف اللَّينة، وسائر الحروف مَجرُوسةٌ"[2]، ويقال لها الخفيّة؛ "لأنَّها تَخْفَى فِي اللَّفْظِ إِذَا انْدَرَجَتْ بَعْدَ حَرْفٍ قَبْلَهَا"[3].

وتحدَّث ابن جني في مواضعَ عديدةٍ مشيراً لضعف هذه الحروف واعتلالها، من ذلك قوله: "ولو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في الضَّعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافيًا. وذلك أنَّها في أقوى أحوالها ضعيفة"[4]، ويقول: "ويؤكِّد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنَّه إذا وجدت أقواهن – وهما الواو والياء– مفتوحًا ما قبلها فإنَّهما كأنَّهما تابعان لما هو منهما"[5]، وهي الحقيقة التي يقرُّها بعض المحدثين، فالألف –إذا لم تكن عماد الهمزة– لا تقوم مقام الحرف أبداً، وإنَّما تكون علامة لطول الفتحة، أمَّا الواو والياء فهما يقومان بدور الحرف حيناً فتتحرَّكان مثلاً، وبدور الحركة حيناً آخر فتكوِّنان مدَّاً، وهو قول يعارض ما جاء به السَّلف

---

(1) الإستراباذي، محمَّد بن الحسن الرضي (ت: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت1093هـ)، حقَّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمَّد نور الحسن، محمَّد الزفزاف، محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م ، ج3، ص66.

(2) الفراهيدي، العين، ج6، ص51.

(3) ابن الجزري: شمس الدين أبو الخير، محمَّد بن محمَّد (ت: 833هـ)، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمَّد الصبَّاغ، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية، ج1، ص204.

(4) ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص293.

(5) ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص296.

باعتبار الألف حرفاً في نفس مستوى الواو والياء، ممَّا أدى بهم إلى اعتبار حروف العلة ثلاثة[1].

ويحدث الإعلال في لفظ الأسماء كما الأفعال، إلا أنَّ "الأفعال بالإعلال أولى، لأصالتها فيه"[2]، وعليه يكون الإعلال فرع في الاسم وأصل في الفعل.

والمعتل مختلف في أنواعه وصوره التي يأتي عليها، ومتفاوت في مستوى ضعفه أو قوته، الذي يُحدَّد وفقاً لموقع حرف العلّة في البنية، أو وفقاً لنسبة تعرُّضه للإعلال، وعلى أساس موقع الحرف قسَّم الصَّرفيون المعتل إلى أربعة أقسام معلومة وهي: المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف.

2-1-1 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفي للبنى الاسميّة المعتلّة

لا شكَّ بأنَّ المرحلة التي مثَّلها سيبويه تعدُّ الأساس في نشأة الفكر النَّحويّ وتبلوره، وهي مرحلة هامة كذلك في تشكّل الصَّرف العربي وبناء أركانه ومبادئه، لا سيّما أنَّها المرحلة المتَّقدة في فصاحة اللسان العربي ونقائه، وفيها استقى النُّحاة اللغة من الألسن مباشرة فكانوا بمنزلة شاهد العيان للواقع اللغوي، ورصدوا معظم صوره، ولاحظوا كلّ تغيُّراته وتطوُّراته، ثمَّ عملوا على التحليل والتفسير في سبيل توجيه المسائل وصياغة القواعد الضابطة لها.

وقد اشتمل كتاب سيبويه على قضايا لغوية متنوِّعة وعديدة، وقد رتِّبت بأسلوب لا يخلو من الخلط، فكثيراً ما تتداخل فيه المسائل النَّحويّة مع الصَّرفية، أو الصَّرفية مع الصَّوتية، وإذا نظرنا إلى القسم الصَّرفي من الكتاب وجدناه يحوي عدداً من الأبواب الخاصة في الصَّرف، منها على سبيل المثال لا الحصر: (باب النَّسب والإضافة)[3] وهو مصطلح شاع عند النُّحاة، فاستعمله الفرَّاء، وابن السَّكيت، وثعلب

---

[1] البكوش، الطيب، التَّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، مطبعة جمهورية تونس، ط3، 1992م، ص21.

[2] الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص105.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص335.

وغيرهم، و(باب التثنية)[1]، و(باب ما يتغيَّر في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة)[2]، و(باب التَّصغير)[3]، و(باب ما حذف الياء والواو فيه القياس)[4]، وهناك أبواب خاصة بالصَّرف استعمل فيها سيبويه مصطلحات صرفية من مثل: التثنية، والجمع، والتَّكسير أو الكسر (عنى به التَّكسير)، والتَّصغير وحيناً يُطلق عليه التحقير، والنَّسب، والهمز، والتضعيف، والقلب والإعلال، والحذف، والإبدال وغير ذلك.

تطرَّق سيبويه إلى معالجة المسائل الصَّرفية وفق منهج دقيق يعتمد على الوصف والتحليل، واهتمَّ بأمر حصر الأبنية وترتيبها مع التمثيل والتفصيل، ونظر إلى التغيُّرات والتطوُّرات التي تعترض البنى الصَّرفيّة، سواء كانت هذه التغيُّرات في أواخر البنى، أم في أواسطها.

اعتمد سيبويه في أحيانٍ كثيرةٍ على المنطق والعقل في تفسيره للكثير من الظواهر اللغوية، وقد أدَّى به هذا إلى الانطلاق من مفهوم القوَّة والضَّعف، حيث شكَّل هذا المفهوم مرتكزاً تبنى عليه الأحكام والتَّوجيهات الصَّرفية أثناء معالجة البنى المعتلّة، وتفسير ما يطالها من تطوُّرات وتغيُّرات، ومن خلال ملاحظة المواطن التي برز فيها هذه المفهوم في كتاب سيبويه تتَّضح إمارة رسوخ الثنائيّة وأصالتها في فكره الصَّرفي.

ومن أبرز مظاهر استناد سيبويه على هذا المفهوم في تفسيره لمسائل المعتل أنّه يقرِّر نسبة قوّة المعتل أو ضعفه تبعاً لموقع حرف العلّة من الجذر، فيقول في وصف الواو والياء: "اعلم أنّهنّ لاماتٍ أشدّ اعتلالاً وأضعف، لأنَّهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة...، وكلَّما بعدتا

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص389.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص407.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص415.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص339.

من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ"[1].

استند سيبويه إلى موقعية حرف العلّة في تحديد قوّته، وبنى حكمه على التغييرات الطارئة على هذه الأصوات بسبب موقعها في اللفظ، وقد أسَّس سيبويه بهذا لأصل من أهم أصول الثنائيّة وأبرزها في التحليلات الصَّرفيّة للبنى المعتلة.

يقول سيبويه: "والواو التي هي عين أقوى"[2]، وفي موضع آخر يقول: "المعتل وسطاً أقوى"[3]، يقصد أقوى من معتل اللام، وفي هذا إمارات واضحة ودالة على انطلاق سيبويه من ثنائيّة القوَّة والضَّعف في معالجة المعتل، ويثبت هذا من النظر في توجيهاته لظواهر الإعلال التي تعرض للمعتل اعتماداً على ما قرَّره من قواعد.

وتتجلى هذه الثنائيّة في التغيّرات الصَّرفية الخاصة في تصغير الأسماء كما في مسألة قلب الواو ياء إذا كانت متطرِّفة، "وكل واو وقعتْ لامًا، صحّتْ أو اعتلّتْ، فإنّها تنقلب ياءً، وذلك قولك في تصغير "عُرْوَةٍ"، وَ"رَضْوى"، و"عُرَيَّةٌ"، و"رُضَيَّا""[4].

وقد علَّل سيبويه هذه الظاهرة بضعف الواو؛ فهي "لم يجز فيها الثبات في التحقير"[5] كما جاز في "أُسَيود"[6].

والواو لا تحتمل الثبات حتى ولو قويت بتوسُّطها وهي آخره أضعف، "والواو التي هي عين أقوى، فلمَّا كان الوجه في الأقوى أن تبدل ياءً لم تحتمل هذه أن تثبت، كما لم يحتمل مَقالٌ مُقَيْولٌ"[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب،ج4 ، ص381.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص470.

[3] سيبويه، الكتاب،ج4، ص135.

[4] ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن علي (ت: 643هـ): شرح المفصَّل للزمخشري: قدَّم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، ج3، ص413.

[5] سيبويه، الكتاب، ج3، ص470.

[6] سيبويه، الكتاب، ج3، ص470.

[7] سيبويه، الكتاب، ج3، ص470، ورد عند ابن جنيّ (سر صناعة الإعراب دار الكتب العلمية، ط1، بيروت– لبنان، 2000م، ج2، ص231): "حمل التحقير في هذا الموضع على

لا تخلو الواو من الضَّعف أيّاً كان موقعها من الجذر حتى وإن لم تكن طرفاً؛ وعليه يذهب سيبويه إلى تصغير بائع وقائم على: بُويئِع وقُويئم، وجمعها: بوائع وقوائم، حيث تثبت الهمزة في التَّصغير والتَّكسير، ومن ذلك "أدؤر" ونحوها، خلافاً لباب قضاء وعطاء وأشباهها[1].

وهو ما ذهب إليه ابن يعيش؛ "قلت: "قُوَيْئِلٌ"، و"بُوَيْئِعٌ" بالهمز، لم يخالف في ذلك أحدٌ من أصحابنا، إلا أبو عمر الجَرميّ، فإنَّه كان يقول: "قُوَيِّلٌ"، و"بُوَيِّعٌ" من غير همز، قال: لأنَّ الهمزة في "قائل"، و"بائع" إنَّما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة، وكانت مجاورةً للطرف، فهمزوها على حدّ الهمز في "عَطاء"، و"كِساء"، وأنت إذا صغَّرت، زالت الألف، فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدّ عَوْدها في "مُتعِدٍ"، و"مُتَّزِنٍ"، وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوّة الهمزة هنا بثبوتها في التَّكسير، نحوِ: "قَوائِمَ"، و"بَوائِعَ"، وكلّ العرب تهمز الجمع، فلذلك كانت الهمزة في "قائلٍ" و"بائعٍ" لازمة، وإن كانت حدثت عن علّة"[2].

فالهمزة أقوى من الواو ولذلك تلازم الاسم في التَّصغير والتَّكسير وإنْ لم تكن من نفس جذره، "وكذلك أوائل اسم رجل؛ لأنَّك أبدلت الهمزة منها كما أبدلتها في أدؤرٍ وهي عينٌ، مثل واو أدؤرٍ؛ لأنَّ أوائل لو كانت على أفاعل (وكان ممَّا يجمع) لكان في التَّكسير تلزمه الهمزة، فإنَّما هو بمنزلته لو كان أفاعلاً، وقويت فيه الهمزة إذا لم تكن منتهى الاسم ، وكذلك النَّؤور والسُّؤور وأشباه ذلك، لأنَّها همزات لازمة

التَّكسير، وذلك في قول من قال في تحقير "أَسْوَد" و"جَدْوَل": "أُسَيْوِدٌ" و"جُدَيْوِلٌ" فأظهر الواو ولم يُعلَّها لوقوع الياء الساكنة قبلها، وذلك أنّه لما كان يقال في التَّكسير "أساود" و"جداول"، قال أيضًا في التحقير: "أُسَيْوِد" و"جديول" وأجرى الواو في الصحة بعد ياء التحقير مجراها فيها بعد ألف التَّكسير، فكما جاز أن يشبه "ضوَارِب" بـــ "ضُوَيْرِب" وإن لم تكن في ضاد "ضوارب" ضمة كضمة ضاد "ضويرب" وكذلك جاز أن يشبه "أسيود" في تصحيح واوه بعد الياء بـــ "أساود" في تصحيح واوه بعد الألف وإن كان في "أسيود" ما يبعث على القلب، وهو وقوع الياء ساكنة قبل الواو".

[1] سيبويه، الكتاب،ج3، ص463.

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص411.

لو كسَّرت للجمع الأسماء لقوتهنّ حيث كنّ بدلاً من معتل ليس بمنتهى الاسم، فلما لم يكنَّ منتهى أجرين مجرى الهمزة التي من نفس الحرف"[1].

تبدَّل الواو والياء همزة في تكسير كلمات نحو: عجوز وصحيفة، فيقال: عجائز وصحائف، خلافاً لباب معاون ومعايش، وقد فسَّر سيبويه هذه الظَّاهرة انطلاقاً من القوَّة والضَّعف، يقول: "لأنّي إذا جمعت معاون ونحوها، فإنَّما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حَرَّكْتُ كجدولٍ، وهذه الحروف لمَّا في (عجوز وصحيفة) لم يكن أصلها التحريك، وكانت ميتةً لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً ممَّا أصله متحرِّك، وقد تدخله الحركة في مواضعَ كثيرةٍ، وذلك نحو قولك: قال وباع، ويغزو ويرمي، فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاءٌ وقضاءٌ، وكما يهمز قائلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغيَّر إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثمَّ خالفت ما حرك، وما أصله الحركة في الجمع كجدولٍ ومقامٍ، فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتلَّ على فعله، نحو: يقول ويبيع، ويغزو ويرمي، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف"[2].

إنَّ سبب الإعلال في نحو: عجوز، وصحيفة يكمن في ضعف حرف العلّة، وقد ضعُف الحرف في هذه البنى كونه زائداً لا أصل له في الجذر، وإنَّما جيء به للمد، ولا أصل له بالحركة، فلم يكن في ذلك بمرتبة حرف العلّة فيما كان على نحو: معيشة ومعونة، فالياء والواو في هذه البنى قوية بأصالتها وتحركها، ولذلك سلمت من الإعلال في بناء التَّكسير.

ويشير هذا لضوابط أخرى تتعلَّق بمفهوم القوَّة والضَّعف انطلق منها سيبويه في تفسيره، وهي قوّة الأصلي وضعف الزائد، وقوّة المتحرِّك وضعف الساكن، وهذه من الأمور الثابتة والمعتمدة في التَّوجيه الصَّرفي.

يرى سيبويه أنَّ الواو تكون في آخر الاسم أشدّ اعتلالاً وأكثر ضعفاً من الواو في آخر الفعل؛ وذلك لأنَّها تكون موطن التنوين والإضافة بالياء، فهي وإنْ حقَّقت ثباتاً وسلمت من الحذف أو الإبدال في بعض البنى الفعلية، إلا أنَّ هذا لا يحدث في

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص463.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص356.

البنى الاسميّة، "واعلم أنَّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياءً وكُسِر المضموم، كما كُسِرت الباء في مبيع، وذلك قولك: دَلْوٌ، وأَدْلٍ، وأَحْقٍ كما ترى، فصارت الواو ههنا أضعف منها في الفعل حين قلت يغزو، ويسرو؛ لأنَّ التنوين يقع عليها والإضافة بالياء، نحو قولك: هنيٌّ، والتثنية والإضافة إلى نفسك بالياء؛ فلا تجد بدّاً من أن تقلبها، فلمَّا كثرت هذه الأشياء عليها، وكانت الياء قد تغلب عليها لو ثبتت، أبدلوها مكانها؛ لأنَّها أخف عليهم من الواو والضَّمة، وهي أغلب على الواو من الواو عليها، فإنْ كان قبل الواو ضمَّة ولم تكن حرف إعراب ثبتت، وذلك نحو: عُنفُوانٍ، وقَمَحدُوةٍ، وأُفْعُوانٍ؛ لأنَّ هذه الأشياء التي وقعت على الواو في أدلٍ ونحوها وقعت ههنا على الهاء والنون، وقالوا: قَلَنسوةٌ فأثبتوا، ثمَّ قالوا قَلَنْسٍ فأبدلوا مكانها الياء لمَّا صارت حرف الإعراب"[1].

إنَّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الاسم مستثقلة، وبهذا اجتمعت علّة الاستثقال أو الثقل مع علّة ضعف الحرف نظراً لموقعه طرفاً، والطرف موضع التغيير في اللفظ، وهو الأشدّ تأثراً بالإعلال، "وهي مع ذلك معرَّضة لأنْ تليها ياء النّسب وياء الإضافة، نحو: "أدْلُوِيّ" و "أدْلُوِيْ" لو ثبتت الواو، والفعل ليس بمعرّض لذلك، فلم يستثقل أنْ يكون آخره واواً مضموماً ما قبلها كما استثقل ذلك في الاسم"[2]، ولمّا اجتمعت هذه العلل في واو "أدْلُو" جمع دلْوٍ، و "أحْقُو" جمع حَقْو قوي سبب القلب فقلبت الواو ياءً، و"القياسُ أنْ يقال: "أَدْلُوٌ"، و"أحْقُوٌ"، فأبدلوا من الضَّمة كسرةً، ومن الواو ياءً، فيقولون: "أَدْلٍ"، و"أَحْقٍ"، فيصير من قبيل المنقوص، نحو: "قاضٍ"، و"داعٍ"[3].

وليس الطرف في الاسم بمنزلة ما دون الطرف، وعليه تتفاوت قوّة الواو أو الياء وتسلمان من الحذف أو الإبدال إذا لم تكونا طرفاً في الأسماء، "وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة، والإتاوة، والنقاوة، والنقاية، والنهاية، قويت حيث لم تكن حرف

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص383-384.

[2] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص524.

[3] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج4، ص494.

إعراب كما قويت الواو في قَمَحْدُوَةٍ، وذلك قولهم: أبُوّةٌ وأخُوّةٌ، لا يُغيّران ولا تحولهما فيمن قال مَسْنيٌّ وعُتيٌّ؛ لأنَّه قد لزم الإعراب غيرهما"[1].

إنَّ الواو في مذهب سيبويه ضعيفة تحذف وتبدل، ويستدل على قوّة مذهبه بالشواهد الاستعمالية للغة، فاللسان العربي يلجأ في بنى كثيرة للتخلص من الواو، أو إبدالها بحرف أجلد منها، "وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوهٍ: أجوهٌ"[2].

كانت تلك أبرز المواطن لثنائيّة القوَّة والضَّعف في كتاب سيبويه في مسائل الاسماء المعتلة، وقد أسّس من خلالها لأهمّ الضوابط والأصول التي استند إليها تابعوه عند انطلاقهم منها في التَّوجيه الصَّرفيّ.

وقد أعاد العلماء ما ذهب إليه سيبويه في شروحات الكتاب نحو ما ورد في شرح السيرافي في باب قوَّة العين على اللام: "إنَّ الواو إذا كانت لاماً انقلبت كقولك في (غزوة): (غزيّة)، و(رضوى) (رضيّاً) وفي (عشواء): (عشيّاء)، فهذه الواو لا تثبت كما لا تثبت في: (فيعل) نحو (ميّت) و (سيّد)، وهاء التأنيث وألفه وياء النّسبة والألف والنون لا يوجب شيء من ذلك إظهار الواو، تقول في (غزوان): (غزيّان) كما قلت في (عشواء) (عشيّاء)، وفي (غزويّة) إذا أردت النّسب (غزيّيّة)، وإنَّما وجب في اللام القلب لا غير وجاز في العين إقرار الواو على الصِّفة التي ذكرنا، أن العين (أقوى) من اللام؛ لأنَّهما إذا اجتمعا ياءين وقيل (أوواوين) أو واوا وياء، وإحداهما عين والأخرى لام أعلت اللام دون العين نحو (حوى) (يحوى) و (حيى) (يحيا) و (هوى ونوى)، فلما كان الأجود في (أسيّد) قلب الواو ياء وهي عين الفعل لزم في اللام القلب لا غير"[3]، وهذه المسائل تكرَّرت في شروح الكتاب عند السَّيرافي والرُمَّاني.

وبعد سيبويه يتَّجه النَّظر إلى أبي عثمان المازني (247هـ) وكتابه (التَّصريف) الذي يعدّه الباحثون أهمّ التصانيف الصَّرفية في مرحلة النشأة الفكرية للعلوم اللغوية،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص387.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص331.

[3] السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص208.

حيث أضاء المازني بعمله الشعلة الأولى في سبيل الفصل بين علمين ظهرا بطبيعة الامتزاج والخلط في القضايا والمسائل المتعلقة بهما معاً (علميّ النَّحو والصَّرف).

عمل المازني على جمع المادة الصَّرفية وخصَّها بكتابه التَّصريف، وتكمن أهميّة هذا الكتاب بأنَّه أقدم ما وصل إلينا من المصنَّفات المختصَّة في الصَّرف ومسائله، فهو كتاب مختصر ومستقل في مادته ومحتواه، وصفه ابن جني بقوله: "ولمَّا كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفَس كتب التَّصريف وأَسِدَّها وأرصنها، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، متخلصاً من كَزَازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعاً عن تخليط كثيرٍ من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني، عُنيت بتفسير مشكله، وكشف غامضه، والزيادة في شرحه، محتسباً ذلك في جنب ثواب الله، ومزكياً به ما وهبه لي من العلم"[1].

اعتمد المازني في ترتيبه لمادة الكتاب نظام الأبواب، وهو ترتيب مماثل لكتاب سيبويه، إلا أنّه يخالفه في طبيعة العناوين وتفاصيل محتوى الأبواب، حيث كان المازني قد بدأ كتابه بـــباب (الأسماء والأفعال)[2]، فقدَّم الأسماء على الأفعال باعتبارها أصلاً، في حين كانت بداية التَّصريف عند سيبويه في باب: (النّسبة أو الإضافة)[3]، وتابع المازني بعد ذلك أبوابه في كتاب (التَّصريف) على تنوُّع واختلاف ما تضمَّنتها من المسائل الصَّرفية، فكان منها ما يتعلَّق بالأبنية، ومنها ما يختصّ بالزيادة، ومنها ما اختصَّ بالإعلال وقضاياه، ومنها ما جعله للقياس اللغوي، ومنها الخاص بالإبدال ومسائله ...إلخ.

إنَّ الاختلاف في الترتيب ومنهجية التقسيم التي اتَّسم بها كتاب المازني، لا تعني بالضرورة اختلاف المادة الصَّرفية التي ضمَّها الكتاب بين أبوابه عن مادة سيبويه الصَّرفية في كتابه، حيث يذهب عدد من العلماء إلى اعتبار كتاب التَّصريف قطعة من كتاب سيبويه، ويرى عبد الخالق عضيمة أنَّ تصريف المازني بمنزلة

---

[1] ابن جنيّ، المنصف في شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني، ص5.

[2] ابن جنيّ، المنصف، ص36.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص335.

ترديد لما في الكتاب يقول في ذلك: "في اعتقادي أنَّ تصريف المازني إنَّما هو صدى لما في كتاب سيبويه"[1].

لم يخلُ كتاب (التَّصريف) من مواطن تصدرتها ثنائيّة القوَّة والضَّعف لتكون الأساس المعتمد في التَّعليل والتَّوجيه لمسائل المعتل عند المازني، ومنها اعتماده على قوَّة الواو المتحرِّكة في تعليله لعدم قلبها ياءً في بناء التَّكسير لكلمة (طويل).

يعزو المازني السَّبب في عدم قلب الواو في كلمة "طوال" جمع "طَوِيل" إلى قوة الواو المتحرِّكة في المفرد، فالواو تقلب ياءً إذا وقعت عيناً في جمع تكسير صحيح اللام مسبوقة بكسر، معلَّة في المفرد، كما في جمع "سوط" على "سياط"، و"روض" على "رياض" وهو القياس، "فلما تجمَّعت هذه الأشياء المستثقلة كلها، هربوا من الواو إلى الياء، ويدلك على أنَّ مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب لا الواحد منها منفرداً، قولهم في جمع "طويل: طِوَال" والكلمة جمع، وبعد الواو منها ألف، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنَّها كانت في الواحد قوية بالحركة، فثبتت في الجمع"[2].

إنَّ الواو قُلبت ياءً في "سياط" وأشباهها لانكسار ما قبلها، ولكون الألف بعدها وهي تشبه الياء، وكون الواو توهَّنت في المفرد بالسكون، كما تُقلب الواو في "ديار" لتوهّنها بقلبها ألفاً في المفرد، وكون الكلمة جمع والجمع ثقيل، ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ياءً[3].

وعليه، فالمازني يضعف بناء "طيال" لانتفاء أحد شروط القلب، ويذهب فيه إلى ردّها إلى الشَّاذ، وقد انطلق في تفسيره من قوّة المتحرِّك التي كانت العلّة في صحة الواو في بناء "طوال"، فالواو صحت لأنَّها متحرِّكة في المفرد، ومن ذلك أيضاً صيغة "جَوارِب" جمع جَورب[4]، وهو مذهب سيبويه، وقد تابعه أغلب العلماء،

---

[1] انظر: مقدمة كتاب المقتضب، ج1، ص93

[2] ابن جنيّ، المنصف، ص342.

[3] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص498.

[4] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص499.

مثل: ابن درستويه (347هـ)[1]، وابن الحاجب[2]، وأبو البقاء (616هـ)[3]، وابن عصفور (669هـ)[4]، وناظر الجيش (778هـ)[5].

أمّا عن مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف عند المُبَرِّد (ت285هـ)، فهي لم تكن بالمستوى الذي كانت عليّه عند سيبويه، ومع ذلك فإنَّنا لا نعدم أثراً لهذه الثنائيّة ظهر بوضوح في عدد من مسائل المعتل التي عمد المُبَرِّد إلى معالجتها وتعليلها، انطلاقاً من مفهوم القوَّة أو الضَّعف، وممّا جاء عنه في مسألة تصغير الاسم الخماسي المقصور، وهو يذهب إلى حذف الألف أبداً، سواء كانت للتأنيث أم لغير التأنيث، ويستدل على قوّة ما ذهب إليه بضعف الألف وزيادتها على البناء، وليس الزائد بقوّة الأصل الذي يطاله الحذف في صيغ من نحو: "سَفَرْجَل"، إذْ تحذف لام سفرجل في بناء التَّصغير فنقول "سفيرج"، "تَقول فِي قَرْقَرَى قُرَيْقِر لأنَّك حقَّرت قَرْقَرا فَانْتهى التحقير وَهَذِه الألف زَائِدَة وَلم تكن لتَكون بأقوى من لام سَفَرْجَل وَمَا أشبهها من الأُصُول وَلم تكن متحرِّكة فَتَصِير كاسم ضم إِلى اسْم بِمَنْزِلَة الْهَاء وَالألف الممدودة

---

(1) انظر: ابن دُرُسْتَوَيْه: أَبُو محمَّد، عبد الله بن جعفر (ت: 347هـ)، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمَّد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1998م، ص250. =

(2) انظر: ابن الحاجب: عثمان بن عمر (ت: 646هـ): الشافية في علم التَّصريف (ومعها الوافية في نظم الشافية للنيسابوري – المتوفى في القرن 12)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط1، 1995م، ج1، ص101.

(3) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب: تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1995م ، ج2، ص404.

(4) انظر: ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص449.

(5) ناظر الجيش: محمَّد بن يوسف (ت: 778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمَّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428هـ، ج1، ص8.

فألف قَرْقَرَى للتأنيث وَهِي محذوفة"[1]، "وإنّما حذفوا الألف إذ وقعت خامسةً فصاعدًا في هذا الباب؛ لأنَّ بناء التَّصغير قد انتهى دونها"[2].

ويذهب المُبَرِّد في تصغير "حُبارى" على "حُبَيرى" أي بحذف الألف الأولى من حُبارى، وهي ألف للمد وإثبات الألف الآخيرة التي هي للتأنيث، ويقوِّي مذهبه بقوله: "فَلأَن تبقى الَّتِي للمعنى أَقيس"[3]، يقصد بقاء ألف التأنيث أقوى في القياس؛ لأنَّها حرف يحمل دلالة معنوية مضافة للاسم، فليست كألف المد.

وحُبارى من الأبنية التي يجتمع فيها ألفان الأولى للمد والأخيرة للتأنيث، وفي مثل هذا البناء يحدث في تصغيره حذف أحد هاتين الألفين فيكون لبناء التَّصغير منها صيغتان: حُبَيْرى وحُبَيْر، وحذف ألف المد هو مذهب المُبَرِّد، في حين يذهب أبو عمرو بن العلاء إلى حذف الألفين لأنهما زائدتان، ويستدلُ المُبَرِّد لقوّة مذهبه بقوّة ما دون الطرف على ما كان طرفاً، جاء في المقتضب: "وَقد قَالُوا (حُبَير) فحذفوا الْأَخِيرَة لأَنَّهُمَا زائدتان وَمَا دون الطّرف أقوى مِمَّا كَانَ طرفا، وَكَانَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء يَقُول فِي تصغيرها حُبَيْرة فيحذفها ويبدل مِنْهَا هَاء التَّأْنِيث؛ لتَكون فِي الاسْم عَلامَة تَأْنِيث، وَيفْعل ذَلِك بِكُل مَا فِيهِ ألف التَّأْنِيث خَامِسَة فَصَاعِداً، وَيَقُول لم يجز إثباتها لأَنَّهَا سَاكِنة فَإِذا حذفتها لم أخل الاسْم من عَلامَة تَأْنِيث ثَابِتَة، وَمن قَالَ فِي حُباري حُبَيْرة، قَالَ فِي تحقير لُغيّزى لغيغيزة على مَذْهَب أبي عَمْرو، وَقَول جَمِيع النَّحويّين يثبتون الْيَاء فِي لُغيّري؛ لأَنَّهم لَو حذفوها لاحتاجوا مَعهَا إِلَى حذف الألف..."[4].

لقد استمر استثمار الصَّرفيين لمفهوم القوَّة أو الضَّعف واتَّسعت مظاهره وتنوَّعت، ليكون ملحظاً من الملاحظ الملازمة للدَّرس الصَّرفي في مرحلة ما بعد النشأة للتفكير الصَّرفي عند أئمة العربيّة، وأخذ هذا المفهوم بالتطوُّر والشيوع من خلال اتِّساع مجال توظيفه وكثرة الاتِّكاء عليه من قبل التابعين من علماء وصرفيين،

---

[1] المُبَرِّد، المقتضب، ج2، ص261-262.

[2] ابن يعيش، المفصَّل، ج3، ص420.

[3] المُبَرِّد، المقتضب، ج2، ص261- 262.

[4] المُبَرِّد، المقتضب، ج2، ص261-262.

حتى بات جزءاً لصيقاً للنظريّة الصَّرفية وأساساً من أساساتها، فلا يخلو منه منهج لصرفيّ ولا ينفصل عنه.

وللكشف عن أبعاد التطوُّر في الدِّراسات اللغوية، لا بُدَّ من توجيه الدِّراسة إلى القرن الرابع الهجري، الذي يمثِّل مرحلة جديدة على مستوى المنهج والتأليف، فهي مرحلة تميَّزت بمظاهر متنوِّعة وإشاراتٍ دالة على تطوُّر التفكير اللغوي ونضجه، فقد زخرت هذه المرحلة بالتحليل والشرح والتفصيل وتثبيت القواعد وتأصيلها، بعد أن كان العلم قد تجاوز مرحلة الوضع والصِّياغة لقواعد اللغة وفقاً للشواهد ونماذج الاستعمالات اللغوية، واكتمال أصول علميّة عُمِل عليها من علماء المرحلة السَّابقة، أو مرحلة نشوء الفكر اللغوي، التي مثَّلها سيبويه والخليل ومن عاصروهما، ليُفتَح المجال بعد ذلك للتابعين من العلماء للسير في التفكير اللغوي نحو التطوير والتأصيل.

برزت طائفة من أعلام اللغويين والنَّحويّين والصَّرفيين في القرن الرابع تمكَّنت من بلورة النظريات اللغوية لتظهر بصورة أكثر جلاءً واستقراراً، كان من أبرزهم: أبو إسحاق الزجَّاج (311هـ)، وابن السرَّاج (316 هـ)، وابن دَرَسْتَوَيْه (330هـ)، وابن ولَّاد (332هـ)، وابن المُؤدب (338هـ)، وأبو علي الفارسي (377هـ)، وابن الوَرَّاق (381هـ)، والرُّمَّاني (385)، وأبو الفتح (392 هـ) ... وغيرهم.

وقد سعى البحث إلى تقصِّي أبرز المظاهر لثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفي عند عدد من هؤلاء العلماء للكشف عن أبعادها ومدى تطوُّرها في التفكير الصَّرفي، لا سيّما في باب المعتل، والبداية من ابن السرَّاج الذي آلت إليه رئاسة النَّحو بعد المُبَرِّد والزجَّاج ، وعُرف بعلمه باللغة نحوها وصرفها.

برزت الثنائيّة في عدد من المواطن عند ابن السرَّاج الذي أقرَّ مذهب السابقين في تحديد قوَّة البنى المعتلة ومدى خضوعها لمؤثرات الإعلال نظراً لموقعية حرف العلّة، فهي "لمَّا بعدتْ مِنَ الطرفِ قويتْ"[1]، و"موضعُ العينِ أَضعفُ مِنْ موضعِ

[1] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص396.

الفاءِ"[1]، و"العلّة وسطًا أَقوى"[2]، وهي من قواعد ثنائيّة القوَّة والضَّعف التى كان قد أسَّس لها سيبويه واتَّكأ عليها في توجيه الكثير من ظواهر المعتل ومسائله.

عمل ابن السرَّاج في توجيهه لمسائل المعتل انطلاقاً من هذا الأساس، ومنه قوله: "ليسَ في أَسماءِ العربِ اسمٌ فاؤهُ وعينهُ ولامهُ من موضعٍ واحدٍ فإنْ تكلفتَ ذلكَ علَى قياسِ كلامِهم قلتَ: يَيْيٌ يَا هَذا، جمعتَ بينَ ثلاثِ ياءاتٍ كمَا فعلتَ ذلكَ في تصغيرِ "حَيَّةٍ" حينَ قلتَ: حُيَيَّةٌ وهيَ في هذَا أَقوى منها في "حُيَيِيّةٍ"؛ لأَنَّ الياءَ الأُولى في موضعِ الفاءِ وهيَ في تصغير "حَيَّةٍ" في موضعِ العينِ، وموضعُ العينِ أَضعفُ مِنْ موضعِ الفاءِ"[3].

لمّا لزم الحذف في التَّصغير وقع على العين لضعفها، وثبتت الفاء لقوّتها، "وَكُلُّ اسْمٍ اجْتَمَعَتْ فِيهِ ثَلَاثُ ياءَات أَولهن يَاءُ التَّصغير فإِنَّك تَحْذِفُ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً، فإِن لَمْ يَكُنْ أَولهن يَاءَ التَّصغير أَثْبَتَّهُنَّ ثَلاثَتَهُنَّ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ حَيَّة حُيَيَّة، وَفِي تَصْغِيرِ أَيُّوب أُيَيِّيبٌ بأَربع ياءَات"[4].

يعيد ابن السرَّاج في "أصول النَّحو" ما جاء في كتاب سيبويه ويقرّه، وباعتبار "أصول النَّحو" مجموع ملاحظات صاحبه حول اختلاف نُسخ الكتاب، أو هو بمنزلة عمل في التحقيق، فلا شكَّ في عدَّه تأصيلاً للأسس اللغوية، وبلورة للنظريات في الفكر النَّحويّ والصَّرفي، ولذلك يحظى هذا الكتاب بأهمية كبيرة لما له من أثر بالغ في البناء الفكري اللغوي العربي، جاء في باب الأصول المبنيّة من الياء: "وقال سيبويه: تقولُ في "فَعَلانٍ" مِنْ "قَوِيْتُ" قَوَّانٌ، وكذلكَ "فَعُلانٌ" مِنْ حَيِيْتُ حَيَّانٌ تدغمُ لأَنَّكَ تُدغمُ "فَعُلاَنَ" مِنْ "رَدَدتُ"، وقَد قويتِ الواوُ الأخيرةُ كقوتِها في "نَزَوانٍ" فصارت بمنزلةِ غَيرِ المعتلّ"[5].

---

[1] ابن السرَّاج ، الأصول في النَّحو، ج3، ص363.

[2] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص166.

[3] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص363.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص206.

[5] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص370.

إنَّ لام الفعل من فَعَلان لا تعتل نحو: نَزَوان وقَطَوان ونَفَيان، وإنَّ اللام والعين إذا اجتمعتا وهما من حروف العلّة لم تعتل العين ألبتة، لذلك لا تعتل العين في "قووان" من قويت؛ والواو الأولى عين الفعل فلا تعتل لكون اللام واواً بعدها، والواو الثانية لا تعتل كما لا تعتل في نَزَوان، ولم يجز إدغام إحدى الواوين في الأخرى، لأنَّ ما كان على "فَعَل" اسماً وكانت عينه ولامه من جنس واحد لم يجز إدغام إحداهما في الأخرى كما تقول في قَصَص وعَسَس وفَنَن، قَصّ وعَسّ وفَنّ؛ وإنَّما جاز إدغام أقووي وأحووي لأنَّه فعل، والفعل يجوز الإدغام فيه كما تقول ردّ وجرّ وقرّ، والأصل ردد وقرر، وشبهوه باقتتل؛ لأنَّه أيضا فعل، أمَّا إدغام قَوَوان فلأنَّ فَعَل، وفَعَل ممَّا عينه ولامه من جنس واحد في الاسم والفعل الصحيحين يجب فيه الإدغام[1].

من مظاهر استعمال ابن السرَّاج للثنائيّة قوله بقوَّة ما لا يُعربُ من أحرف العلّة متى وقع فيه إدغام وشُدِّد، ويجعله بمنزلة الصَّحيح فيلزم الإعراب، يقول: "أَلا تَرى أَنَّ ما لا يعربُ مِنَ الياءِ والواوِ إِذا كانتا لامينِ متَى وقَع فيهما إدغامٌ وجبَ الإِعرابُ؛ لأَنَّ الحرفَ إِذَا شُدِّدَ قَوِيَ وَصار بمنزلةِ الصحيحِ وكانَ بمنزلةِ الياءِ والواوِ اللتينِ قَبْلَهما ساكنٌ"[2].

إنَّ التضعيف يمنح حرف العلّة قوّة تجعله بمنزلة الصحيح فيسلم من الإعلال سواء بالحذف أو القلب، وذلك كما في لفظ حِيَّيَّ "لم تقلب ثانية المشدَّدتين واواً كما في حَيَوَان، لأنَّها آخر الكلمة فلا تبدل حرفاً أثقل مما كان، ولم تحذف كما في مُعَيِّية، لأنَّ حذفها حذف حرفين، واحتمل اجتماعهما، لان تشديدهما قوَّاهما، وإذا جاز نحو طَيِّيّ وأُمَيِّيّ – على قول – مع أنَّ الأولين آخر الكلمة إذ ياء النّسب عارضة فهذا أجوز، وإذا بنيت مثل قَذَعْمِل قلت: حُيَيّ، أدغمت الثانية في الثالثة، وحذفت الرابعة كما في مُعَيِّية، وهو ههنا أولى، ولم تقلب المضعفة واواً لصيرورتها بالتضعيف قَوِيَّة كالحرف الصحيح"[3].

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص338.

[2] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص260.

[3] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص192.

وبرزت هذه الثنائيّة عند ابن دَرَسْتَوَيْه في توجيه مسائل الإعلال، من ذلك ما جاء في كتاب "تصحيح الفصيح وشرحه"، يقول: "فإنْ اجتمعت الواو والياء في العين واللام من فعل، كقولهم: ذوى يذوي وغوى يغوي، كُسِرت العين من مستقبله، من أجل أنَّ لام الفعل ياء معتلة؛ لئلا يعتل الحرفان جميعاً، أُجْرِي مُجْرَى ما صحَّت عينه، وكذلك إنْ كانت الواو عين الفعل أو لامه صحَّت العين بمثل قَوِي يقوى؛ لأنَّه من القوَّة، وإنَّما كان آخر الكلمة بالعلّة أولى من العين؛ لأنَّه في موضع الإعراب، واختلاف الحركات، فهو أضعف"[1].

يظهر من نص ابن دَرَسْتَوَيْه اعتماده على قاعدة القوَّة والضَّعف المرتبطة بموقعية حرف العلّة، فاللام أَوْلى بالاعتلال من العين؛ لأنَّها في موقع ضعيف بتعاقب الحركات الإعرابية.

أمَّا أبو علي الفارسي الذي، فقد ظهرت ثنائيّة القوَّة والضعيف جليّة في منهجه، وتعدَّدت مظاهرها في تفسير المعتل وتوجيه مسائله، ومنها: تفسيره لاختيار الياء لتكون لام الاسم في تثنية الرُّباعي المقصور– سواء كانت لامه من بنات الواو أم من بنات الياء– بقوّة الياء وغلبتها على الواو، ولذلك يذهب إلى إظهار الياء في التثنية في كلمات نحو: "متى" و"بلى" إذا صارت اسماً[2].

وجمع المقصور، يقول سيبويه: "وفي تثنية ما كان على أربعة أحرف، فلمَّا لم يستبن كان الأقوى أولى حتَّى يستبين لك، وهذا قول يونس وغيره؛ لأنَّ الياء أقوى وأكثر، وكذلك نحو (متى) إذا صارت اسماً و(بلى)، وكذلك الجميع بالتاء"[3].

اتَّكأ الفارسيّ على الثنائيّة في التَّوجيه الصَّرفي للقراءات، من ذلك توجيهه للقراءة في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ (مريم، آية: 74)، وردت قراءة "رؤيا" على ثلاثة صور: "(رِئياً) و (رُيّاً) و (رِيّاً). فـ (رُئياً)"، ويرى أبو علي أنَّ الإدغام في "رئيا" إذا خففت الهمزة حسناً، في حين لم يكن بالحسن في "رؤيا" في التخفيف،

---

[1] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص34.

[2] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ): التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1990م، ج3، ص226.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص388–389.

ويبني هذا التَّوجيه منطلقاً من مفهوم القوَّة والضَّعف؛ وذلك أنَّ الإدغام في "ريّا" حدث بعد تخفيف الهمزة بقلبها "ياء"، وهو ما يحصل في كلمات نحو: "ذئب"، و"مئرة" إذا خفِّفت همزتها قيل: "ذيب"، و "ميرة"، وكذلك في "رئيا" أبدلت الهمزة "ياء"، فاجتمع مثلان فكان الإدغام وقوي، أمّا "رؤيا" فقد ضعف فيها الإدغام، ويعلل ما ذهب إليه بقوله: "لأنَّ نية الهمزة في (رؤيا) مع مخالفة الحرف الحرف، مثل الحركة في الحرف المقارب، تمنع الإدغام في مقاربة كما تمنع الحركة، وليس الأمر في (رؤيا) كذلك؛ لأنَّه لا يبلغ من قوة نية الهمزة أن تمنع الإدغام في المثلين، كما لا يبلغ من قوّة الحركة أن تمنع الإدغام، فلهذا كان إدغام (رئياً) إذا خفِّفت الهمزة حسنٌ، وإن لم يكن إدغام (رؤيا) في التخفيف بالحسن لما ذكرته"[1].

واتَّسعت مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف عند ابن الوَرَّاق في "علل النَّحو"، وكان منها ما عمل على صياغته بصورة القواعد؛ لينطلق منها في توجيه مسائل المعتل، من ذلك قوله بقوَّة الواو على الياء، وعليه يبني التَّوجيه في قول: عُجيّز من عَجوز، وانطلق منه كذلك إلى جواز التَّصغير فيما كانت الواو فيه أصلية بقلب الواو ياءً نحو: أُسَيّد من أَسْوَد، وامَّا ما كانت الواو فيه للإلحاق نحو: الواو في (جدول)، فهو يذهب إلى أنَّ الأجود قول: جُدَيّل على الأصل مع جواز الإظهار[2].

ويبدو من مذهب ابن الورّاق أنَّه يعدّ قوَّة الواو والياء مسألة فنولوجية تركيبية، فهو يقرُّ بقوّة الواو على الياء في هذا الموضع، بينما نجد سيبويه والفارسي يقرُّان بغلبة الياء وقوتها في تثنية الرباعي المقصور.

وإذا وصلنا إلى ابن جنيّ وفكره الصَّرفي، فإنَّنا نلحظ بروزاً كبيراً لثنائيّة القوَّة والضَّعف في كثيرٍ من المسائل الصَّرفيّه، إذْ شكَّلت هذه الثنائيّة أساساً من الأسس المنهجية التي انطلق منها في التَّعليل والتَّوجيه للاستعمالات اللغويّة، ونجده أكثر دقة وتفصيلاً في تأصيل القواعد والمبادئ الخاصة بها.

---

[1] الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي (ت 377هـ): المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ط1، 1987م، ص56-57.

[2] ابن الوَرَّاق، علل النَّحو، ص484.

لقد استند ابن جنيّ على الثنائيّة في توجيه مسائل المعتل، ليقرَّعدداً من الضوابط والأصول التي تحتكم إليها الثنائيّة عند استعمالها في تحليل البنى الصَّرفيَّة، وكان منها إقراره بقوَّة الاسم على الفعل وقوّة الفعل على الحرف، وعلى هذا الأساس يبني التَّعليل في كثير من المسائل الصَّرفية، يقول: "إنَّ الأسماء أقوى وأعمّ تصرُّفاً من الحروف، وهي الأول الأصول، فغير منكر أن يتجوز فيه ما لا يتجوز في الحروف، ألا ترى أنَّ التاء في ربت وثمت ليس للحرف قوة الاسم وتصرُّفه، والفعل أيضاً في هذا جار مجرى الحرف علامة تأنيث، كما أنَّ التاء في مسلمة وعاقلة علامة تأنيث، وقد أبدلوا تاء التأنيث في الاسم هاء في الوقف، فقالوا مسلمه، وعاقله، ولم يبلدوا التاء في ربت وثمت ولات ولعلت في وقف ولا وصل..."[1].

يذهب ابن جنيّ مذهب من سبقوه في أنَّ الفاء أقوى من العين والعين أقوى من اللام، وانطلق من هذا المبدأ في تعليل عدد من المسائل الصَّرفية منها، توجيه قراءة أبي عمرو في تخفيف الأولى من الهمزتين إذا التقتا في كلمتين، وكانتا جميعًا متَّفقتي الحركتين نحو قوله: ﴿بَغْتَةً فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا﴾ (محمَّد: 18)، و﴿إِذَا شَاء أَنشَرَهُ﴾ (عبس: 22)، يقول: "فكان الأحرى بالحذف عنده التي هي أضعفهما، والهمزة الأولى أضعف من الثانية في مثل هذا؛ ألا ترى أن الهمزة من "جاء" لام، وأنّ الهمزة من "أشراط" قبل الفاء، والفاء أقوى من العين، والعين أقوى من اللام، وما قبل الفاء أشد تقدما من الفاء التي هي أقوى من العين التي هي أقوى من اللام، فكان الحذف بما هو آخر أولى منه بما هو أول، فلذلك حذف أبو عمرو الأولى لضعفها بكونها آخرا، وأقر الثانية لقوتها بكونها أولا"[2].

أصَّل ابن جني لمبدأ قوّة العين على اللام في عدد من المواضع، فهو يرى أنَّ كثرة الحذف والإعلال الذي يطال اللام كان نتيجة لضعفها، نحو: لم يَدْعُ، ولم يرم، ولم يَخش، وفي نحو: يا حار ويا مال، وكذلك في نحو: يد ودم وغد وأب وأخ[3]،

---

[1] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص309.

[2] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج2، ص410.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص489.

وإذا كانت العين واللام حرفي علّة صحَّت العين واعتلت اللام، وذلك نحو: نواة وحياة والجوى ... [1].

تقلب الواو ياء وإنْ كانت متحرِّكة في كلمات نحو: ثياب وحياض ورياض، ويفسِّر ابن جنيّ هذا القلب-منطلقاً من الثنائيّة- بأنَّه اجتمعت خمسة أشياء: منها أنَّ الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، ومنها أنَّ واو الواحد منها ضعيفة ساكنة في "ثوب" و"حوض" و"روضة"، ومنها أنّ قبل الواو كسرة؛ لأنَّ الأصل "ثِيواب" و"حِواض"، ومنها أنَّ بعد الواو ألفاً، والألف قريبة الشَّبه بالياء، ومنها أنَّ اللام صحيحة، إنَّما هي باء وضاد، وإذا صحَّت اللام أمكن إعلال العين، ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلّها، وأخلَّت ببعضها، انكسر القول، ولم تجد هناك علّة، ألا ترى أنَّ "طِوال" جمع، وقبل واوه كسرة، وبعد واوه ألف، ولامه صحيحة، ومع ذلك فعينه سالمة لما تحرَّكت في الواحد الذي هو "طَوِيل"، فلما نقص بعض تلك

الأوصاف لم يجب الإعلال، وكذلك "زَوج" و"زِوَجة"، و"عَوْد" و"عِوَدة"، قد اجتمع فيها سكون واو الواحدة والكسرة التي قبل الواو في الجمع وأنَّه جمع، ولامه صحيحة، إلا أنَّه لم تقع بعد عينه ألف، صحَّت الواو، فأما "ثِيَرة" فشاذ"[2].

اتكأ ابن جنيّ على هذا الأساس في تعليل قلب الواو ياءً في مثل: "لويت لَيّاً" و"طَويت طَيّاً"، وفي قول صوان: صيان وفي صوار: صيار، ويرى أنَّ هذا القلب لم يكن عن قوّة ولا استحكام علّة، وإنَّما هو لإيثار الياء وميلهم عن الواو، والياء أخف من الواو فاستمر القلب وتدرج منه إلى أن أقرَّ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضًا ليس بحقيقة موجب، يقول: "وكما أنَّ القلب مع الكسر لم يكن عن صحّة عمل، وإنَّما هو لتخفيف مؤثِّر، فكذلك أقلب أيضًا مع الفتح وإنْ لم يكن موجبًا، غير أنَّ الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح فلذلك جعلنا ذاك تدرجًا عنه إليه ولم نسو بينهما فيه"[3]، ويفسر قولهم: الفتوى والتقوى والثنوى ونحوها

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص488-489.

[2] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج، ص364.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص351.

بقوله: .... إنَّهم –مع ما أرادوه من الفرق بين الاسم والصِّفة على ما قدمناه– أنَّهم أرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها"[1].

وإنّما جُعل قلب الياء واواً في الاسم لخفته؛ لأنَّ الاسم أخف من الصِّفة، والصِّفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء، والاسم أحمل للثقل، يقول ابن عصفور: "وكأنَّ العرب جعلت قلب الياء واواً في هذا عوضاً عن غلبة الياء على الواو، ألا ترى أنَّ انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو، وإلا فليس بقياس، أعني قلب الأخف وهو الياء، إلى الأثقل وهو الواو"[2].

حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل، أصلٌ من أصول الثنائيّة التي استدل بها ابن جني في توجيه بعض ظواهر الاعتلال، منها تفسيره للإبدال الحاصل في بنية "صوّاغ"، يقول: "فكذلك لما أريد التخفيف في صوّاغ أُبدل الحرف الأول فصار من "صيواغ" إلى لفظ "فيعال" كفيداق وخيتام، ولو أبدل الثاني لصار"صوياغ" إلى لفظ "فعْيال"، وفعْيال مثال مرفوض، فإنْ قلت "كان يصير من صوياغ إلى لفظ فوعال"، قيل: قد ثبت أنَّ عين هذه الكلمة واو، فـ"صوياغ" إذًا لو صير إليه لكان "فعيالا" لا محالة، فلذلك قلنا: إنَّهم أبدلوا العين الأولى ياء، ثمَّ إنَّهم "أبدلوا لها" العين الثانية، وإذا كان المبدل هو الأول، لزم أن يكون هو الزائد؛ لأنَّ حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل"[3].

إنَّ الزائد أولى بالإعلال من الأصل؛ ولذلك فإنَّ التغيير الذي وقع في صيغة "صوّاغ" إنّما كان بإبدال العين الأولى ممّا يؤكِّد أنَّها هي الزائدة، ويتضح من تحليل ابن جنّي انطلاقه من قوّة الأصل وضعف الزائد، ويجسد هذا رسوخ الثنائيّة في فكره وقوّة اعتماده على ضوابطها عند توجيهه للبنى الصَّرفيّة.

الإعلال فيما ضعفت واوه بالقلب واجب لا جائز، مستنداً على هذا الأساس يعلِّل ابن جنيّ جواز القلب في بناء التَّصغير في بنى، نحو: "أَسْوَد وجَدْوَل"، حيث صحَّ القول على "أُسَيّد وأُسَيْود"، و"جُدَيّل وجُدَيْول"، مع قوة الإعلال لاجتماع الياء

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص232.

[2] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص543.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص70.

والواو وسبق الأولى منهما بالسكون، في حين يرى ابن جنيّ وجوب الإعلال في تحقير ما كان على نحو: عجوز و"يقوم" اسم رجل فيقال: عُجَيّز ويُقَيّم، وفي مقام يقال: مُقَيّم ألبتة، يقول: "وذلك أنّك إنَّما كنت تجيز أُسَيود وجُدَيولاً لصحّة الواو في الواحد، وظهورها في الجمع؛ نحو أساود وجداول، فأمَّا مقام يقوم علمًا فإنَّ العين وإنْ ظهرت في تكسيرهما –وهو مقاوم ويقاوم– فإنَّها في الواحد معتلة؛ ألا "ترى أنَّها" في "مقام" مبدلة وفي "يقوم" مضعفة بالإسكان لها ونقل الحركة إلى الفاء عنها، فإذا كنت تختار فيما تحركت واو واحدة وظهرت في جمعه الإعلال، صار القلب فيما ضعفت واوه بالقلب، وبألا تصح في جمعه واجبًا لا جائزًا، وأمَّا واو عجوز فأظهر أمرًا في وجوب الإعلال من يقوم ومقام..." [1].

انقلاب حرف العلّة همزة أقوى وأثبت من انقلاب الياء واوا أو الواو ياءً، وعليه أُجريت الهمزة المعلّة مجرى الأصلية في مثل: "قُويئم" تحقير "قائم"، فاستعصمت وأُقِرَّت مع زوال العلّة (ألف فاعل)، وإذا فُعل هذا في العين كانت الفاء أجدر به؛ لأنَّها أقوى من العين، نحو ثباتها في "إوَزَة" مع زوال علّة القلب، ويستدلُّ ابن جنيّ على صحّة هذه القاعدة من تقلُّب حال الواو والياء في نحو: "ميزان وموازين ومويزين"، وكذلك في نحو: "ريح وأرواح ورُويْحة"، وفي قول: "مياسر ومياقن" في جمع "موسر وموقن"، حيث لا يستقر انقلاب الحرف ولا يستعصم؛ لأنَّه بعد القلب وقبله صاحبه، وهو يتبع بذلك ثبات العلّة أو زوالها فتتغير أحواله، وليس هذا حال الهمزة الصحيحة بعيدة المخرج، فإذا قلب حرف اللين إليه أبعده عن جنسه واجتذبه إلى حيزه فصار لذلك من وادٍ آخر وقبيل غير القبيل الأول، ولذلك أُقرَّ على ما صار إليه وتمكّنت قدمه فيما حمل عليه[2].

إنَّ أبنية الثلاثي "عشرة أبنية، أقلّها استعمالاً المكسور الأول والثاني.... وذو الضَّمتَيْن في الكلام كثير، فذو الكسرتين حقيق بكثرة النظائر، إلاَّ أنَّه قلَّت نظائره

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.

اتفاقاً"[1]، استند ابن جنيّ في تفسيره لهذه الظاهرة على الثنائيّة؛ فهو يفسِّر كثرة باب "فُعُل" نحو: "عُنُق و طُنُب"، وقلة باب "فِعِل" نحو: "إبل وإطل" بقوَّة الضَّمة التي تجيز الأثقل، يقول: "... أن الضَّمة وإنْ كانت أثقل من الكسرة فإنَّها أقوى منها، وقد يحتمل للقوَّة ما لا يحتمل للضعف، ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن وإنْ كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة، وإنَّما ضعفت الكسرة عن الضَّمة لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها"[2].

من الأسس التي قامت عليها الثنائيّة في الفكر الصَّرفيّ أنّه كلَّما زادت قوَّة شبه الاسم بالحرف ضعف وزادت تقلُّباته وتغييرات أحواله، ويمثّل ابن جنيّ لهذا الأساس بصيغة "اَيْمُن"، يقول: "وهي اسم، من قبل أنَّ هذا اسم غير متمكّن، ولا يستعمل إلا في القسم وحده، فلمَّا ضارع الحرف بقلة تمكُّنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم، لمضارعته الحرف، وأيضاً فقد حكى يونس: ايم الله بالكسر، فقد جاء فيه الكسر أيضا كما ترى، ويؤكِّد عندك أيضاً حال هذا الاسم في مضارعته الحرف، أنَّهم قد تلاعبوا به وأضعفوه، فقالوا مرَّةً اَيْمُنُ الله، ومرةً اَيْمُ الله، ومرة إيْمُ الله، ومرةً مِ الله، ومرةً مُ الله، وقالوا: مِنْ ربَّي، ومُنْ ربَّي، فلما حذفوا هذا الحذف المفرط، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف، قوي شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته، تشبيهاً بهمزة لام التعريف"[3].

الحرف الأصلي القوي إذا حذف لحق بالمعتل الضعيف، ينطلق ابن جنيّ من هذا الأصل في تفسيره لحذف عين "قَيْدُودَة" واشباهه، "...وأصلها فَيْعِل: سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن ولَيِّن، حذفت عينها وجعلت ياء فيعِل عوضًا منها، وكذلك باب قَيْدُودَة

---

[1] ابن مالك، محمَّد بن عبد الله (ت 672 هـ)، إيجاز التعريف في علم التَّصريف، تحقيق: محمَّد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 2002م، ص60.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج1 ص69-70.

[3] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص129.

وصَيُرورَة وكَيْنُونَة، وأصلها فيعلولة حذفت عينها، وصارت ياء فيعلولة الزائدة عوضًا منها"[1].

فعين الاسم وإنْ كانت أصلاً فإنَّها على الأحوال كلها حرف علّة مادامت موجودة ملفوظاً بها، وإذا حذفت فإنَّها توغُّل في الاعتلال والضَّعف، فهي في أقوى أحوالها ضعيفة[2]، ويقوي مذهبه بقوله: "إنَّ الحرف الأصلي القوي إذا حذف لحق بالمعتل الضعيف، فساغ لذلك أنْ ينوب عنه الزائد الضعيف، وأيضًا فقد رأيت كيف كانت تاء التفعيل الزائدة عوضًا من عينه، "وكذلك ألف فاعل كيف كانت عوضًا من عينه" في خاف وهاع ولاع ونحوه"[3].

كانت تلك أبرز الضَّوابط التي صاغها ابن جنيّ بدقة كبيرة لثنائيّة القوَّة والضَّعف، وقد وردت في منهجه الصَّرفي بمنزلة قواعد ثابتة انطلق منها في تعليل مسائل المعتل، وأكثر من الاعتماد عليها في تفسير الظواهر الكلامية الصَّرفية، وبنى على أساسها توجيهاته، وقد شكّلت آراؤه ضوابط تحكم الثنائيّة في توجيه المسائل الصَّرفيّة.

لقد أدَّت هذه الدِّقة في تأصيل القواعد عند ابن جنيّ –إضافة إلى ما ورد عند الآخرين من محاولات لضبط مبادئ ثنائيّة القوَّة والضَّعف وتأصيلها في الفكر الصَّرفي– إلى حدوث انعطاف كبير في هذه الثنائيّة توجّه بها نحو اكتمال النضج والاستقرار في الفكر الصَّرفي عند التابعين من علماء الصَّرف.

وللكشف عن استقرار ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفي واتِّضاح أبعادها وثبات قواعدها ومنطلقاتها، يعرّج البحث على ذكر أبرز مظاهرها عند عدد من علماء اللغة في القرون المتأخرة التي تلت طور التأصيل وصياغة الضوابط.

يذهب أبو بركات الأنباري (ت577هـ) مذهب النحاة في قوّة الاسم وضعف الصِّفة، وعمل منطلقاً من هذا الأصل في توجيه علّة كون الاسم أولى بالتَّحريك من الصِّفة، يقول: "إنَّما كان الاسم أولى بالتحريك من الصِّفة؛ لأنَّ الاسم أقوى وأخف،

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص291.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص293.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص292–293.

والصِّفة أضعف وأثقل؛ فلمَّا كان الاسم أقوى وأخف، والصِّفة أضعف وأثقل؛ كان الاسم للتحريك أحمل"[1]، ويفسر بهذا علّة تحريك عين "فَعْلة" في الجمع بفتح الفاء وسكون العين، نحو "جَفَنات، وقَصَعَات"، وسكونها في نحو: "خَدْلات، وصَعْبات" بقوله: "لأنَّ "فَعْلة" بفتح الفاء، وسكون العين تكون اسمًا غير صفة؛ نحو: "جَفْنَة، وقَصْعة" وتكون صفة؛ نحو: "خَدْلة، وصَعْبة" فحرِّكت العين منها إذا كانت اسمًا غير صفة؛ نحو: "جَفَنات، وقَصَعات" للفرق بينهما وبين الصِّفة؛ نحو: "خَدْلات، وصَعْبَات"[2].

واستند العكبري (ت616هـ) على ثنائيّة القوَّة والضَّعف في توجيه مسائل الإعلال في البنى الاسميّة، من ذلك قوله بقوّة اعتلال الحرف إذا اقترب من الطرف، وقد مثّل على ذلك بصيغ من نحو: صُوِّم وقُوِّم، "فَإِنّ جاورَ الطَّرفَ فقد جاءَ فِيهِ الوَجْهانِ قَالُوا صُيَّم وقُيَّم وصُوَّم وقُوَّم والإبْدَال أقوى لمجاورةِ الطَّرف وَهُوَ محلّ التَّغْيير والتصحيح على الأصلِ، فقد قَالُوا فِيمَا بَعُدَ عَن الطَّرف نُيَّام، والجيّدُ نوّام وطريقُ القلْب أنّهم أبدلوا الْوَاو الثانيةَ يَاء لقُرْبها من الطَّرف"[3].

حضرت الثنائيّة في التَّوجيه الصَّرفي عند ابن يعيش(ت643هـ) بشكلٍ واضحٍ، من ذلك استناده على قاعدتي: "العين أقوى من اللام"، و"الياء أقوى من الواو" في تعليله لظواهر القلب في البنى المعتلة، ومنه قوله: "وكل واو وقعتْ لامًا، صحّتْ أو اعتلّتْ، فإنّها تنقلب ياءً، وذلك قولك في تصغير "عُرْوَةٍ"، وَ"رَضْوى" "عُرَيَّةٌ"، و"رُضَيَّا"، وفي تصغير "عَصًا"، و"قَفًا": "عُصَيَّةٌ"، و"قُفَيٌّ". والأصل "أعصَيْوَةٌ"، و"قُفَيْوٌ". فلمّا اجتمعت الواو والياء، والأوّل منهما ساكنٌ؛ قلبوا كما فعلوا بـــ "مَيِّتٍ"، و"جَيِّدٍ"، ولم يُجيزوا التصحيح كما جوّزوه في "أُسَيْوِدَ"، و"أُعَيْوِرَ"؛ لأنّ العين أقوى من اللام، والقلبُ في المعتلّ أقوى"[4].

---

[1] الأنباري، عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (ت: 577هـ)، أسرار العربيّة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م، ص248.

[2] ابن الأنباري، أسرار العربيّة، ص247-248.

[3] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص412-413.

[4] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص413.

وقوله أيضاً: "وأمّا "الجَوَلان"، و"الحَيَكان"، وهما مصدران، فـ"الحيكان" مصدرُ "حاكَ يَحيك" إذا مشى، وحرّك كتفَيْه، و"الجولان" مصدرُ جالَ يَجُول إذا طاف، فإنّهما تباعدا عن الأفعال بزيادة الألف والنون في آخِرهما، وذلك لا يكون في الأفعال مع أنَّ "الجَوَلان" و"الحَيَكان" على بناء "النَزَوان" و"الغَيلان"، وقد صحّ حرف العلّة فيهما، وهو لامٌ، واللام ضعيفةٌ قابلةٌ للتغيير، فكان صحّتُه في العين، وهو أقوى منه، أَوْلى وأَحْرَى، إذ كان العين أقوى من اللام لتحصُّنه"[1].

ويقرُّ ابن يعيش ضعف الواو وشدّة اعتلالها؛ ولذلك يرى أنَّ الواو تقلب ياءً في عدد من المواضع لشدّة ضعفها، ومن أقوى صور القلب فيها قلب الواو المكسور ما قبلها، "إنّما قلبوا الواو والياء في نحو: "غازِية" و"محنِية" لانكسار ما قبلها، وهي مع ذلك لامٌ، واللامُ ضعيفة لتطرُّفها، وإذا كانوا قد قلبوا العين في مثل: "ثَوْرٍ"، و"ثِيَرَةٍ"، و"القِيامِ"، و"الثِّياب" مع أنّها عين، والعين أقوى من اللام، كان قلبُ اللام التي هي أضعف للكسرة قبلها أولى، مع أنّهم قد قالوا: "قِنْيَةٌ"، و"صِبْيَةٌ"، و"هو ابن عمي دِنْيًا"، فقلبوا اللام التي هي واو مع الحاجز للكسرة، فَلأَنْ يقلبوها مع غير حاجز أَوْلى"[2].

ومن الضَّوابط الخاصَّة في إدغام المعتل أنَّه كلَّما زاد التباعد ضعف الإدغام، لذا يذهب ابن يعيش إلى تضعيف الإدغام في نحو: "صُيّابة" من "صابَ يصوب"؛ لأنَّه شاذ في القياس قليل في الاستعمال يقول: "وقالوا: "فلانٌ من صُيّابة قومه"، حكاه الفرَّاء، أي: من صميم قومه، والصيّابةُ: الخيارُ من كلّ شيء، والأصلُ: "صُوّابة"؛ لأنّه من "صابَ يصوب" إذا نزل، كأنّ عِرْقه قد ساخ فيهم، فقلبوا الواو ياءً، وكلاهما شاذّ من جهة القياس والاستعمال؛ أمّا الاستعمال فظاهرُ القلّةِ؛ وأمّا القياس فلأنّه إذا ضعُف القلبُ مع المجاورة في نحو: "صيّم" و"قيّم"، كان مع التباعد أضعفَ"[3].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص440.

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص498.

[3] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص470.

لقد حظي موضوع القوّة والضّعف عند ابن يعيش برسالة دكتوراه، نُوقشت عام (2020م) في جامعة مؤتة[1]، ويدلّ هذا على شيوع هذه الثنائيّة في تفسير المسائل اللغويّة عنده.

يتَّضح من النصوص السابقة مدى رسوخ الثنائيّة واستقرارها في منهج التحليل الصَّرفيّ عند الصَّرفيين باختلاف أزمانهم، كما تكشف ظواهر استعمالاتها عن أصول وضوابط خاصة تحتكم لها الثنائيّة، وهي أصول منبثقة من النظرية الصَّرفيّة العامة للغة، ويؤكد هذا اعتبارها أساساً من أسس المنهج الصَّرفيّ.

2-1-2 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفيّ للبنى الفعليّة المعتلّة:

برز مفهوم القوَّة والضَّعف في معالجة سيبويه للبنى المعتلة بشكلٍ ملحوظ، وتعدَّدت مظاهر هذا المفهوم في تحليله لصور الاعتلال الذي يقع في الأبنية الفعليّة، ومنها استناده على الثنائيّة في توجيهه لمسألة الحذف في باب: فَعِل يفعِل (بكسر العين في الماضي والمضارع)، نحو: "وَرِثَ"، "يَرِثُ"، و"وَلِيَ"، "يَلِي"، و"وَرِمَ"، "يَرِمُ".

يقول ابن عصفور في هذه المسألة: "وإنَّما كان الشَّاذ من "فَعِلَ يَفْعِل" فيما فاؤه واو أكثر من الشَّاذ منه في الصحيح؛ لأنَّه إذا شذوذه يؤدي إلى تخفيف اللفظ بالحذف"[(2)]، وأمثلته كثيرة في اللغة من ذلك قولهم: "وَأَلَ زيدٌ مما كان يَحذرُه يَئِل" و "وَبَلَ المطر يَبِلُ" و "وَقَدَت النَّارُ تَقِدُ" و"وَحِرَ صدرُه يَحِرُ" و "وَغِرَ يَغِرُ"..."[(3)]، حذفت الواو في جميع ذلك لمّا وقعت بين ياء وكسرة.

ويذهب سيبويه إلى تقوية الحذف في هذا الباب؛ والعلّةُ في ذلك كراهيتُهم الجمعَ بين واو وياء لو قالوا: "يَوْلَى"، و"يَوْرَثُ"[(4)]، حملاً على ما يلزمه الحذف من المضارع، ويقول في ذلك: "ولا يقال يُورم، وولِي يَلِي، أصل هذا يَفْعَل، فلمّا كانت

---

[1] ساجدة الزغاليل، (التفسير بالقوة والضعف في الدرس اللغوي القديم/شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا)، جامعة مؤتة، 2020م

[(2)] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، 435.

[(3)] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص435.

[(4)] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج 4، ص428.

الواو في يَفْعَل لازمة وتستثقل صرفوه من باب فَعَل يفعِل إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف (وَعِدَ)، كما شركت (حَسِب يَحْسِب) وأخواتها (ضَرَب يَضْرِب وجلَس يجلِس)، فلمَّا كان هذا في غير المعتل، كان في المعتل أقوى"[1].

أدّت هذه الكثرة في حذف الواو في بناء "يَفْعِل" من فَعِل"، إلى حمل ما جاء على "يَفْعَل" مما فاؤه واو على نفس الباب، ولذلك فإنَّ الأصل في صيغ من نحو: يَسَعُ ويَطَأُ هو على "يَفْعِل" وليس "يَفْعَل"، على الرغم من أنَّه القياس، وإنّما عُدّت صيغاً شاذة و"الذي حمل على ذلك إنّما هو حذف الواو، إذ لو كانا "يفعَل" لكانا "يَوطَأُ" و "يَوسَعُ"، فدل حذف الواو على أنّهما في الأصل "يَوطِئ" و "يَوسِعُ"، فَحُذِفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم فُتِحت العين لأجل حرف الحلق، ولم يُعتدَّ بالفتح لأنَّه عارض"[2].

تُقلَب واو المثال في صيغة "افْتَعَل" تاءً ثمَّ تُدْغَم في تاء "افْتَعَل"، نحو: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ مُتَّعِد، واتَّزَنَ يَتّزِنُ مُتَّزِن، والأصل في هذه البنى: اوتَعَدَ يَوتَعِدُ مُوتَعِد، واوتَزَنَ يَوتَزِنُ مُوتَزِن، ويفسِّر سيبويه هذه الظاهرة بضعف الواو الذي يعرضها للتأثُّر بأحوال ما قبلها، ويؤدي إلى كثرة تحوُّلاتها.

ولأنّ الواو ضعيفة بشدة اعتلالها قُلِبَت إلى التاء، والتاء حرف جَلِدٌ قويٌّ لا يتغير بتغيّر أحوال ما قبله[3]، ويقول سيبويه في قوَّة التاء: "ألا ترى أنَّها تثبت في التصرّف، تقول: اتَّهَمَ ويَتَّهِمُ، ويَتَّخِمُ، ويَتَّلِجُ، واتَّلَجَت، واتَّخَمَ: فهذه التاء قوية، ألا تراها دخلت في التقوى والتقيَّة فلزمت فقالوا: اتَّقى منه، وقالوا: التُّقاة، فجرت مجرى ما هو من نفس الحرف"[4].

إنَّ ظاهرة الإبدال التي تقع في صيغة "الافتعال" تعدُّ من مباحث الصَّرف المهمَّة، التي تحدَّث عنها كل الصَّرفيين على اختلاف أزمانهم، وما يحدث في هذه

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4 ص54.

[2] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص434؛ وانظر ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التَّصريف، ص192.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص334.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص465.

الصيغة إبدال قياسي لفاء الجذر في بناء "الافتعال" ومشتقاته، ويكون المثال الواوي نحو: اتّصَلَ، يَتّصِلُ، اتّصَال، والأصل: اوتَصَلَ، يَوتِصِل، اوتِصَال، والمثال اليائي نحو: يَبَسَ، اتّبَسَ، يَتبّسُ، اتّباس، والأصل: ايتبَسَ، يَيتَبِس، ايتِباس ...إلخ.

وإبدال حرف العلّة إلى التاء ظاهرة يلجأ إليها اللسان العربي لتحقيق الانسجام بين المكونات الصَّوتية للصيغة، حيث يؤدي بقاء الحرف على صورته في الصيغة إلى شيء من الثقل والصعوبة في النطق، ويذهب أغلب الصَّرفيين في تعليل هذه الظاهرة إلى القول باستثقال العربي للحركات مع الواو والياء، وذلك لأنَّ "الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف، والحركات فيهما مستثقلة، فأبدلوا مكانهما حرفاً أجلد منهما، مخرجه من مخرج الذي بعده؛ ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه، وكان ذلك أخف عليهم من أن يتبعا ما قبلهما، قال أبو الفتح: يقول: لمَّا كان تركهم التاء والواو في "افْتَعَل" غير مدغمين يُلزِمهم قلبهما تارة كذا وتارة كذا، أرادوا إبدالهما حرفاً أقوى منهما يؤمن انقلابه، فقُلبا إلى لفظ ما بعدهما وهو التاء؛ فلذلك قالوا: "اتّزن، واتّأس"[1].

ويذهب سيبويه إلى جواز تضعيف المعتل في بناء "افْعَلَلْت"، والسبب في ذلك هي أنَّ التضعيف وسطاً أقوى منه طرفاً، ولذلك تثبت الواوان في نحو "احْوَويت"، وتجري مجرى اقتتل، فيكون على الأصل، "وإن كان طرفاً اعتل، فلمّا اعتل المضاعف من غير المعتل في الطرف كانوا للواوين تاركين، إذ كانت تعتل وحدها، ولما قوي التضعيف من غير المعتل وسطاً جعلوا الواوين وسطاً بمنزلته، فأجرى احوويت على اقتتلت"[2].

كما استند المازني كذلك على مفهوم القوَّة والضَّعف في تحليله لبنى الأفعال المعتلة حين ذهب إلى نفي دخول الكسر والفتح على بناء المضارع من "فعُل"؛ لأنَّ "فعُل" لا يتعدَّى، فلم يقوَ قوَّة "فَعِل، وفَعَل" المتعديين، فدخلا عليه ولم يدخل عليهما"[3].

---

[1] ابن جنيّ، المنصف، ص223.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص404.

[3] ابن جنيّ، المنصف، ص189.

ولذلك يقِرُّ المازني بشذوذ بناء "كُدت أكاد" الذي حكاه سيبويه، ويقول: "وحكى سيبويه: "كدت أكاد"، وهذا من الشَّاذ، وكأنَّه إنَّما جاء "كُدْت أكاد" على "فعُل يفعَل" لأحد أمرين: إمَّا أن يكون اجتُرئ عليه بأن أخرج عن بابه؛ لضعفه باعتلال عينه، وإمَّا أن يكون عُوِّض من اعتلال عينه، فقوي بضرب من التصرف ليس لنظيره، ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على "فعُل" وعينه ياء، فخرج عن الأصول، أُخرج أيضا مضارعه عمّا عليه الجمهور، أو لئلا تنقلب الياء في المضارع واواً، وجعلهم الفتحة والكسرة في عين ماضي المتعدي أحد ما ينبه على بعد ما بين الكسرة والفتحة وبين الضَّمة، ألا ترى أنَّ الضَّمة جعلت لعين ضرب من الأفعال مبايناً لباب ما انفتحت عينه وانكسرت"[1].

وإنَّما جُعلت الضَّمة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة "لأنَّ ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى، فجعلت الضَّمة في عين ما لا يتعدى لقلته، وخصوا المتعدي بالفتح والكسر لكثرته وخفة الفتحة والكسرة هرباً من أن يكثر من كلامهم ما يستثقلونه"[2].

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب (646هـ) أيضاً في الشافية، إلا أنَّ الرضيّ (686هـ) خالف هذا المذهب وعدِل عن القول بالشذوذ حملاً على وجه صحيح، وهو يعلِّل ما يحصل في بناء "فعُل" من تداخل في الأبواب إنّما هو من باب "تداخل اللغات"، "... إنَّ قول العرب: كُدت – بضم الكاف – تكاد، من باب التداخل، وأن الماضي أخذ من باب نَصَر والمضارع أخذ من باب عَلِم، كما أن قولهم: كِدت – بكسر الكاف – تكود، متداخل أيضاً، ماضيه من باب عَلِم ومضارعه من باب نَصَر"[3].

إنَّ ضعف اللام يشكِّل أصلاً من أصول ثنائيّة القوَّة والضَّعف التي اعتمدها الصَّرفيون في تحليل ظواهر الحذف أو القلب أو الإبدال التي تتعاقب على أواخر الألفاظ، وقد اتّسع استثمار هذا الأصل في التَّوجيه الصَّرفيّ ليشمل البنى المعتلّة

---

[1] ابن جنيّ، المنصف، ص189.

[2] ابن جنيّ، المنصف، ص189.

[3] انظر: ابن الحاجب، شرح الشافية، ج1، ص138.

وغير المعتلّة من الأفعال، ويظهر هذا عند النظر في تحليل أبي علي الفارسيّ لظاهرة حذف النون إذا كانت لاماً ساكنة.

يذهب أبو علي إلى أنَّ اللامات أشدُّ ضعفاً واعتلالاً من العينات، والحذفُ عليها أشدُّ تسلطاً، ويزيد ضعفها أنَّها موقع تعاقب حركات الإعراب وضروب الإضافة والتحريك للالتقاء الساكنين، وعلى هذا المبدأ يوجّه حذف النون إذا كانت لاماً ساكنة، نحو حذفها في قول: "لم يك.."، ذلك أنَّ النون هنا حرف يشابه الحروف اللينة ويجري مجراها في الإدغام والزيادة والإبدال، ويقول: "وحذف النون هنا فإنَّها حذفت في حال السكون بعد حذف الحركة للجزم لكثرة الاستعمال، حرف يشابه هذه الحروف اللينة ويجرى مجراها، ألا ترى أنَّهم يدغمونها كما يُدغم بعضهما في بعض وتزاد في مواضع زيادتها، وتحذف لالتقاء الساكنين في نحو: (... أحد الله)، و(حميد الذي أحج داره)، فأبدلت منها في: رأيت زيدا، و(لنسفعا ...) وأبدلت من الواو أيضًا في: صنعاعني. وبهراني، ألا ترى أنَّها لا تخلو من أنْ تكون بدلاً من الهمزة، أو الواو في (صنعاني)، فإنْ أبدلتها من الهمزة، لم يسهل ذلك لتباعد ما بينهما، وأنَّه لم تبدل إحداهما من الأخرى للتقارب، والتباعد، فإذا لم يستقم إبدالها من الهمزة، لذلك علمت أنَّها بدل من الواو التي تُبدل من الهمزة في الإضافة؛ فلَّما جرت النون مجرى هذه الحروف، شبهت بهن أيضًا ساكنة في هذا الموضع، فحذفت للجزم، كما حذفت الواو، والياء، والألف لموافقتها لهنَّ في السكون، وكونها لاماً، واللامات أضعف من العينات، والحذف عليها أشدُّ تسلطًا، كما أنّ الفاءات أقوى من العينات، ألا ترى أنَّ اللام تعتقب عليها حركات الإعراب، وضروب الإضافة، والتحريك لإلتقاء الساكنين، فحذفت هذه النون في الجزم ساكنة لهذه المشابهة)"[1].

انطلق ابن جني من الثنائيّة في مذهبه بأنَّ ما حمل على غيره ليس له قوّة ما هو قائم بنفسه، وعليه فهو يرى أنَّ حذف الواو في "يَعِدُ" أقوى من حذفها مع غيرها

---

[1] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ)، المسائل العسكريات في النَّحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002م، ص128-129.

من حروف المضارعة؛ لأنَّها في هذا محمولة على الياء، فحذفها مع الياء أقوى من حذفها مع غيرها من سائر حروف المضارعة المحمولة على الياء[1].

تعتل الواو بالحذف إذا وقعت بين ياء وكسرة نحو: يوعد، كما تحذف إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما في نحو: "أُأَكْرِم"، ثم اتسع الحذف في فقالوا، "أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ"، وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على "يَعِدُ"، وقالوا: "يُكرم، وتُكرم، ونُكرم" فحذفوا الهمزة، وإن لم تجتمع همزتان حملاً على "أُكرم"؛ "لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، وليجري الباب على سنن واحد"[2]، ولذلك جُعَل حذف الواو في "يَعِدُ" أقوى لأنّه هو الباب في ذلك، وكذلك يكون حذف الهمزة في "أَكرم" أقوى، وهنا نلمح الأصل ضابطاً في معيار القوّة.

واعتمد العكبري (616هـ) على الثنائيّة في معالجة مسألة الزيادة والحذف التي تقع في الأبنية الصَّرفيّة، وعمل على توجيه الزوائد والأصول في التّصرُّف منطلقاً من مبدأ عام من مبادئ القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفيّ وهو إنَّ "الحذفُ تَصرُّفٌ، كما أن الزّيادةَ تَصرُّفٌ، بل التَّصرفُ بالحذفِ أَقوى وبالزّيادة أَضعفُ"[3].

وعمل ابن يعيش (643هـ) في توجيهه لمسائل الإعلال متَّكئاً على أصل قوَّة الإعلال في الأفعال، يقول: "الإعلال أقوى في الأفعال من الأسماء؛ لأنَّ الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرُّف، والأسماء سِماتٌ على المسمّيات"[4].

أمَّا ابن الحاجب (646هـ)، فقد تمكَّن من تمثّل استقرار ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكرالصَّرفي في شافيته في علم التَّصريف، حين عمل على تلخيص قواعد الإعلال التي بنيت على أساس الثنائيّة في صورة تؤكِّد رسوخها واستقرار أصولها وضوابطها، فشرح حالات القلب، والإبدال، والحذف، والإدغام، والتسكين، التي تحصل في البنى المعتلة، مبيناً ما قوي منها وما ضعف مع بيان السبب، ويلحظ في

---

[1] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج2، ص138.

[2] الأنباري، أسرار العربيّة، ص139.

[3] العكبري، التبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ص360.

[4] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص433.

منهجه في هذا الباب اعتماده الإيجاز في التَّعليل والتفسير في مسائل المعتل، إذْ عمل على جمع كل المسائل في باب واحد دلالة على استقرار القواعد والضوابط التي انطلق منها ورسوخها في الفكر الصَّرفي[1].

لقد مثَّلت النماذج السَّابقة مظاهر "ثنائيّة القوَّة والضَّعف" في باب المعتل من الأفعال عند أهم اللغويين الذين برزوا في المرحلة المبكِّرة أو مرحلة النشوء للفكر الصَّرفي العربيّ، وهي نماذج دالَّة على بروز هذه الثنائيّة في منهج التَّعليل والتَّوجيه لمسائل الصَّرف، والتي تمَّ الكشف عن أبعادها ومدى الاعتماد عليها من خلال تتبُّع أثر المفهوم المنطقي العقلاني للقوَّة والضَّعف في تحليلات مسائل المعتل عند أئمة اللغويين في هذه المرحلة، حيث مثَّل هذا المفهوم أساساً ينطلقون منه في تفسير وتعليل الظواهر الاستعماليّة، في سبيل تحديد الرؤية والاتجاه نحو مذهب دون آخر.

2-2 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في بابي الإدغام والإبدال

إنّ الإبدال بين الأصوات اللغوية بنوعيها الصَّامتة والصَّائتة ظاهرة من الظواهر الصَّرفية التي اعترت العربيّة وكثرت مظاهرها تبعاً لتعدُّد الدواعي والأسباب التي أدَّت إليها، وقد تناول اللغويون القدامى هذه الظاهرة بالتحليل والتفسير، حيث لحظوا ظواهرالإبدال الكثيرة في الواقع اللغوي الاستعمالي، فأدركوا بذلك إمكانية وقوعه وعمدوا إلى تعريفه وتقديم العلل التي تكمن وراءه.

يقصد بالإبدال في اللغة "قِيَامُ الشَّيْءِ مَقَامَ الشَّيْءِ الذَّاهِبِ، يُقَالُ: هَذَا بَدَلُ الشَّيْءِ وَبَدِيلُهُ، وَيَقُولُونَ بَدَّلْتُ الشَّيْءَ: إِذَا غَيَّرْتُهُ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ لَهُ بِبَدَلٍ"[2]، وجاء في الصِّحاح: "وبدّل الشئ: غيّره"[3]، يقول سيبويه: "إنَّ العرب تقول: إنَّ بدلَك زيداً؛ أي

---

[1] ينظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التَّصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري)، ج1، ص94-109.

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص210.

[3] الجوهري، الصحاح، ج4، ص1632.

إنَّ مكانك زيداً، والدليل على هذا قول العرب: هذا لك بدلَ هذا، أي هذا لك مكان هذا، وإنْ جعلت البدل بمنزلة البديل قلت إنَّ بدلَك زيدٌ، أي إنَّ بديلَك زيدٌ"[1].

أمَّا الإبدال في اصطلاح الصَّرفيين فيُعنى به "أن تقيم حرفًا مُقامَ حرف، إمَّا ضرورةً، وإمَّا صَنْعَةً واستحسانًا"[2].

فالإبدل إذاً نوعٌ من أنواع التغيُّرات الصَّوتية التي تقع داخل البناء الصَّرفيّ، ويكون بتغيير صوت بصوت، حيث تتم إزالة المبدل منه ليحل آخر مكانه، وقد عزا القدماء ظاهرة الإبدال كغيرها من التغيُّرات الصَّوتية التي تحدث في تصريف الألفاظ إلى مبدأ السهولة والتيسير، أو مبدأ الجهد الأقل، وهي المبادئ الذي باتت قوانين صوتية يُرتكز عليها في التحليل الصَّوتي لظواهر المماثلة عند المحدثين، فاللسان عند ممارسة الأداء اللغوي يجنح بفطرته اللغوية نحو الخفَّة والسهولة، ويسعى إلى القدر الأكبر من الانسجام والتناغم داخل التركيب الصَّرفيّ للأصوات، يقول سيبويه: ".... كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطرداً حيث كان البدل يدخل فيما هو أخفُّ منه"[3].

وعندما عمد أئمة اللغة إلى تأسيس العلم وصياغة قواعده عملوا على جمع الظواهر والاستعمالات اللسانية، وعكفوا على دراستها وتحليلها وضبطها بالعلل الخاصة بكل منها، معتمدين مبدأ طرد الباب، وطرد الأحكام اللغوية، فبذلوا جُلَّ الجهود الفكريَّة لإخضاع الظواهر الصَّرفية إلى الأحكام القياسية، وفي تفسيرهم لظاهرة إبدال الحرف مكان الحرف، لجأوا في حالات كثيرة لاعتماد مبدأ الأصل الافتراضي، فنجدهم يفترضون أصلاً لبنية استعملت بتركيب صوتي معيَّن دون أن يقع السَّماع باستعمال هذا الأصل، من ذلك مثلاً افتراضهم لبنى من نحو: "اصتبر يصتبر اصتبارا"، و"اوتعد يوتعد اوتعادا"، فهي بنى افتراضية لم يسبق أن سمع باستعمالها، إنَّما اقتصر الأداء الاستعمالي على صورة واحدة وهي: "اصطبر يصطبر اصطبارا"، و"واتّعد يتّعد اتّعادا"، وهي الصور المتطورة للبنى المفترضة

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص143.

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص347.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص342

السابقة، التي وضعت لأجل إدراج الظواهر ضمن الأبواب الصَّرفية بعد إخضاعها لقانون الميزان الصَّرفيّ.

ولا شكَّ بأنَّ اتِّباع منهج الفرضيات في الفكر الصَّرفي لتفسير حال البنى بالهيئة التي تبدو عليها قد أسهم في تحليل الكثير من الظواهر الصَّرفية، كما سهل عملية تأسيس القواعد والضوابط الخاصة بهذا العلم.

اختلف الصَّرفيون في تفسير الدواعي الباعثة لظاهرة الإبدال، فمنهم من ذهب إلى عدَّها ظاهرة لهجيّة تعود مظاهرها لاختلاف لهجات العرب وتنوُّعها، روى ابن السكيت (244هـ): "حضرني أعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما: إِنْفَحَةٌ، وقال الآخر: مِنْفَحَةٌ، ثمَّ افترقا على أن يسألا جماعة الأشياخ من بني كلابٍ، فاتَّفق جماعة على قول ذا، وجماعةٌ على قول ذا، وهما لغتان"[1]، ومنهم من ردَّها إلى علل فنولوجية تتعلَّق بمسألة تقارب مخارج الأصوات داخل البنية اللفظية، ويظهر هذا من توجيه الفرَّاء لإبدال الحاء هاء في مثل: مدهته يقول: "... وقوله: فمدهته يريد مدحته، فأبدل من الحاء هاء، لقرب المخرج"[2]، وهو مذهب ابن جني الذي عدّ العلّة في إبدال الحروف إنّما تكون في تقارب مخارجها، يقول: "إنَّ أصل القلب في الحروف، إنَّما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك ممَّا تدانت مخارجه"[3]، وهناك من يجعلها سُنَّة من سُنن العرب وللعربي متى شاء أن يبدِّل صوتاً مكان آخر، يقول ابن فارس: "ومن سنن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض"[4].

---

[1] ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ): إصلاح المنطق، المحقِّق: محمَّد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2002م، ج1، ص133.

[2] المُبَرِّد: محمَّد بن يزيد (ت 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م، ج3، ص108.

[3] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص193.

[4] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت 395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمَّد علي بيضون ط1، 1997م ، ص154.

أمَّا الإدغام فهو كذلك من الظواهر الأصيلة في اللغة العربيّة، ويحدث فيه انصهار الصَّوت بصوت آخر انصهاراً تاماً، بحيث يُنطق الصوتان صوتاً واحداً مشدَّدا، وهو يتضمَّن معنى الإدخال، جاء في صحاح الجوهري (393هـ): "وأَدْغَمْتُ الفرسَ اللجامَ، إذا أدخلْتَه في فيه، ومنه إدْغامُ الحروف، يقال: أَدْغَمْتُ الحرفَ وادَّغَمْتُهُ، على افْتَعَلْتُهُ"[1].

ويقصد بالإدغام في عُرف اللغويين تلك الظاهرة التي تكون عندما يلتقي صوتان متّحدان في المخرج أو متقاربان في الصِّفات فينصهر أحدهما بالآخر وينطق بهما دفعة واحدة بأن "تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"[2]، وهو عند ابن جنيّ "تقريب صوت من صوت"[3]، ويعرِّفه الرضيّ بقوله: "إنَّما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادةً واحدة قويَّة"[4].

وعليه، فالإدغام صورة من صور المماثلة الصَّوتية التي تحصل داخل البنى الصَّرفية في حالة تطابق الصَّوتين تمام المطابقة، وتكون بأن يُقلب أحدهما إلى الصوت الآخر، وتسمى المماثلة في مثل هذه الحالة مماثلة كليّة[5]، ويتفرَّع الإدغام عند الصَّرفيين إلى أنواع باعتبار الأصوات المدغمة كإدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين.

لقد كان لمفهوم القوَّة أو الضَّعف الأثر البالغ في التحليل والتَّعليل لظواهر المماثلة الصَّوتية الخاصة بقضايا الإبدال والإدغام، فلا يتغيَّر صوت أو يبدَّل إلا بدافع ضعف انتابه أو بدافع قوَّة وُجدت بصوت حلَّ مكانه، ولا يدغم صوت بآخر

---

[1] الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، ج5، ص1920.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص437.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص141.

[4] الاستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص235.

[5] الشايب أثر القوانين الصَّوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص142.

كذلك إلا بدافع الضَّعف الذي أدى إلى انصهاره بصوت آخر قَويَ عليه، فالصوت الأقوى يغلب على مجاوره الضعيف؛ وذلك لأنَّه يمتاز عليه بصفات قويَّة، وعليه ظهرت الثنائيّة في الأصوات، وألقت بظلالها على الدِّراسة الصَّرفيّة لظواهر الإدغام التي تقع في الألفاظ.

وقد أسَّس اللغويون لهذا المفهوم في وقت مبكر من نشأة الفكر الصَّرفيّ ليبدو بصورة أصل منهجي معتمد في التفسير والتَّعليل للمسائل الصَّرفية الخاصة بظواهر الإبدال والإدغام التي تقع داخل البنى اللغوية، بعد أن كان معتمداً بقوّة في دراسة الأصوات والتمييز بين خواصّها وسماتها، وتعدَّدت مظاهر استثمارهم لهذا المفهوم وشاعت في مصنفاتهم فكان منها في الإدغام:

أولا: يكون الإدغام في المتّصل (كلمة واحدة) أقوى من الإدغام في المنفصل (كلمتين)، جاء عن سيبويه "فإن تقول: احفظ تلك، وخذ تلك، وابعث تلك، فتبين – أحسن من حفظت وأخذت وبعثت، وإن كان هذا حسناً عربياً"[1]، وعليه يكون الإدغام في نحو: "بلعنبر وبلحارث" أضعف وأبعد من الإدغام في نحو "مسست"[2].

وهذا يمثل أصلاً من الأصول التي انبثقت من مفهوم القوَّة والضَّعف واستقرَّت في الفكر الصَّرفيّ لتكون منطلقاً في التَّوجيه والتَّعليل في مسائل الإدغام، من ذلك قول ابن يعيش: "وأمّا المنفصل وهو الذي يكون المثلان فيه من كلمتين، فإنْ كانت الياء الأولى قبلها فتحةٌ، جاز الادغامُ، نحو: "اخْشَى ياسِرًا"، و"ارْضَى يَّسارًا"، فإن انكسر ما قبلها، لم تدغم، كقولك: "اظْلِمِي ياسِرًا"، والفرقُ بينهما أنّ الكسرة إذا كانت قبلها، كمل المدُّ فيها، فتصير بمنزلة الألف؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا منها، فلا يدغم، كما أنّ الألف لا تدغم؛ لأنّك لو ادغمتَها مع انكسارِ ما قبلها لذهب المدُّ الذي فيها بالادغام، فيجتمع سَبَبان: أحدهما ذهابُ المدّ، والآخرُ ضُعْفُ الادغام في المنفصل: وإنّما ضعُف الادغامُ في المنفصل؛ لأنَّ المنفصل لا يُلْزِم الحرفَ أن يكون بعد مثله، ويصلح أن يُوقَف عليه، وليس كذلك المتّصلُ في كلمة واحدة"[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص472.

[2] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص461.

[3] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص538.

ثانياً: يكون الإدغام في أواخر الكلمات أقوى وآكد من الإدغام في أواسط الكلمات، ولذلك جُعل الإدغام واجب في نحو: "ردّ يردّ"، ولا يجوز فيه "ردد يردد"؛ لأنَّ الدالين وقعتا طرفا، في حين قويت الحروف على الإدغام لتمكنها في وسط الكلمة نحو: "اقْتَتَل"[1]، و"رَدَدْتُ" و "رَدَدْن"، جاء في شرح الكتاب: "ولم يجعلوه بمنزلة ردّ؛ لأن ردّ يجب فيه الإدغام ولا يجوز فيه ردد يردد إلا أن يضطر إليه شاعر، وإنَّما صار الإدغام لازماً في ردّ؛ لأنَّ الدالين وقعتا طرفاً ولم تقع التاءان في اقتتل طرفاً وإنَّما وقعتا متوسطتين بحيث تقوى فيه الحروف لتمكنها من الكلمة، ألا ترى أنَّ الواو المتوسطة أقوى من المتطرفة في قولك ارعوي؛ وإنّما كان ارعوو فانقلبت المتطرفة وثبتت المتوسطة"[2].

ويفسِّر ابن عصفور ظاهرة الامتناع عن الإدغام في نحو: "ردَدْتُ" بقوله: "لا يدغمون ذلك نحو: "رَدَدْتُ" وكذلك "ارْدُدْنَ"، لأنَّ سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم، ولا سكون الأمر والنهي، وإنْ كان "ارْدُدْن" أمراً؛ لأنَّها إنّما سُكّنت من أجل النون، كما سُكّنت من أجل التاء في "رَدَدْتُ"؛ والسبب في أنْ لم يُدغم مثل هذا كما أدغم "ردَّ" أنَّ السكون في "ارْدُد" –وإنْ كان بناءً– أَشبه المعرب من الوجهين المتقدمين فحمل عليه في الإدغام، وليس بين سكون الدال في "ردَدْتُ" وأمثاله وبين المعرب شبه، فلم يكن له ما يحمل عليه"[3].

ثالثاً: أسَّس سيبويه لقواعد الإدغام الذي يقع في حروف طرف اللسان في باب خاص من الكتاب، فشرح ظواهره، وذكر أوجه البيان فيها وأوجه الإدغام، ومن المؤشِّرات التي دلَّت على انطلاقه من مفهوم القوَّة والضَّعف في تحليله لهذه الظاهرة قوله بقوّة الإدغام في الضاد: "والإدغام في الضاد أقوى"[4]، ويقول: "ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها، يعني الضاد؛ كما امتنعت الشين، ولا تدغم الصاد وأختاها فيها لما ذكرت لك، فكل واحدةٍ منهما لها حاجز، ويكرهون أن يدغموها،

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص328.

[2] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص328.

[3] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص660.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص466.

يعني الضاد، فيما أدغم فيها من هذه الحروف، كما كرهوا الشين، والبيان عربيٌّ جيد؛ لبعد الموضعين، فهو فيه أقوى منه فيما مضى من حروف الثنايا، وتُدغم الطاء والدال والتاء في الشين لاستطالتها حين اتصلت بمخرجها، وذلك قولك: اضبشبثاً، وانعشبثاً، وانقشبثاً، والإدغام في الضاد أقوى لأنَّها قد خالطت باستطالتها الثنية، وهي مع ذا مطبقة، ولم تجاف عن الموضع الذي قربت فيه من الطاء تجافيها، وما يحتج به في هذا قولهم: عاوشنباء فأدغموها"[1].

ونلحظ من كلام سيبويه أنَّ (الطاء والدال والتاء) تُدغم في الشين كما تدغم في الضاد في نحو: "اضبط ضرمة ، اضبضّرمة"[2]، وفي الشين نحو: "اضبط شبثا، اضبشّبثا" "والعلّة في ذلك مخالطة (الضاد والشين) لأصوات طرف اللسان، أمَّا (الظاء والثاء والذال) فتُدغم في (الضاد والشين) بجعل الشين بمرتبة الضاد في الاستطالة في مخرجها، غير أنَّ هذه الاستطالة في (الشين والضاد) قد منعت إدغامهما في (السين والصاد والزاي)"[3]، والاستطالة من أسباب قوَّة الضاد، وهي العلّة في منع الإدغام، فلا تدغم الضاد في غيرها خشية زوال استطالتها، ولذلك عُدَّ ما جاء من قولهم: (اطّجع في اضطجع) لغة شاذة[4]، وقد وجّه ابن عصفور هذا الشذوذ في إدغام الضاد بموافقة الضاد للطاء في الإطباق الذي فيها والاستعلاء، وقربها منها في المخرج، ووقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها في الانفصال، ولا يكثر ذلك فيها؛ فلمّا اجتمعت هذه الأسباب وقع الإدغام، واغتُفِر ذهاب الاستطالة في الضاد[5].

إنّ الضاد صوت قويٌّ لا يدغم في غيره من الأصوات، والسبب في ذلك أنّ فيها استطالة وإطباقاً واستعلاءً، وهذه صفات قوّة لا يشارك الضاد في اجتماعها

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص466.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص465.

[3] خليف، علي خليف حسين، منهج الدرس الصَّوتي عند العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م، ص164.

[4] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ص230.

[5] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص690.

صوت من مقاربته، ولو أُدغمت الضاد لأدى ذلك إلى الإخلال بها وزوال هذه القوَّة النطقية الخاصة فيها.

وأصوات الصفير (ص ز س) لا تدغم في غيرها، والعلّة في ذلك قوَّة الصفير في هذه الأصوات، وهي صفة تمنحها قوَّة إضافية وتميزها عن غيرها، فامتنع إدغامها خشية على على صفة القوَّة فيها، يقول ابن جني: "وأمّا الضاد فلأن فيها طولاً وتفشياً، فلو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من التفشي، فلم يجز ذلك، كما لم يجز إدغام حروف الصفير في الطاء ولا في أختيها، ولا في الظاء ولا في أختيها، لئلا يسلبهن الإدغام ما فيهن من الصفير"[1].

وقد أصّل ابن السرَّاج لمذهب سيبويه منطلقاً من مفهوم القوَّة، يقول: "والإِدغامُ في الضادِ أَقوى وتُدغمُ الظاءُ والذالُ والثاءُ في الشينِ؛ لأَنَّهم أنزلوها منزلَة الضادِ وذلكَ قولُكَ: احْفَشَّنباءً وابْعَشَّنْباءَ وخُشَّنباءَ والبيانُ عربيٌّ جيّدٌ وهو أَجودُ منهُ في الضاد"[2].

واتَّكأ ابن جنيّ على القاعدة ذاتها في باب:"مذهب مزج العرب الحروف بعضها ببعض"، حيث نجده يقول: "أولا ترى أنَّ الشين تؤلف مع الضاد لما بينهما من التجاور والاستطالة، إلا أنَّهم جمعوا بينها وبين حروف وسط الفم، فقالوا: "شَصاصاء" و"شَصَبَ" و"شَزَبَ" و"شزر" و"شسف" و"شسع"، ولم يفعلوا ذلك حتى بدأوا بالشين التي هي أقوى، ولو قدمت واحدة من الصاد أو السين أو الزاي على الشين لم يجز"[3].

رابعاً: "ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام"، كان هذا هو المبدأ الذي انطلق منه سيبويه في توجيه ظواهر الإدغام الخاصة بحروف الحلق في تأسيس إحدى قواعد الثنائيّة في هذا الباب، يقول: "الهاء مع الحاء: كقولك: اجبه حملاً، البيان أحسن لاختلاف المخرجين، ولأنَّ حروف الحلق ليست بأصلٍ للإدغام لقلتها، والإدغام فيها عربيٌّ حسن لقرب المخرجين، ولأنَّهما مهموسان رخوان، فقد

---

[1] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ص230.

[2] ابن السرَّاج، أصول النَّحو، ج3، ص427.

[3] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج2 ، ص432.

اجتمع فيها قرب المخرجين والهمس، ولا تدغم الحاء في الهاء كما لم تدغم الفاء في الباء لأنَّ ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام، ومثل ذلك: امدح هلالاً، فلا تدغم"[1].

فامتناع الإدغام في حروف الحلق كان لقلتها واختلاف مخارجها، يقول ابن يعيش: "واعلم أنَّ الادغام في حروف الفم واللسان هو الأصل، لأنّها أكثرُ في الكلام، فالثقلُ فيها إذا تَجاورت وتَقاربت أظهرُ، والتخفيفُ لها ألزمُ، وحروفُ الحلق وحروفُ الشفة أبعدُ من الادغام؛ لأنّها أقلُّ في الكلام، وأشقُّ على المتكلّم، وما ادّغم منها فلمقارَبة حروف الفم واللسان"[2].

وإنَّما جاز في مثل "اجبه حملاً" لتقدُّم الهاء على الحاء مع تقارب المخرج للحرفين واجتماعهما في الهمس، فجاز الإدغام بقلب الهاء حاء، وإدغام الحرفين لينطقا حرفاً واحداً مشدداً "اجبحّملا"، والبيان وترك الإدغام أحسن لاختلاف المخرجين[3].

وتُدغم الهاءُ فِي مثلهَا "نَحْو وجّهْ هِبةً وتدغم فِي الْحَاء نَحْو اجْبَهْ حَمَلاً والإظهارُ أحسن ولَا تُدْغَم الحاءُ فِي الْهَاء لِأَن الحاءَ أقوى وأظهرُ من الْهَاء فَلَا تحوّل إِلَيْهَا"[4]، وعليه فلا يجوز الإدغام في حال تقدم الحاء على الهاء، "والعلّة في ذلك أنَّ المخرجين، قد اختلفا مع أنَّ الإدغام في حروف الحلق ليس بأصل، وأيضاً فإنَّك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأوّل إلى الثاني على أصل الإدغام، فكنت تقلب الحاء هاء، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الهاء أدخل في الحلق من الحاء ولا يقلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق، والسبب في ذلك أنَّ حروف الفم أخفّ من حروف الحلق، ولذلك يقل اجتماع الأمثال في حروف الحلق، وما قرب من حروف الحلق إلى الفم كان أخفّ من الذي هو أدخل منه في الحلق، فكرهوا لذلك تحويل الأخرج إلى جنس الأدخل؛ لأنَّ في ذلك تثقيلا، فإن أردت الإدغام قلبت الهاء حاء، وأدغمت، فقلت:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص449.

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص532.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص449.

[4] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص473.

«امد حّلالا» وجاز قلب الثاني لمّا تعذّر قلب الأوّل، وليكون الإدغام فيما هو أقرب إلى حروف الفم التي هي أصل للإدغام في مثل هذا أقلّ من الإدغام في مثل "اجبه حاتماً"؛ لأنَّ الباب أن يحوّل الأوّل إلى الثاني"[1].

وتنطبق هذه القاعدة ذاتها على كل ظواهر الإدغام الخاصة بحروف الحلق، فلا يدغم الأقوى منها أو الأدخل في الحرف الأضعف أو الأخرج، وإنّما العكس، فإذا التقت العين مع الحاء مثلاً جاز الإدغام إذا تقدّمت العين، فتقلب العين حاء، ثم تُدغم بالحاء بعدها، نحو "اقطعْ حبلاً"، وحسُنَ فيها الإدغام كونهما من مخرج واحد، وإنْ تقدَّمت الحاء فلا يقع الإدغام، ويكون البيان لأنَّ العين أدخل في الحلق، ولا يُقلب الأخرج إلى الأدخل[2].

خامساً: يرى سيبويه أنَّ من الحروف ما يدغم في غيره لكثرة الاستعمال، ومنها لام التعريف، التي "تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهنَّ إلا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام؛ وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان"[3]. والأحد عشر حرفاً، هي: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، الطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، واللذان خالطاها: الضاد والشين؛ لأنَّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتَّصلت بمخرج الطاء[4].

وإدغام لام التعريف في هذه الحروف إنَّما كان لمقاربتها لها، حتى وإنْ لم تدغم سواها من اللامات فيها كلها؛ لكثرة استعمال لام التعريف في الكلام ولشدَّة ملازمتها الكلمة مع لزومها السكون، فلام التعريف تبدو كبعض أجزاء الكلمة عند اتِّصالها بها.

---

[1] الأسمر، راجي، (1993م)، المعجم المفصَّل في علم الصَّرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ص62.

[2] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج2، ص682-683.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص457.

[4] سيبويه، الكتاب ج4، ص457.

ويذهب سيبويه إلى تفاوت نسبة القوَّة في إدغام لام التعريف مع الحرف بحسب نسبة اقتراب المخرج والصِّفات بين الصَّوتين المدغَمين، فالإدغام يكون أحسن وأقوى حالاته مع الراء لاقترابها الشديد من مخرج اللام ومشابهتها لها في الانحراف يقول: "فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام (هل) و(بل)، فإنَّ الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: هرأيت؛ لأنَّها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللام ليس حرفٌ أشبه بها منها ولا أقرب، كما أنَّ الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه بها من الدال، وإنْ لم تدغم فقلت: هل رأيت فهي لغةٌ لأهل الحجاز؛ وهي عربية جائزة، وهي مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة، وليس ككثرتها مع الراء؛ لأنَّهن قد تراخين عنها، وهنَّ من الثنايا وليس منهن انحراف، وهي مع الظاء والثاء والذال جائزة، وليس كحسنه مع هؤلاء؛ لأنَّ هؤلاء من أطراف الثنايا وقد قاربن مخرج الفاء، ويجوز الإدغام لأنَّهنَّ من الثنايا، كما أنَّ الطاء وأخواتها من الثنايا، وهنَّ من حروف طرف اللسان كما أنَّهنَّ منه، وإنَّما جعل الإدغام فيهن أضعف وفي الطاء وأخواتها أقوى؛ لأنَّ اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان كما لم تفعل ذلك الطاء وأخواتها، وهي مع الضاد والشين أضعف؛ لأنَّ الضاد مخرجها من أوَّل حافة اللسان والشين من وسطه"[1].

سادساً: يذهب السيرافي إلى قوّة إدغام "التاء والدال والطاء" في "الجيم"، وذلك "لأنَّ المخرجين مجاوران ليس بينهما فصل، والجيم أقوى منهما، وأمكن؛ لأنَّها من وسط اللسان، وهذه الحروف من الطرف، ووسط اللسان أمكن من طرفه، كما أنَّ داخل الفم أمكن من الشفتين، ومن أجل ذلك أدغمت الباء التي من بين الشفتين في الفاء؛ لأنَّ الفاء من داخل الفم والباء من بين الشفتين"[2]، ويقوي ذلك بما جاء في القراءات، نحو: قراءة أبي عمرو في قوله: لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ، وأَحَطْتُ بِما لَمْ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص457-458.

[2] السيرافي، شرح الكتاب، باب في إدغام القراء، ج5، ص457.

تُحِطْ بِهِ، وفَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ، وفَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ، الذي كان يدغم الطاء في التاء ويبقي منها صوتاً لئلا يخل بحرف الإطباق[1].

ومن مظاهر الثنائيّة الخاصة في معالجة اللغويين لظواهر الإبدال ما نجده عند المازني، حين انطلق من مفهوم القوَّة والضَّعف في دراسته لأصالة الحرف، فاستدلَّ على أصالة تاء التأنيث في الأسماء نحو: "طلحة وحمدة"، فالتاء أصل والهاء بدل منها في الوقف يقول: "ألا تراها في هندات تاء ثابتة ولم تبدل في الهندات هاء لسكون ما قبلها، وإنَّما ذكر تأنيث الجمع بعد تأنيث الواحد؛ لأنَّ تأنيث الجمع ليست له قوة تأنيث الواحد"[2].

وقد أصَّل ابن جنيّ للثنائيّة عندما انطلق من منطلقات المازني متوسِّعاً في التقعيد والتأصيل لتزداد الثنائيّة رسوخاً وأصالة في الفكر الصَّرفيّ، وذلك في تفسيره لظاهرة إبدال تاء التأنيث هاء في الأسماء عند الوقف، في حين يمتنع إبدال هذه التاء في الحروف وقفاً ووصلاً، بقوّة الأسماء وتصرفها يقول: "... إنَّ الأسماء أقوى وأعمّ تصرفاً من الحروف، وهي الأول والأصول، فغير منكر أنْ يتجوز فيه ما لا يتجوَّز في الحروف، ألا ترى أنَّ التاء في ربت وثمت علامة تأنيث، كما أنَّ التاء في مسلمة وعاقلة علامة تأنيث؟ وقد أبدلوا تاء التأنيث في الاسم هاء في الوقف، فقالوا مسلمه، وعاقله، ولم يبدلوا التاء في ربت وثمت ولات ولعلت في وقف ولا وصل؛ لأنَّه ليس للحرف قوة الاسم وتصرّفه، والفعل أيضاً في هذا جار مجرى الحرف"[3].

ينتج عن إبدال الحروف في بعض الأبنية تغيُّر في المعنى، وقد يحصل التغيُّر باتجاه المعنى نحو القوَّة انطلاقاً من قوَّة الحرف المبدل، من هنا ذهب ابن جنيّ في تفسير ظواهر إبدال الحروف في مثل: الوسيلة والوصيلة، والخذا والخذأ، وجفا وجفأ، وصعد وسعد، وسدّ وصدّ، والقسم والقضم... ونحوها، متكئاً على ثنائيّة القوَّة والضَّعف، فهو يرى أنَّ العرب يبدلون بالحرف الأقوى لزيادة في قوّة المعنى، ويجعلون الضعيف منها لمعنى أضعف، أو يأتون بهذا الإبدال "سوقًا للحروف على

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، باب في إدغام القراء، ج5، ص457.

[2] ابن جنيّ، المنصف، ص161.

[3] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص309.

سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب"[1]، "ومن ذلك قولهم: شدَّ الحبل ونحوه، فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب وتأريب العقد، فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين، ولا سيّما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذي أريد بها، ويقال شدَّ وهو يشد، فأمَّا الشدَّة في الأمر فإنَّها مستعارة من شدّ الحبل ونحوه لضرب من الاتساع والمبالغة، على حد ما نقول فيما يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به"[2].

ولا يبدو لي إمكانية اعتبار مبدأ ابن جنيّ في تفسير إبدال الحرف الأضعف بآخر قوي وارتباطه بالدِّلالة التي يؤديها اللفظ قاعدة مطردة في اللغة، إنَّما تبدو صالحة للتطبيق على بعض الأمثلة المنفردة، وممَّا يبعد هذا الاحتمال أنَّ الحروف لا تحمل دلالة في ذاتها حتى يمكن إسقاطها على الألفاظ.

2-3 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في بابي جمع التَّكسير والتَّصغير

تعرض الدِّراسة في هذا المبحث أبرز المظاهر الخاصة بثنائيّة القوَّة والضَّعف في المعالجات الصَّرفية لصيغ التَّكسير والتَّصغير، التي أسهمت إلى حد كبير في تأسيس قواعدها وتأصيلها في الفكر الصَّرفيّ:

2-3-1 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفيّ لصيغ التَّكسير

ذهب سيبويه إلى ضعف التَّكسير في الصِّفة، فالباب في جمع الصِّفة أن يكون مسلّماً غير مكسّر، وإنّما ضعف فيها التَّكسير لجريان الصِّفة مجرى الفعل، وضعف كذلك، لأنَّه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة إلى عشرة إلا بتقديم الموصوف، فلا يُقال: "ثلاثة قائمون"، أو "ثلاث قائمات"، إنَّما يُقال: "ثلاثة رجال قائمون"، و "وثلاث نسوة قائمات"، ولذلك ضعف التَّكسير في الصِّفة ولم يقوَ قوته في الاسم[3].

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص164.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص165.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص370.

وقد استقرَّ مذهب سيبويه –الذي أسَّس له مستنداً على مفهوم القوَّة والضَّعف– في الفكر الصَّرفيّ عند الصَّرفيين من بعده، وتوسَّعوا في اعتماد الثنائيّة وكثُرت لديهم مظاهرها، ومن ذلك ما قاله ابن يعيش في مسألة تكسير الصِّفة: "والصِّفة مشتقة من المصدر كما أنَّ الفعل كذلك، فلمّا قاربت الصِّفة الفعلَ هذه المقارَبةَ، جرت مجراه، فكان القياس أن لا تُجمع كما أنَّ الأفعال لا تُجمع، فأمَّا جمعُ السلامة، فإنّه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: "يَقُومُونَ"، و"يَضْرِبُونَ"، فأشبهَ قولُك: "قائمون": "يقومون"، وجرى جمعُ السلامة في الصِّفة مجرى جمع الضَّمير في الفعل؛ لأنّه يكون على سلامة الفعل، فكلما كان أقربَ إلى الفعل، كان من جمع التَّكسير أبعدَ، وكان البابُ فيه أن يُجمع جمعَ السلامة، لِما ذكرناه من أنّ "ضاربون"، و"مضروبون" يُشْبِه "يَضرِبون"، و"يُضْرَبون" من حيثُ سلامةُ الواحد في كل واحد منهما، وأنّ الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك[1].

إنَّ الاستناد إلى القوَّة والضَّعف في تبرير تكسير الاسم وقلّة التَّكسير في الصِّفات نابع من النظر إلى قوّة الاسم وضعف الصِّفة، وهي ثنائيّة مستندة إلى واحد من الأصول الراسخة في الصَّرف العربي، ومتعلق بثنائيّة القوَّة والضَّعف، وهو أنَّ الاسم أقوى من الفعل، والصِّفة أقرب إلى الفعل ومشتقة منه، ولذلك تأخذ أحكامه.

وقد تُكسَّر الصِّفة على ضَعْفٍ لغَلَبَة الاسميّة عليها، "إذا كثُر استعمالُ الصِّفة مع الموصوف، قَوِيَت الوصفيّةُ، وقلَّ دخولُ التَّكسير فيها، وإذا قلّ استعمالُ الصِّفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامه، غلبت الاسميّة عليها، وقوي التَّكسير فيها"[2].

وهذا يعني أنّ الصِّفة قد تفقد ما فيها من وصفيّة بكثرة الاستعمال دون الموصوف وتقادم العهد، فتصير صفة غالبة بمنزلة الاسم المحض للموصوف، وبهذا تأخذ الصِّفة قوَّة الاسم، وتتقوى بصفات الاسميّة، فتأخذ أحكام الاسم في التَّكسير وفي الاستعمالات الأخرى مثل التعريف والتنكير وغيرها.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص250.

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص250.

انطلق سيبويه في توجيهاته لتكسير البنى الصّرفيّة من القواعد التي أسَّس لها في باب المعتل، فمعتل العين أقوى من معتل اللام، وما بَعُد عن الطرف قوي على الإعلال، وعليه يبني سيبويه تفسيره لصحة حرف العلّة في نحو: "عواوير ودواوير وزوَّار وصوّام"، فالواو قويت لمَّا بعُدت عن أخر الكلمة كقوتها في نحو: "أخوة وأبوة"، وهذه الواو في بعدها عن الطرف قوة حالت بينها وبين القلب[1].

وفي جمع "مقامة ومعونة ومعيشة... ونحوها" على "مقاوم ومعاون ومعايش"، بإثبات الواو والياء، فلا تُهمز، كما هُمزت "رسائل وعجائز وصحائف... ونحوها"، ويعلِّل سيبويه ذلك انطلاقاً من مفهوم القوَّة بقوله: "لأنِّي إذا جمعت معاون ونحوها، فإنَّما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كَجَدْولٍ، وهذه الحروف لمَّا لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً ممَّا أصله متحرِّك، وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قولك: قال وباع، ويغزو ويرمي، فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاءٌ وقضاءٌ، وكما يهمز قائلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثمَّ خالفت ما حرك وما أصله الحركة في الجمع كجدولٍ ومقامٍ، فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتلَّ على فعله، نحو يقول ويبيع، ويغزو ويرمي، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف"[2].

إنَّ الألف في "رسالة" والواو في "عجوز" والياء في"صحيفة"ونحوها، مدَّات لا أصل لهنَّ في الحركة، وضعفت بذلك وعُلت بالهمز، بخلاف الألف والواو والياء في نحو: "مقامة ومعونة ومعيشة" التي هي عينات وأصلها الحركة، فقويت ورُدَّت إلى أصلها في الجمع، ولذلك عُدَّت قراءة نافع "معائش" بالهمز ضعيفة، قال ابن يعيش: "فأمَّا قراءة أهل المدينة "مَعائِشُ" بالهمز، فهي ضعيفة، وإنّما أُخذت عن نافع، ولم يكن قَبَّا[3] في العربيّة"[1]، كما ورد عن الخليل قوله في بناء "فعيلة": "فعيلة تُهمَزُ في الفَعائل؛ لأنّ الياءَ زائدة، ولا تهمَزُ ياءُ المعايش لأنَّ الياء أصلية"[2].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج5، ص278.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص356.

[3] القبّ: الرئيس.

ومن ضوابط القوَّة والضَّعف أنَّ الأصلي أقوى من الحرف الزائد، ولذلك كان الوجه الأقوى أن تصح الياء في بناء "معايش" لقوتها النابعة من كونها أصلاً وليس زائداً، وإنَّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بين الياء، والواو الزائدتين، وبين الياء والواو الأصليتين، "أمّا إبدال الألف فلأنّها التقت مع ألف التَّكسير، وهي مثلها في الزيادة والإتيان لمجرد المدّ فلم يكن بدّ من حذف إحداهما، أو تحريكها فامتنع الحذف؛ لإيجابة اللبس بالمفرد، فتعيَّن تحريك أقربهما إلى الطرف؛ فانقلبت همزة، وحملت الواو والياء على الألف لتساويهن في الزيادة والإتيان لمجرَّد المدّ"[3].

وهذا ما أكّده المازني بقوله: "وإنْ كان "مَعِيش" جمع "مَعِيشة" فجائز فيه "مفعُل، ومفعِل" جميعاً، وإذا كان الأمر كذلك فحق "معاش، ومعيش، ومعيشة" ألّا تُهْمَز في الجمع؛ لأنَّه قد كانت عينه متحرِّكة في الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها في الجمع حرَّكها ولم يقلبها واحتملت الحركة؛ لأنَّها قويّة وهي من الأصل، وقد كانت متحرِّكة في الواحد، وإنَّما يهمز في الجمع حروف المد واللين التي لا حظ لها في الحركة في الواحد نحو ألف: "رسالة"، وياء: "صحيفة"، وواو: "عجوز" إذا قلت: "رسائل، وصحائف، وعجائز""[4].

ومن مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في تعليل الجمع ما ذكره سيبويه حول إبدال الهمزة الأولى "ياء" في نحو "خطايا" جمع "خطيئة" بضعف الهمزة المبدلة من الزائد، فهذه الهمزة لم تقوَ قوّة الهمزة المبدلة ممَّا هو من نفس الحرف[5].

والأصل في خطايا "خطايئ ثمَّ خطائئ ثمَّ خطائي ثمَّ خطاءي ثمَّ خطاءا ثمَّ خطايا"[6]، ولمّا وقعت الياء في "خطايا" بين ألفين "خطاءا"، "... استثقلوا همزةً بين ألفين، لقرب الألفين من الهمزة، ألا ترى أنَّ أناساً يحقِّقون الهمزة، فإذا صارت بين

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص474.

[2] الفراهيدي، العين، ج8، ص53.

[3] ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج10، ص5026.

[4] ابن جنيّ، المنصف، ص309.

[5] سيبويه، الكتاب، ج3، ص553.

[6] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص8.

ألفين خفِّفوا، وذلك قولك: كساءان، ورأيت كساءً، وأصبت هناءً، فيخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان؛ لأنَّ الألف أقرب الحروف إلى الهمزة، ولا يبدلون؛ لأنَّ الاسم قد يجري في الكلام، ولا تلزق الألف الآخرة بهمزتها، فصارت كالهمزة التي تكون في الكلمة على حدة، فلمَّا كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً، ولم يجعلوها بين بين؛ لأنَّها والألفين في كلمة واحدة، ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم، ليفرقوا بين ما فيه همزتان، إحداهما بدل من الزائدة؛ لأنَّها أضعف – يعني همزة خطايا – وبين ما فيه همزتان إحداهما بدل من ممَّا هو من نفس الحرف"[1].

من القواعد الثابتة عند الصَّرفيين أنَّ الجمع لا يثنى، و" القياس يأبى تثنيةَ الجمع، وذلك أنّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتثنيةُ تدلّ على القلّة، فهما معنيان متدافِعان، ولا يجوز اجتماعُهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيءٌ من ذلك عنهم على تأويلِ الإفراد، قالوا: "إبِلان"، و"غَنَمان"، و"جملان". ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضمّوا إليه مثلَه، فثنّوه"[2].

ويذهب سيبويه إلى قوَّة البناء في "إبِلان"؛ لأنَّه لم يكسر عليه شيء، "وقالوا: إبِلان؛ لأنَّه اسم لم يكسَّر عليه، وإنمَّا يريدون قطيعين، وذلك يعنون، وقالوا: لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا، وإنَّما تسمع ذا الضرب ثمَّ تأتي بالعلّة والنظائر؛ وذلك لأنَّهم يقولون لقاحٌ واحدةٌ، كقولك: قطعةٌ واحدةٌ، وهو في أبلٍ أقوى؛ لأنَّه لم يكسَّر عليه شيء"[3].

إنَّ "لقاح" جمع لقحة، ولذلك "فالتثنية تدلّ على افتراقها قطيعَيْن، ولو قال: "لِقاح"، أو "جِمال"، لَفُهم منه الكثرةُ، إلا أنَّه لا يدّل على أنَّها مفترقةٌ قطيعين، وهو في "إبِلان" أسهلُ؛ لأنَّه جنسٌ، فهو مفردٌ، وليس بتكسير ك "جَمَل" و "جِمال""[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص553.

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص209.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص624.

[4] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص209.

ونجد في أصول ابن السرَّاج تأصيلاً لما ذهب إليه سيبويه[1]، ممَّا يثبت رسوخ ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفيّ، وبروزها في تعليل المسائل الصَّرفية الخاصة في أبنية الجمع وتفسيرها.

ومن المظاهر الدَّالة على انطلاق النّحاة من مفهوم القوَّة أو الضَّعف توجيههم لصيغتي التَّكسير في كلمة "طويل"، وقد تمَّ ذكر المسألة في باب المعتل، فالمازني يقوي الجمع على "طوال" منطلقاً من قوّة الواو المتحركة في المفرد، وعليه تضعف صيغة "طيال" لانتفاء شرط القلب[2].

واتَّكأ ابن السرَّاج كذلك على هذه الثنائيّة في توجيهه لبعض المسائل الخاصة بصيغ الجمع، ومن ذلك تفسيره لعدم الهمز في نحو: "بَيَاييع"، جمع "بَيُّوع" من "بِعتُ"، وذلك في قوله: "لأَنَّها لمَّا بعدتْ مِنَ الطرفِ قويتْ فَلَم تهمزْ، وإذَا جمعت "فَوْعَلاً" مِنْ "قُلْتُ" هَمزَتَ فقلتَ: قَوَائِلُ وتهمزُ فَوَاعلَ مِنْ "عَوْرتُ وَصَيْدتُ"، وكذلكَ إذا جمعت "سَيْدَاَ وَعيَّلاً"، وذلكَ قولَكَ: سَيَائدُ وعَيَائلُ وميائتُ جمعُ "مَيِّتٍ" علَى التَّكسير شبهوهُ "بأوائِلَ""[3] يقصد بذلك قوّة "الياء".

بنى ابن السرَّاج توجيهه منطلقاً من أصول الثنائيّة، فالياء كلما بعُدت عن الطرف قويت وسلمت من التغيير، ولذلك صحّت ولم تبدل بالهمزة في بناء "بياييع"، وكذلك "إنْ كان ثاني حرفيّ العلّة مُبْدلاً، كالياء الثانية في "جَيَايَا، سلم" و "جَيَايَا" جمع "جيء"، مثال: "عَيَل" من جئت أصله: "جيائي"، ثُمَّ عُومِلَ معاملة "عَيَائِل"، ثُمَّ معاملة خطايا فاستسهل أمر الياء في الحالة الثانية من "جيايا"؛ لأنَّها مفتوحة وبدل من همزة، فكأنَّ تصحيحها كتصحيح واو "بويع""[4].

أمّا إذا اقترب الواو من الطرف فإنَّها تضعف، لأنّ الطرف أضعف المواضع وأشدّها إعلالاً، ولذلك تُعل الواو بإبدالها همزة، كما في ""أوائل" جمع "أوَّل"، و"بَيَائن" جمع "بَين"، و"سَيَائِد" جمع "سَيّد"، و"صَوَائِد" جمع "صَائدة" من الأصيد، فالأوّل مثال

---

[1] ابن السرَّاج، أصول النَّحو، ج3، ص33.

[2] ابن جنيّ، المنصف، ص342.

[3] ابن السرَّاج، أصول النَّحو، ج3، ص396.

[4] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التَّصريف، ص111.

لذي واوين، والثاني مثال لذي ياءين، والثالث مثال لذي ياء بعدها واو، والرابع مثال لذي واو بعدها ياء"[1].

من مظاهر أصالة الثنائيّة ورسوخها في الفكر الصَّرفيّ اعتماد ابن الورّاق على ما أُسس من قواعدها، ومنه انطلاقه من قاعدتي: قوّة الأصلي وضعف الزائد، وضعف اللام أو الطرف في البناء، حيث اتَّكأ عليهما في تفسيره لوقوع الحذف على أحرف دون غيرها عند الانتقال من المفرد إلى التَّكسير، ويظهر هذا في قوله: "... فَإِن كَانَ فِيهِ زَائِدَة وَاحِدَة حذفتها، كَقَوْلِك فِي جَحَنْفَل: جَحافِل، وجَحافيل، إِذا عوضّت؛ لأَنَّ الزِّيَادَة أَضْعَف من الأَصْلِيّ، فَإِن كَانَت فِيهِ زائدتان كلتاهما لِمَعْنى وَاحِد، وإحداهما أقرب إِلَى الطّرف حذفت الْقَرِيبَة من الطّرف، كَقَوْلِك فِي مُغتسل: مَغاسل، وَفِي مُنطلق: مَطالق، لأَن التَّاء وَالنُّون أقرب إِلَى الطّرف، وَأما قَلَنْسُوَة: فَفِيهَا زائدتان: النُّون وَالْوَاو، وليستا للفظ وَلا لِمَعْنى، بل كثرت الْكَلِمَة بهما، فَأَنت مُخَيّر فِي حذف أَيهمَا شِئْت، فَإِن حذفت الْوَاو قلت: قَلَانس، وقَلَانيس، إِذا عوضّت، وَإِن حذفت النُّون قلت: قَلَاس، وقَلَاسِيّ إِذا عوضّت، وَإِنَّمَا شدِّدت الْيَاء إِذا عوضّت، لاجْتِمَاع يَاء الْعِوَض مَعَ الْيَاء المنقلبة من وَاو قَلَنْسُوَة"[2].

إنَّ الزائد أضعف من الأصلي بإجماع النّحاة، ولكن تتفاوت الزوائد في مستوى ضعفها ونسبة أمنها من الحذف تبعاً للمزايا التي يحظى بها الزائد، فإن كان الاسم "خماسيًّا بزائد حذف الزائد آخرًا كان أو غير آخر، كـــ"سبطرى"، و"سباط" و"فدوكس"و"فداكس" و"مدحرج" و"دحارج"،... وإن أخل بالبنية زائدان حذفا معًا كالسين والتاء من "مستفعل"، فيقال في جمع "مستعد" و"مستخرج": "معاد" و"مخارج"، وإذا أغنى أحد الزائدين ولم يكن لأحدهما مزية فاحذف أيهما شئت كنون "حبنطى" وألفه... فإنْ كان لأحدهما مزية أُبقِيَ وحُذِفَ الآخر، فمن ذلك قولك في "مرتقٍ": "مراقٍ" وفي "استخراج": "تخاريج" فتؤثر الميم بالبقاء لكون زيادتها مختصة

---

[1] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التَّصريف، ص110.

[2] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص524.

بالأسماء، بخلاف التاء فإنَّها تزاد في الأفعال كما تزاد في الأسماء"[1]، وإنّما كان التصرّف بالحذف مختصاً بالزائد لضعفه وقوّة حرمة الأصلي.

أصَّل ابن جنيّ لقواعد ثنائيّة القوَّة والضَّعف في عدد من مسائل أبنية الجمع، ومنها توجيهه لبنيتي التَّكسير في "صبية وصبيان"، فهو يذهب إلى وجوب العلّة في قلب الواو ياء، مع أنّ التقدير أو القياس صحّة الواو فيكون البناء "صبوة وصبوان"؛ لأنَّه من "صبوت"، وإنّما صارت الياء كأنَّها أصلٌ واستقرَّت في اللفظ استحساناً وإيثاراً، وقد انطلق ابن جنيّ في تفسيره من ضعف علّة القلب وعدم تمكّنها، إضافة إلى قوة اللفظ بالياء يقول: "ومن ذلك قولهم: صبية وصبيان، قلبت الواو من صبوان وصبوة في التقدير –لأنَّه من صبوت– لانكسار الصاد قبلها وضعف الباء أن تعتد حاجزًا لسكونها، فلمَّا ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياءً بحاله وإن زالت الكسرة وذلك قولهم أيضًا: صُبْيان وصُبْية، وقد كان يجب –لما زالت الكسرة– أن تعود الياء واوًا إلى أصلها لكنَّهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها كانت أصلاً، وحسن ذلك لهم شيء آخر وهو أنَّ القلب في صبية وصبيان إنَّما كان استحسانًا وإيثارًا لا عن وجوب علَّة ولا قوّة قياس؛ فلما لم تتمكن علَّة القلب ورأوا اللفظ بياء قوي عندهم إقرار الياء بحالها؛ لأنَّ السبب الأول إلى قلبها لم يكن قويًا ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثرًا"[2].

ويفسِّر ابن جنيّ علّة قلب الواو ياء في تكسير ما كان على نحو: "سوط وثوب وحوض وروض"؛ انطلاقاً ممَّا رسخ وتأصَّل في فكره من قواعد ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب المعتل.

كان ضعف الواو السَّاكنة في المفرد من العلل التي ذكرها ابن جنيّ لحدوث القلب في بناء التَّكسير، فالسَّاكن لا يقوى قوّة المتحرِّك، إضافة إلى علل أخرى ساقها وخصَّصها لتسويغ القلب في هذه البنى يقول: "فأمَّا قولهم: "ثِياب" و"حِياض" و"رِياض"، فإنَّما قُلبت الواو ياء وإن كانت متحرِّكة من قِبَل أنَّه اجتمعت خمسة

---

[1] ابن مالك، محمَّد بن عبد الله (ت 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، ج4، (د.ت)، ص1875–1876.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص350.

أشياء: منها أنَّ الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، ومنها أنَّ واو الواحد منها ضعيفة ساكنة في "ثوب" و"حوض" و"روضة"، ومنها أنَّ قبل الواو كسرة؛ لأنَّ الأصل "ثِيواب" و"حِواض"، ومنها أنَّ بعد الواو ألفا، والألف قريبة الشبة بالياء، ومنها أن اللام صحيحة، إنَّما هي باء وضاد، وإذا صحَّت اللام أمكن إعلال العين"[1].

وانطلق ابن جنيّ من قاعدة "اللام أضعف من العين" الخاصة بالمعتل في تفسير ما كُسِّر على "فُعَلة" من المعتل، ومنه ما اعتلت عينه نحو: "خونة تكسير خائن، وحوكة تكسير حائك"، والقياس في هذه البنى أن تكون "خانة و حاكة"، إنَّما خرجت عن الأصل لقوّة العين، ونظيره من معتل اللام "قاضٍ وقضاة وغازٍ وغزاة وساعٍ وسعاة..." يقول: "... اللام؛ لأنَّها أضعف من العين، يدلُّ على ذلك قولهم في تكسير فاعل ممَّا اعتلت لامه: إنَّه يأتي على فُعَلة، نحو: قاضٍ وقضاة، وغازٍ وغزاة، وساعٍ وسعاة، فجاء ذلك مخالفًا للتصحيح الذي يأتي على فَعَلة نحو: كافر وكفرة، وبار وبررة، هذا ما دام المعتل من فاعل معتلة لامه، فإنْ كان معتل العين فإنَّه يأتي مأتى الصَّحيح على فَعَلة، وذلك نحو: حائك وحَوَكة، وخائن وخوَنة، وخانة، وبائع وباعةٍ"[2].

2-3-2 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفيّ لصيغ التَّصغير

من قاعدة "معتل العين أقوى من معتل اللام" التي أسَّس لها سيبويه في الفكر الصَّرفيّ بُني التَّوجيه لمسألة جواز الإعلال والصحّة في صيغة التَّصغير لما اعتلت عينه، "كأن تقول في تحقير أَسْود: أُسيّد، وإن شئت صححت فقلت: أُسَيْود، والإعلال فيه أقوى لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون، وكذلك جَدْوَل تقول فيه: جُدَيّل، وإنْ شئت صححت فقلت: جُدَيْول"[3]، والأقوى والأجود هو الإعلال بقلب الواو ياء، قال سيبويه: "والوو التي هي عين أقوى، فلمَّا كان الوجه في الأقوى

---

[1] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ص364؛ ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص159.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص486.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.

أن تبدل ياءً لم تحتمل هذه أن تثبت"[1]، يقصد اللام المعلّة في نحو: "غزوة ورضوى وعشواء"، حيث وجب في اللام لزوم القلب في بناء التَّصغير لهذه الصيغ، يقال: "غُزيَّة ورُضيَّا وعُشيَّاء"، وإنَّما كان هذا نتيجة لضعف اللام وتطرّفها، ويستدل سيبويه على جواز ظهور الواو في تصغير معتل العين بظهورها في الجمع، ويخالفه السيرافي في هذا مقرًّا لعلّة قوّة العين على اللام، يقول: "وليس ظهورها في الجمع بحجة قوية لظهورها في التَّصغير؛ لأنَّه يقال في "مَقام" و"مَقال": "مُقاوم" و"مُقاول"... وإنَّما وجب في اللام القلب لا غير، وجاز في العين إقرار الواو على الصِّفة التي ذكرنا أنَّ العين (أقوى) من اللام؛ لأنَّهما إذا اجتمعا ياءين وقيل أو (واوين) أو واواً وياء وإحداهما عين والأخرى لام أعلت اللام دون العين، نحو (حوى) (يحوى) و (حيى) (يحيا) و (هوى ونوى)، فلمّا كان الأجود في (أُسيّد) قلب الواو ياء وهي عين الفعل لزم في اللام القلب لا غير"[2].

ونجد تأصيلاً لهذه القاعدة في التَّصغير في علل ابن الورَّاق، يقول: "وَأَمَّا إِذا كَانَت الْوَاو لَام الْفِعْل فَلَيْسَ فِيهَا إِلا الْقلب، كَقَوْلِك فِي قشوة: قُشَيّة، وَلَا يجوز: قُشَيوة، وَإِنَّمَا لم يجز ذَلِك، لأَنَّ الْقلب، قد بَينا أَنَّه الْمُخْتَار فِي الْوَاو، إِذْ كَانَت عينا، وَهُوَ أقوى مِنْهَا، إِذا كَانَت لاماً، فَإِذا كَانَ الْقلب مُخْتَارًا فِي الأَقْوَى لزم الأضعف"[3].

والواو في نحو: "أَسْوَد وجَدْوَل" قويّة أيضاً بصحتها في الواحد، وبهذه القوَّة الإضافية للواو يعلل ابن جنّي لزوم الإعلال والقلب في تصغير ما كان نحو: "عجوز ويقوم (اسم رجل)" فلا يُقال إلا: "عُجَيّز ويُقَيّم"، وفي "مقام": "مُقَيّم" ألبتة، يقول: "فأمَّا مقام يقوم علمًا فإنَّ العين وإن ظهرت في تكسيرهما –وهو مقاوم ويقاوم– فإنَّها في الواحد معتلة؛ ألا "ترى أنَّها" في "مقام" مبدلة، وفي "يقوم" مضعفة بالإسكان لها ونقل الحركة إلى الفاء عنها، فإذا كنت تختار فيما تحركت واو واحده وظهرت في جمعه الإعلال، صار القلب فيما ضعفت واوه بالقلب، وبألا تصح في جمعه واجبًا لا

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص470.

[2] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص208.

[3] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص484.

جائزًا"[1]، بمعنى أنّه لمّا كان الأجود في الواو المتحركة قبل التَّصغير قلبها ياء والمتحركة أقوى من الساكنة، لزم في الساكنة القلب لا غير[2].

يعلِّل سيبويه ثبات الهمزة وإقرارها في تصغير "فاعل" مهموز العين –نحو: "قائل وقائم وبائع"، يُقال: "قويئل وقويئم وبويئع؛ فالعين أقوى من اللام والفاء أقوى من العين، وإذا قُلبت العين همزة كان للهمزة قوتها فأجريت مجرى الأصلي وتمكَّنت وثبتت في التَّكسير والتَّصغير وإنْ زالت منها علّة القلب، في حين لو كانت الهمزة بدلاً من "لام" لما كانت بتلك القوَّة، ودليل ذلك عدم ثباتها في نحو: "شقاوة وغباوة"[3]، وقد ذهب ابن جنّي مذهب سيبويه في التَّوجيه، يقول في تعليله لوجه ثبات الهمزة في "أيّ"، وهي بدل من "فاء" أصلها "واو": "فالقول عندي إقرار الهمزة بحالها وأن تقول: أي، وذلك أنّا رأيناهم إذا قلبوا العين وهي حرف علّة همزة، أجروا تلك الهمزة مجرى الأصلية، ولذلك قال في تحقير قائم: هو قُوَيئم فأقر الهمزة وإن زالت ألف فاعل عنها، فإذا فعل هذا في العين كانت الفاء أجْدَرُ به لأنَّها أقوى من العين"[4].

يُجري سيبويه القاعدة ذاتها في تفسيره لثبات التاء في تصغير ما كان نحو: "متَّلج ومتَّهم ومتَّخم"، إذْ يقال: "مُتَيلج ومُتيَهم ومُتَيخم"، والعلّة أنَّ هذه التاء قوية كقوّة الهمزة، "تحذف التاء التي دخلت لمفتعلٍ وتدع التي هي بدلٌ من الواو؛ لأنَّ هذه التاء أبدلت هاهنا، كما أبدلت حيث كانت أول الاسم، وأبدلت هاهنا من الواو كما أبدلت في أرقةٍ وأدؤُرٍ الهمزة من الواو، وليست بمنزلة واو موقنٍ ولا ياء ميزانٍ، لأنّهما إنَّما تبعتا ما قبلهما، ألا ترى أنَّهما يذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة، تقول: أيقن وأوع، وهذه لم تحدث لأنَّها تبعت ما قبلها، ولكنّها بمنزلة الهمزة في أدؤرٍ وفي أرقةٍ، ألا ترى أنَّها تثبت في التصّرف، تقول: اتَّهم ويتَّهم، ويتَّخم،

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.

[2] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص208.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص464.

[4] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص14.

ويتَّلج واتَّلجت واتّلج واتَّخم: فهذه التاء قوية، ألا تراها دخلت في التقوى والتقَّية فلزمت فقالوا: اتَّقى منه، وقالوا: التُّقاة، فجرت مجرى ما هو من نفس الحرف"[1].

إنَّ بناء التَّصغير بالاحتفاظ بالحرف المبدل وإجرائه مجرى الأصل، كثبات الهمزة في "بويئع وقويئم"، أو ثبات التاء في "مُتيعد" تصغير "متعد"، أولى من إعادة الحرف إلى الأصل "لأنَّ "قُويما" يوهم أنَّ مكبره "قويم" أو "قِوام"، أو "قَوام"، و"قُويئم" لا إبهام فيه فكان أولى، وكذلك إذا قيل في "مُتعد": "مُويعد" أوهم أن مكبره "مَوْعِد" أو "مُوعَد"، و"متيعد" لا إبهام فيه فكان أولى"[2].

لقد قرن العلماء بين الجمع والتَّصغير في الأحكام الصَّرفيّة، و"إنّما حُمل التَّصغير على التَّكسير؛ لأنَّه يغيّر اللفظ والمعنى، كما أنّ التَّكسير يغيِّر اللفظ والمعنى"[3]، وقد ألزموا التَّصغير طريقة واحدة، ولم تختلفْ أبنيته كاختلاف أبنية التَّكسير؛ لأنَّ التَّصغير أضعف من التَّكسير، و"لمَّا كان التَّصغير أضعف من التَّكسير في التَّغَيُّر، وكان المراد به معنى واحدًا؛ أُلزم طريقةً واحدةً، ولَمَّا كان التَّكسير أقوى من التَّصغير في التغيير، ويكون كثيرًا وقليلاً، وليس له نهاية ينتهي إليها؛ خُصّ بأبنية تدلُّ على القلّة والكثرة؛ فلذلك اختلفت أبنيته"[4].

إنَّ بناء التَّصغير من "مطايا" يكون على "مطيّ" دون الهمز، ولا يقال "مطيء"، "لأنَّ ياء فعيلٍ لاتهمز بعد ياء التَّصغير، وإنَّما تُهمز بعد الألف إذا كسرته للجمع"[5]، واحتجَّ سيبويه لترك الهمز في (مطايا) بأن قال: لما أبطلنا الهمز في الجمع وأبدلنا منها بدلاً لازماً، يعني الياء في (مطايا) وكانت الهمزة في الجمع أقوى منها في التَّصغير، فإذا أبدلنا الياء في الأقوى كان التَّصغير أولى بالياء[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص465.

[2] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4، ص1909.

[3] الأنباري، أسرار العربيّة، ص254.

[4] الأنباري، أسرار العربيّة، ص254.

[5] سيبويه، الكتاب، ج3، ص473.

[6] سيبويه، الكتاب، ج3، ص174.

وإنّما جُعلت الياء بدلاً من الهمزة في الجمع لدواعي التخفيف وتجنب الثقل، الذي هو سنّة من سنن العربيّة، فالتزموا القول بالقلب في "مطايا"، "لكونه منتهى الجموع فخففوه في الصحيح بمنع الصَّرف، فإن اعتل آخره كان أثقل فزيد تخفيفا بفتح ما قبل آخره جوازاً فيما سمع كمهارى ومدارى، فإن انضم إلى اعتلال الآخر اعتلال ما قبله كما هو فيما ذكر من ذي الهمزة العارضة في الجمع؛ تضاعف الثقل فقوي داعي التخفيف، فالتزم في مطايا وبابه ما جاز في مدارى وأخواته، لكن بوجه يكمل التخفيف فالتزم؛ لأنَّ المفتوح هنا يقع بين ألفين، سلمت الهمزة عند فتحها وكانت كألف ثالثة، فوجب التخفيف بإبدالها ياء"[1].

من القواعد المقررة في الصَّرف أنَّ الزائد أولى بالحذف أين كان، وإذا اجتمع في البناء زائدان يستويان في الحذف يكون المُصغِّر مخيَّراً في حذف أيهما شاء، ولكن قد يكون أحدهما أولى بالحذف من الآخر، على هذا يبني سيبويه التَّوجيه الصَّرفيّ في تصغير ما كان على "مُفْتَعل" و"مُنْفَعل".

تكون "التاء" أولى بالحذف عند التَّصغير في "مُفْتَعل" من "الميم"، والعلّة عند سيبويه قوَّة "الميم" فهي أقوى الزائدين من جهات، "فمنها أنَّ هذه التاء لا تكون في اسم إلا ومعها الميم زائدة، وقد تكون الميم زائدة بلا تاء، ألا ترى أنَّك تقول: (مُكْرَم) و (مُفْلَح)، وفيه ميم زائدة، ولا تكون التاء زائدة إلا مع الميم، فصارت الميم أولى؛ إذ لو حذفنا الميم أبقيت التاء بلا ميم وذلك غير موجود، وجهة ثانية: أنَّ الميم تدخل لمعنى فاعل أو مفعول والتاء داخلة لغير معنى محتمل، فكأنَّ الزائد لغير معنى أولى بالحذف؛ لئلا يسقط الدال على المعنى، وجهة ثالثة: أنَّ الميم أول، والأوائل أقوى من الأوساط، والأوساط أقوى من الأواخر"[2].

وعليه تكون صيغة التَّصغير في نحو: "مُدَّكر" على "مُذَيكير"، بحذف الدال الثانية، التي هي بدل من "تاء" "مُفْتَعل"، وفي "مزدان" على "مُزَيّن"، بحذف الدال التي هي بدل من التاء أيضاً[3].

---

[1] ناظر الجيش، تمهيد القواعد في بشرح تسهيل الفوائد، ج10، ص5029.

[2] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص174.

[3] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص174.

وأمَّا في "مُنْفعل" فالنون والميم زائدان، والحذف عند التَّصغير يقع على "النون"؛ لأنَّها دون "الميم" في القوَّة، وعليه يكون تصغير ما كان نحو: "مُنْطَلَق ومُنْكَسر" على "مُطَيْليق" و"مُكَيْسير"، والقاعدة ذاتها تجري عند التَّكسير[1].

ومنه أن يكون أحد الزائدين قد دخل على البناء للإلحاق فيقوى قوّة الأصلي ويثبت عند التَّصغير، ويحذف الآخر؛ لأنَّه دونه في القوَّة، "كقولك في تصغير (عَفَنْجج): (عُفَيْنجج)؛ لأنَّ النون تقدّر دخولها على (عفنجج) بعد إلحاقه ب (جعفر)، فصارت النون في دخولها على (عفجج) بمنزلة زائد دخل على أصلي"[2].

وأمّا "مُقْعَنْسِسا" من "اقْعَنْسَسَ"، وفيه ثلاث زيادات منها ما كان للإلحاق، و"افْعَنْلَلَ بَابُهَا إِذا وَقَعَتْ فِي ذَوَاتِ الأَربعة أَن تَكُونَ بَيْنَ أَصلين نَحْوَ اخْرَنْطَمَ واحْرَنجَمَ، واقْعَنْسَسَ مُلْحَقٌ بِذَلِكَ، فَيَجِبُ أَن يُحْتَذَى بِهِ طَرِيقُ مَا أُلحق بِمِثَالِهِ، فَلْتَكُنِ السِّينُ الأُولى أَصلاً كَمَا أَن الطَّاءَ الْمُقَابِلَةَ لَهَا مِنِ اخْرَنْطَمَ أَصل، وإِذا كَانَتِ السِّينُ الأُولى مِنِ اقْعَنْسَسَ أَصلًا كَانَتِ الثَّانِيَةُ الزَّائِدَةُ بِلَا ارْتِيَابٍ وَلا شُبْهَةٍ"[3].

وفي بناء التَّصغير من "مُقْعَنْسِس" خلاف، حيث يذهب سيبويه إلى حذف "النون" وإحدى السينين فيُقال: "مُقَيْعس"و "مُقَيْعيس"، بينما يذهب المبرد إلى تصغره على "قُعَيْسس"، بحذف "الميم" و"النون"؛ لأنَّه ملحق ب"مُحْرَنْجِم"[4]، والمُبَرَّد انطلق من القياس "حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم فِي تَحْقِيرِ مُحْرَنْجِم"[5]، أمّا سيبويه فقد انطلق في توجيهه من مفهوم القوَّة والضَّعف، فإحدى السينين وإنْ كانت للإلحاق فهي زائدة؛ إلّا أنَّ لها قوَّة الإلحاق وللميم قوتان: إحداهما أنَّها أول والأوائل أقوى، والأخرى أنَّها لمعنى، فكانت بذلك أولى بالثبات[6].

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، ج4،ص175.

[2] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص167.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص178.

[4] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص177.

[5] ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص178.

[6] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص177.

من ضوابط الثنائيّة التي ظهرت في الفكر الصَّرفيّ، وأسَّس لها علماء اللغة من خلال اعتمادهم عليها في توجيه الظواهراللغوية ضابط قوَّة الصدر في البناء، فالصدر أولى في التقوية من الأخير، واستندوا عليه في التفسير والتَّعليل لبناء التَّصغير لما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئاً من حروف العلّة، جاء في شرح الكتاب: ".... (فرزدق)، و(سفرجل) و (قَبَعْثَرى) و(جَحْمَرَش) و(صَهْصَلِق)، فتحقر العرب هذه الأسماء "سُفَيْرِج" و"فُرَيْزِد" و"قُبَيْعِث" و"صُهَيْصِل"، وإنَّما حملهم على حذف حرف منها، أنَّهم إذا جمعوا ثَقُل أنْ يأتوا بالحروف كلها، مع ثقل الجمع، وأنَّه جمع لا ينصرف وإن انصرف دخله التنوين، فيصير النصف الثاني من الاسم أكثر من الأول، وحق الصدر أن يكون أقوى من الأخير، وهم إذا صغروا الثلاثي وقعت ياء التَّصغير ثالثاً وقبلها حرفان وبعدها حرف ك (كُلَيْب) و(فُلَيْس)، وإذا صغَّروا الرباعي وقعت ياء التَّصغير في الوسط؛ لأنَّه ثلاثة أحرف لا يمكن قسمتها بنصفين، فجعلوا القسم الأوفر في الصدر، فعلمنا أنَّ الصدر أولى بالتقوية، فلمَّا جمعوا وصغَّروا وقد وجب وقوع ألف الجمع وياء التَّصغير ثالثة، كرهوا أن يتموا الحروف، فيكون القسم الأخير أكثر من الأول، فحذفوا حرفاً منهما، وكان أولى الحروف بالحذف الأخير؛ إذا كانت الحروف كلها أصلية؛ لأنَّ الذي أوجب الحذف هو الأخير، وذلك أنَّ الحرفين اللذين في الصدر مضياً على القياس المطّرد في تصغير الثلاثي والرباعي والحرف الذي بعد ياء التَّصغير هو في الثلاثي أيضاً، والحرف الرابع في الرباعي، والخامس هو الذي لا نظير له فيما تقدم من التَّصغير فكان أولى بالحذف"[1].

إنَّ الأمثلة التي وردت في نص سيبويه من باب الخماسي، وحروفها أصليّة، ولمَّا كان التَّصغير استلزم حذف حرف من الأصول، وهو ما يحدث عند بناء التَّكسير من هذه الأبنية، ويقع الحذف على الخامس لتطرفه وضعف موقعيته، "وإن تعذّر أحد المثالين ببعض الأصول حذف خامسها مطلقاً، ورابعها إن وافق بعض الزوائد لفظاً أو مخرجاً، ولا يعامل بذلك ما قبل الرابع"[2]، وحذف الأصول من

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص167.

[2] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص279.

أشكال التَّصريف المستكرهة في العربيّة، وعليه "استكره تصغير الخماسي وتكسيره؛ لأنَّك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغّره العرب ولا تكسّره في سعة كلامهم"[1].

من النظر في تحليلات النّحاة لبنى التَّكسير والتَّصغير في النماذج السابقة نلاحظ اقتران التَّصغير بجمع التَّكسير في الفكر الصَّرفي، إذ يمثّل جمع التَّكسير مرجعية معتمدة عند العلماء في معالجتهم لأبنية التَّصغير وتوجيهها، ولذلك نجدهم يربطون بين التغيّرات التي تحدث في بنية التَّصغير بالتحولات الواقعة في بنية التَّكسير، فهما بناءان تربطهما علاقة وطيدة عبر عنها سيبويه حين قال: "فالتَّصغير والجمع من وادٍ واحد"[2]، وقد تجلّت هذه العلاقة في الكتاب وبرزت من خلال الموازنات التي كان يجريها سيبويه بين بعض صيغ التَّصغير والتَّكسير.

2-4 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب النّسب

برزت الثنائيّة في الفكر الصَّرفيّ في مسائل تتعلَّق بالنّسب، ومنها ما أسسه سيبويه من قواعد تتعلَّق برد المحذوف عند انتقال اللفظ من الإفراد إلى حالة أخرى، كالجمع أو التثنية أو النَّسبة، والنَّسبة أقوى التغيَّرات الطارئة في ردّ المحذوف إلى الاسم، يقول: "وقالوا: فموان، فإنَّما تُردُّ في الإضافة كما تُردُّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنِّي به، إلاَّ أنَّ الإضافة أقوى على الردِّ، فإن قال: فمان فهو بالخيار، إنْ شاء قال: فمويٌّ، وإن شاء قال: فميٌّ، ومن قال: فموان قال: فمويٌّ على كل حال"[3].

إنّ كلّ ما كان على حرفين، والساقط منه لام " الفعل "، وكانت اللام الساقطة ترجع في التثنية، والجمع بالألف والتاء، أو لا ترجع، فإنّ النّسبة إليه تردّ الحرف الساقط، ولا يجوز غير ذلك؛ "وإنّما وجب رد الذاهب، لأنّا رأينا النّسبة قد ترد الذاهب الذي لا يعود في التثنية، كقولك في يد: يدويّ وفي دم: دموي، وأنت تقول:

---

[1] الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص192.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص417.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص366.

يدان ودمان، فلمّا قويت النّسبة على ردّ ما لا تردّه التثنية صارت أقوى من التثنية في باب الردّ، فلمّا ردّت التثنية الحرف الذاهب، كانت النّسبة أولى بذلك"[1].

وقد أكدّ النّحاة مذهب سيبويه في قوّة النِّسبة على ردّ المحذوف من الأسماء، فهذا ابن الورَّاق يقول في باب "النَّسب إلى المضاف": "فَلَمَّا كَانَت النِّسْبَة تقوى على تَغْيير الاسْم، وَحذف مَا لا يجوز حذفه فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع السَّالِم، كَانَت أَيْضاً قَوِيَّة على رد الْمَحْذُوف، كَمَا قويت على حذف الْمَوْجُود، ليَكُون هَذَا إِذا ردّ فِي النِّسْبَة عوضاً مِمَّا يُوجبهُ حذف يَاء النِّسْبَة، وَكَذَلِكَ صَار ردُّ يَاء النِّسْبَة أقوى على ردّ الْمَحْذُوف من التَّثْنِيَة وَالْجمع السَّالِم، إِذْ كَانَت التَّثْنِيَة وَالْجمع السَّالِم إِنَّمَا طريقهما نَحْو علامتهما بِبِنَاء الاسْم من غير تَغْيير لصيغته، وَأَمَّا مَا رُدَّ فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع السَّالِم فَلا بُدَّ من ردِّه فِي النِّسْبَة، لأَنَّ الأضعف إِذا قوي على ردّ الْمَحْذُوف كَانَ الأَقْوَى أولى بردِّه، فَتَقول فِي النّسَب إِلَى أَخ: أخوي، وَإِلَى أَب: أَبَوي، وَإِلَى سنة: سنوي، لأَنَّك تَقول: أَخَوان، وأبوان، وسنوات"[2].

لقد استند ابن الورّاق على القوَّة والضَّعف في هذه المسألة ليقرّ أصلاً صرفياً في رد المحذوف في البنية الصَّرفيّة.

ويفرِّق سيبويه بين حكم الممدود والمقصور عند النّسبة إليهما، فكثرة الحروف وطول الاسم الممدود نحو: "مَعْيوراء وزَكرياء وبَروكاء خنفساء"، لا توجب إسقاط شيء من حروفه عند النّسبة إليه كما هي الحال في المقصور، ويفسّر سيبويه هذا انطلاقا من قوّة المتحرك –الذي تحول حركته دونه والحذف– وضعف الساكن، "وإنَّما جسروا على حذف الألف، لأنَّها ميتة لا يدخلها جر ولا رفع ولا نصب فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة، ولو كانت الياءان متحركتيتن لم تحذفا لقوّة المتحرك"[3]؛ أي أنَّه لو تحرَّكت الياء، فإنَّها تقوى ويمتنع إسقاطها عند النَّسبة،

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص111.

[2] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص553.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص356.

كالنّسبة إلى "عِثْيَر"، وهو التّراب و"حِثْيَل"، وهو من النبات، يقال حِثْيَليّ، وعِثْيَريّ كما يقال حِمْيَريّ"[1].

إنّ "للمتحرك قوةً ليست للساكن في مواضع كثيرة"[2]، وعليه تكون النسبة إلى الممدود من نحو مَعْيوراء: مَعْيوراوِيٌّ دون حذف، "ولا يفرقُ هُنَا بينَ الزائدِ والأصلِ فأمَّا الممدودُ مصروفًا كانَ أَو غيرَ مصروفٍ، كثرَ عددهُ أَو قَلَّ فإِنَّه لا يحذفُ، وذلكَ قولُكَ في خُنفساءَ: خُنْفَساوِيٌّ وحَرْملاءَ: حَرْملاوِيٌّ، ومَعْيوراء: مَعْيوراوِيٌّ؛ لم تحذفْ هذهِ الألفُ لأَنَّها متحركة"[3].

قد يجتمع في آخر الاسم المنسوب ثلاث علل أو أربع، وذلك إذا كان الاسم ثلاثياً ساكن العين معتل اللام بالياء أو الواو، وليس في آخره تاء نحو: "غزو، ونحو، وظبي، ورمي"، "فالنّسبةُ إليه على لفظه من غيرِ تغيير، نحو: "غَزْويّ"، و"نَحْويّ"، و"ظَبْييّ"، و"رَمْييّ"، لا خلافَ في ذلك؛ لأنّ ما قبلها ساكن، فهي لذلك في حكم الصحيح، تتصرّف بوجوه الإعراب قبل النّسب، فلم تتغيّر كما لم يتغيّر الصحيحُ"[4]، فوقع في آواخر هذه الأسماء عند النّسبة إليها ثلاث علل.

وقد يقع اجتماع لأربع ياءات في الاسم المنسوب، كما "أن يُقال في "أُميّة": "أُميِّيٌّ"[5]، ويذهب سيبويه إلى قوّة الأبنية التي ليس فيها أربع ياءات فهي قوية بذلك، إضافة إلى قوّتها كونها بلام غير معتلة، يقول: "ومن قال: أمييٌّ قال: آييٌّ ورايٌّ بغير همز، لأنَّ هذه لامٌ غير معتلّة، وهي أولى بذلك أنّه ليس فيها أربع ياءات، ولأنَّها أقوى"[6].

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص111.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص356.

[3] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص75.

[4] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص456.

[5] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص456.

[6] سيبويه، الكتاب، ج3، ص351.

بمعنى أنّ التقاء ياءات أربع يُضْعِف البناء تبعا لما ينتج عنّه من الثقل، فهي في الثلاث أسهل وأقوى، وإذا جاز التقاء الأربع ونُطِق بها، كانت الثلاث أكثر استساغة في النطق على الرغم ممّا تحمله من الثقل.

ونجد تأصيلاً لهذه القاعدة في إطار ثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفيّ عند ابن السرَّاج في الأصول، ورد ذلك في قوله: "فإنْ اجتمعتْ أَربعُ ياءاتٍ فإنّما تجدُ ذلكَ في مثلِ النَّسَبِ إلى: أُمَيَّةَ في قَولِ مَنْ قالَ: أُمَيِّيٌّ، هؤلاءِ جَعلوا المشدَّدَ كالصحيحِ؛ لأَنَّهُ قَدْ قَوِيَ، ومنهم مَنْ يقولُ: أُمَوِيٌّ، وَهم الأَكثرُ والأَفصحُ فتحذفُ الياءُ الساكنةُ ويصيرُ مثلَ عَمَويّ"[1].

وفي مسألة إقرار الياء مع ياء النّسبة في "رايي"، نجد ابن الورَّاق يوظِّف الثنائيّة في التَّوجيه، عندما فرّق بين "ياء رَاي" و "ياء رَمَي"، يقول: "فَإِنْ كَانَ آخر الاسْم يَاء وَقبلهَا ألف، فلك فِي النِّسْبَة إِلَيْهِ ثَلاثَة أوجه، وَذَلِكَ نَحْو: راي، تَقول فِي النِّسْبَة إِلَيْهِ: رايِيّ وراويّ ورائيّ، فَمن أقرّ الْيَاء مَعَ النِّسْبَة، فَلأَنَّهَا يَاء يدخلهَا الْإِعْرَاب، فتجري مجْرى الْحُرُوف الصِّحَاح، إِلَّا أَنَّه لَيْسَ فِي قُوَّة (رَمْي)، لأَنَّ (راي) قبل يائه ألف، وَالألف تشبه بِالْيَاءِ، فَيصير إِقْرَارهَا مَعَ يَاء النِّسْبَة كأربع ياءات، فَلذَلِك فَارَقت يَاء (رَمْي)، وَجَاز أَن تقلب واواً وهمزة، فَأَمَّا من قَلبهَا همزَة: فَإِنَّهُ شبهها ب (رِدَاء)، إِذْ كَانَت همزَة منقلبة من يَاء، وَمن قَلبهَا واواً، جعلهَا بِمَنْزِلَة (دَرأ)، وَفِي كل ذَلِك فِرَارًا من الياءات"[2].

قالوا في النّسبة إلى "رَمْي و ظَبْي" رَمْيِيّ وظَبْيِيّ، فاجتمعت ثلاث ياءات، "ولم تستثقل ذلك؛ لأنَّ الياء إذا سكن ما قبلها لم تستثقل"[3]، فتقوى اجتماع الياءات في هذا النَّحو، ولم يكن كاجتماع الثلاث في "رايِيّ"، التي هي بمنزلة اجتماع الياءات الأربع بمقاربة الألف للياء.

وردت مظاهر عدَّة للثنائيّة عند ابن الورَّاق في مواطن خاصة بالنّسبة ومسائلها، فانطلق في توجيهه مستنداً على قواعدها الرَّاسخة في فكره ومؤصِّلاً لها

---

[1] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص312.

[2] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص542.

[3] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص333.

في الفكر الصَّرفيَّ، من ذلك ما جاء في قوله: "فَأَمَّا قَوْلهم: حُبْلَاويّ، فَإِنَّهُم زادوا ألفا قبل ألف التَّأْنِيث، لتصير ألف التَّأْنِيث عُمْدَةَ فَيجب تحريكها، فَإِذا تحرَّكت ألف التَّأْنِيث الممدودة فيزول عَنْهَا حكم السّكُون، فَيجب ثباتها مَعَ يَاء النِّسْبَة، وَصَارَ هَذَا الْوَجْه أقوى من قَلبهَا واواً من غير مُوجب لتحركها، فَلهَذَا صَار هَذَا الْوَجْه أقوى من قَوْلهم: حُبْلَويٌّ"[1].

فابن الورَّاق يذهب إلى تقوية النّسبة إلى "حُبْلَى" بقول: "حُبْلاويّ"، فهو أقوى الوجهين، ذلك "أَنَّه يجوز فِي النّسَب إِلَى مَا آخِره ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة، إِذا كَانَ على أَرْبَعَة أحرف وَجْهَان: أَحدهمَا: أَن تَقول فِي حُبْلَى حُبْلَاويّ، وَفِي دنيا: دُنْياويّ، وَالْوَجْه الثَّانِي: حُبْلَويّ ودُنْيَويّ"[2]، ويجوز الحذف للألف إن "كانت رابعة ساكنًا ثاني ما هي فيه جاز فيها الحذف، وقلبها واوًا، مباشرة للياء، أو مفصولة بألف، كقولك في المنسوب إلى" حبلى" :"حبلي" و"حبلوي" و"حبلاوي""[3].

وينطلق ابن الورّاق في توجيهه من القوَّة التي تكتسبها ألف التأنيث نتيجة لزيادة ألف قبلها في بناء المنسوب، إذ تقوى في هذا بتحركها الذي يُسوّغ قلبها ولزوم ثباتها مع ياء النَّسبة، فتقوى على ألف التأنيث في بناء "حُبْلَويّ".

ويمكننا تأكيد رسوخ ثنائيّة القوَّة والضَّعف واستقرارها في الفكر الصَّرفيّ في معالجة المسائل المتعلقة بباب النَّسبة من مظاهرها الواردة عند ابن يعيش، حيث حضرت الثنائيّة جليَّة في مواطن عديدة، من ذلك ما ورد في توجيهه لبناء النَّسبة للاسم الممدود، يقول: "... فكلٌّ واحد من هذه الأسماء محمولٌ في القلب على ما قبله، وإن لم يَشْرَكه في العلّة، لكن لشَبَهِ لفظيٍّ، فإذَا القلبُ في "حمراويّ" أقوى منه في "علباويّ"، وهو في "علباويّ" أقوى منه في "كساويّ"، وهو في "كساويّ" أقوى منه في "قُرّاويّ"[4].

---

[1] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص537.

[2] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص537.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4، ص1941.

[4] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص640.

اعتمد ابن يعيش في حكمه على أصل الباب في قلب الهمزة إلى الواو، فالأصل أنَّ "ما آخره همزة بعد ألف إن كانت للتّأنيث قلبت واواً...، وإن كانت أصليّة ثبتت على الأكثر، كـ (قرّائيّ)، وإلاّ فالوجهان كـ (كساويّ) و (علباويّ)"[1].

2-5 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في باب التَّرخيم

التَّرخيم من الوجهة الصَّرفيّة تغيّر يطرأ على المبنى في سياق خاص وهو النِّداء، ويُعنى به حذف أواخر الأسماء عند النّداء لغاية في نفس المنادي والغالب فيها التحبُّب أو التودُّد للمنادى، وهو عند النُّحاة "حذف آخر الاسم تخفيفاً؛ أي من غير علّة توجبه سوى التخفيف، وهو جائز في غير المنادى عند الضرورة، وفي المنادى بشروط، وهي أن لا يكون المنادى مضافاً، ولا مضارعاً له، ولا مستغاثاً، ولا مندوباً ولا جملة، ويكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف أو يكون بتاء التأنيث، نحو يا حار، في يا حارث، ويا مرو، في يا مروان"[2].

وثمَّة مواطن برزت فيها ثنائيّة القوَّة والضَّعف في تفسير الرماني (384هـ) لوقوع الحذف في المنادى المرخم بصوره التي ظهر عليها في الاستعمال اللغوي، من ذلك قوله بأنَّ أقوى ما يحذف للترخيم هو "الهاء"، ويقصد تاء التأنيث، يقول: "الذي يجوز في ترخيم ما آخره الهاء حذف الهاء، على أنَّه أقوى من كل ما يحذف للترخيم؛ لأنَّ الهاء، بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فلا يلحق الاسم المُرَخّم بحذفها وَهْنٌ كما يلحق بحذف غيرها، ولا يجوز أن يحذف معها شيء من الزوائد التي قبلها؛ لأنَّها أثبت منها، كما أنَّ الأصلي أثبت من الزائد، ولا يتبع الأثبت ما ليس بأثبت"[3].

يُلحظ في تعليل الرماني لحكمه بقوّة حذف الهاء للترخيم استحضاره لقاعدة قوّة الأصلي وضعف الزائد، وهي من قواعد الثنائيّة الراسخة والأساسية في الفكر الصَّرفيّ، وهي حاضرة ومتأصِّلة في فكره ينطلق منها في تعليله للمسائل الصَّرفيّة

---

[1] ابن الحاجب، الشافية في علمي التَّصريف والخط، ص71.

[2] التهانوي، كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص419-420.

[3] الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص256.

متى لزم الأمر، وقد عبّر عن القوَّة بالأثبت، فالحرف الأقوى يكون ثباته في البناء أكثر من الضعيف.

يجوز ترخيم المنادى المبني إذا كان مؤنثا بالهاء مطلقاً، و"لا يشترط في ترخيمه علمية، ولا زيادة على الثلاثة"[1]، واتَّكأ الرماني على الثنائيّة في تفسيره لجواز ترخيم الثلاثي إذا كان آخره هاء، حيث انطلق في التَّعليل من قوّة الحذف في الهاء الواقعة آخر الأسماء، وظهر هذا في قوله: "ويجوز ترخيم ما هو على ثلاثة أحرف مع هاء التأنيث؛ من قبل قوّة الحذف في الهاء، فلا يقع بالاسم اختلال إذا حذفت؛ لأنَّه يُردّ إلى الأصل المستعمل في النفس، والنظائر، وليس كذلك الحرف الأصلي؛ فلهذا جاز: يا شا ارجني، وياثب أقبلي، في شاة، وثبة، ولم يجز في (عمر): يا عم أقبل؛ لما بيّنا من الفرق بين الهاء، والحرف الأصلي، إذ الأصلي أثبت من الزائد، والزائد الذي بمنزلة ما وقع في حشو الاسم، ودخل في بنيته أثبت من الزائد الذي على تقدير المنفصل منه"[2].

وانطلاقا من قاعدة قوَّة المتحرك وضعف السَّاكن يذهب الرماني في تفسيره للتَّرخيم في نحو: "حَوْلايَا وبردرايا" بقوله: "الذي يجوز في ترخيم ما قبل آخره زائد متحرِّك حذف الآخر فقط، ولا يجوز حذف المتحرِّك؛ لقوّته بالحركة، فلا يتبع وهو حَيٌّ قويٌّ كما يتبع الميت الضعيف بسكونه؛ لأنَّه إنَّما احتمل ذلك الزائد لضعفه من جهة سكونه، فإذا خرج إلى القوَّة بحركته، أو كونه ملحقاً بمنزلة الحرف الأصلي؛ امتنع لقوته أن يتبع، وترخيم (حَوْلايَا) اسم رجل: يا حولاي أقبل، وكذلك (بَرْدريَا): يا بردراي تعال، والفرق بين الزائد الذي قبل الألف، وهو معها بمنزلة حرف واحد، وبين هذا الزائد أنّ الذي يكون معها بمنزلة حرف واحد على حال ضعف يصلح أنْ يتبعها في الحذف، ولا يكون على حال قوّة، فيقوم بنفسه، ولا يكون معها بمنزلة حرف واحد، فالألف في (حَوْلايَا) بمنزلة الهاء في (دَرْحايَة) في الامتناع أن تكونا بمنزلة حرف واحد، وأمَّا الهاء فلأنَّها لا تكون- أصلا- مع ما قبلها بمنزلة حرف

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص421.

[2] الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص256.

واحد، وأمَّا الألف؛ فلأنَّ الزائد الذي قبلها قويٌّ بالحركة، فقد امتنع عليها أنْ يكون معها بمنزلة حرف واحد"[1].

يُسقط الرماني مفهوم القوَّة والضَّعف عند تفسيره لمسائل الترخيم، ويعقد موازنة بين الزوائد على هذا الأساس، فليست الزوائد في أواخر الكلمات متساوية في الثبات والحذف، وهي مسألة صرفيّة نظر فيها النّحاة في أبواب التَّكسير والتَّصغير والنّسبة، واهتموا بها في باب الترخيم.

و"الذي يجوز في ترخيم الاسم الذي آخره زائدان زيدا معاً حذفهما معاً كما زيدا معاً، ولا يجوز أن يُحْذَف الآخر منهما فقط، لأنَّهما لما اصطحبا في الثبوت على اللزوم، اصطحبا في الحذف على اللزوم، وتقول في ترخيم (عثمان): يا عثم أقبل، وفي (مروان): يا مرو، وفي (أسماء) يا أسم أقبلي"[2]، "وكلُّ زائدين زيدا معاً فالأول منهما ساكن، وكل زائدين لم يزدادا معاً؛ فإنَّ الثاني يتعاقب على الأول كتعاقب الهاء على: أرطاة، وأرطي"[3].

والألف الأخيرة في "حَوْلايَا وبَرْدرايَا" ليست كالألف التي قبل الياء؛ "لِأَنَّهُمَا لم يزادا مَعًا بل الأَخِيرَة جَاءَت للتأنيث بعد مَا كَانَت الأولى للإلحاق"[4]، ولمّا كان الزائد قبل الأخير متحركاً تقوّى بالحركة وتمكّن في الاسم، والمتحرك أقوى من الساكن، فامتنع بذلك عن الحذف، والألفاظ من نحو: "حَوْلايَا وبَرْدرايَا" لحقتها ثلاث زوائد ليست متساوية في ثبوتها، ويكون ترخيمها في مذهب البصريين بحذف الحرف الأخير فقط، ولا يحذف ما قبله لقوّته في الحركة، فهو متحرك قوي ولا يلحق القوي الضعيف، وإنّما يقتصر الحذف على الحرف الأخير حملاً على حذف الهاء، التي هي أقوى ما يحذف في الترخيم، ذلك أنّه لمّا شابهت الألف في آخر هذه الأسماء الهاء وكانت بمنزلة اسم ضم إلى اسم قوي فيها الحذف دون غيرها.

---

[1] الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص306.

[2] الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص295.

[3] الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص296.

[4] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص86.

إنَّ المتحرك يحظى بقوّة ليست للساكن، وتمثل هذه القوَّة العلّة في ثبات الحرف عند الترخيم، ولذلك لا تحذف الواو الثانية في "عَطَوَّد"[1] إذا رُخم لقوّتها في الحركة، كما لاتحذف عند التَّصغير، "وإذا صغرت عَطَوَّداً، فعند سيبويه تحذف الواو الأولى، لأنّهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى"[2].

وقد قدَّم الصَّرفيون عللاً أخرى في هذا النَّحو، جميعها تؤدي إلى قوّة يكتسبها الحرف داخل اللفظ وتمنع من حذفه عند الترخيم، كأن يكون الزائد للإلحاق أو أن يكون بدلاً من عين، يقول ابن أثير: "إذا كان قبل آخر الاسم الصّحيح حرف مدّ زائد ساكن؛ حذفت الأصليّ، والزّائد في التّرخيم، إن كان الباقي ثلاثة أحرف فصاعدا، نحو" منصور"، و" عمّار"، و" مسكين" تقول: يا منص، و: يا عمّ، و: يا مسك، وقد خرج من هذا الحكم أسماء معدودة، نحو" سنّور"، وبرذون"؛ لأنّ" الواو" للإلحاق، وأمّا نحو "عَطَوّد"، فقويت" الواو" بالحركة؛ فأشبهت الصّحيح، فأمّا نحو" مختار" فإنّه لم يحذف منه الألف؛ لأنّها منقلبه عن عين الكلمة"[3].

تظهر الأمثلة في هذا المبحث – وإن قلَّت– مدى شيوع مظاهر الثنائيّة في المعالجات الصَّرفيّة، ومدى اعتمادها للتوجيه والانطلاق منها عند التَّعليل الصَّرفيّ، فهي متَّسعة وبيّنة الأثر في أغلب الأبواب والمسائل.

2-6 مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في قضية "تغيُّر اللّفظ واختلاف بالمعنى"

إنَّ مسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى مسألة متجذِّرة في الدِّرس اللغويّ منذ نشأته، وقد شغلت هذه القضية حيزاً واضحاً ومهماً في الفكر اللغويّ، وإنَّما كان ذلك نتيجة لإدراك علماء اللغة لوظيفة اللغة الأسمى والأهم، وهي التعبير عن الأغراض

---

[1] العَطَوَّد: الشديد الشاق من كل شيء، وهو أيضاً السريع من المشي.

[2] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص253.

[3] ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك (ت 606هـ)، البديع في علم العربيّة، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط1، 1420هـ، ج1، ص417.

والمقاصد، فناقشوا في أبواب عديدة كيفية وضع الألفاظ والدوافع الدلالية لذلك، وتحدثوا عن ارتباط الألفاظ بالمعاني التي تؤدِّيها، فتنبهوا بذلك لقضية تخصيص المعنى الحاصل نتيجة لتغيُّر لفظ ما، سواء كان هذا التغيُّر من جانب المكونات الصَّوتية التي يتشكَّل منها اللفظ، أو من جانب انتقاله من وزن إلى وزن آخر بزيادة أو نقصان لشيءٍ من حروفه المكوِّنة لمبناه الصَّرفيّ، ممَّا دفعهم لإقامة العلل المؤكدة لعلاقة الدال بالمدلول، والتي سعوا من خلالها لإثبات العلاقة الوثيقة القائمة بين اللغة والعقل.

وقد رسخت فكرة العلاقة بين المبنى والمعنى، أو بين الدال والمدلول في الفكر الصَّرفيّ عند علماء اللغة، فأخذوا ببناء توجيهاتهم على هذا الأساس، من ذلك ما نجده عند سيبويه في قوله: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النَّزْوان، والنَّقْزان؛ وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العَسَلان والرَّتَكان...، ومثل هذا الغَلَيان؛ لأنَّه زَعْزَعة وتحرك، ومثله الغَثَيان؛ لأنَّه تجيش نفسه وتثورٌ، ومثله الخَطَران واللَّمَعان؛ لأنَّ هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللَّهَبان والصَّخَدان، والوَهَجان؛ لأنَّه تحرك الحر وثؤوره، فإنَّما هو بمنزلة الغَلَيان"[1].

وما يُعنى به هذا المبحث هو التماس ثنائيّة القوَّة والضَّعف في توجيهات اللغويين لمسألة علاقة المبنى بالمعنى، وقد برزت الثنائيّة في جانبين من الجوانب المتعلقة بهذه المسألة.

يتمثَّل الجانب الأول في إشارات العلماء إلى العلاقة القائمة بين الأصوات بصفاتها المتباينة والمتفاوته في قوّتها وضعفها، وتقلباتها داخل البنى الصَّرفيّة، وبين الدِّلالات التي تؤدِّيها هذه البني، إذْ تختلف الدِّلالات والمعاني تبعاً للدَّور الفاعل الذي يؤدِّيه الصَّوت داخل البنية، أو يمكن القول إنَّ دلالة اللفظ تتغيَّر بتغيُّر أو تبدُّل مكوَّن من مكوناته الصَّوته، من ذلك ما نجده عند ابن جنّي الذي أكثر من إشاراته إلى أثر الأصوات في الدِّلالة، وذلك في دراسته لظواهر الإبدال الذي يقع بين الأصوات في اللفظ، إذْ يتولَّد عن هذه الصورة من الإبدال دلالات جديدة، بينها فروقات دقيقة تميِّز

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص14.

المعنى وتخصُّصه، وقد أشار ابن جنيّ إلى رؤيته هذه بقوله: "فأمَّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنَّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره"[1].

ويُفهم من قول ابن جنّي مدى إيمانه في تأثير الأصوات في المعنى، فهي على سمت الأحداث، وقد دعّم رأيه مستدلا بعدد من الأمثلة الدَّالة على عمق تأمله ونظرته الثاقبة لأسرار اللغة وخفاياها، ومن هذه الأمثلة ما أشرتُ إليه مسبقاً في مبحث الإبدال، "من ذلك قولهم: خَضَمْ وقَضَمْ، فالخَضْمُ لأكل الرطب كالبِطِّيخ والقِثَّاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقَضْمُ للصلب اليابس نحو: قَضَمَت الدابة شعيرها ونحو ذلك، وفي الخبر قد يدرك الخَضْم بالقَضْم، أي: قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف"[2]، "ومن ذلك قولهم: النَّضْح للماء ونحوه، والنَّضْخُ أقوى من النَّضْح، قال الله سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ (الرَّحمن، آية: 66)، فجعلوا الحاء – لرقَّتها– للماء الضعيف، والخاء – لغلظها– لما هو أقوى منه"[3].

إنَّ لصفة التفخيم التي تميّز صوت الخاء في كلمة (نَضَخَ) عن صوت الحاء المرقَّق في كلمة (نَضَحَ) دور في تقوية معناها، كما تقوّى صوت الخاء كذلك باستعلائه على صوت الحاء، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الخفيف، والخاء لقوتها لما هو أقوى، فاكتسبت اللفظة قوتها الأدائية في التعبير عن المعنى، من قوّة الصِّفات المميزة للخاء.

ومنه أيضاً تفسيره للفروق الدلالية في كلمات من نحو: "الوَسِيلَة والوَصِيلَة، والخَذَا والخَذَأ، وجَفَا وجَفَأ، وصَعَد وسَعِدَ، وسَدّ وصَدّ، والقَسْمُ والقَضْمُ"[4].

إنَّ لفظتي الوسيلة والوصيلة بمعنى واحد، إلا أنَّ إحداهما أقوى من الأخرى في الدلالة؛ إذ إنَّ الوسيلة أخصّ من الوصيلة، "وتوسّل إليه بوسيلة إذا تقرّب إليه

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص159.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص159.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص160.

[4] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص162.

بعمل، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ (الإسراء: 57)، والوسيلة إلى الله هي مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحرّي مكارم الشريعة وهي كالقربة، والوصل جاءت بلفظ الوصيلة في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلاَ سَآئِبَةٍ وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ﴾)المائدة: 103)" [1]، والصاد أقوى صوتاً من السين لما فيها من الاستعلاء المتمثِّل بصفة الإطباق، في حين أنَّ السين يتصف بالهمس ممَّا يجعله أضعف من الصاد، وهما صوتا صفير، لكن جعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف[2]، والذي أعطاها هذه القوَّة هو ملمح التفخيم للصاد.

وفي كلمتي (سعد، وصعد) نجد أنَّهم جعلوا الصاد لأنَّها أقوى؛ "لما فيه أثر مشاهد وهو الصعود في الجبل ونحو ذلك، في حين جعلوا السين لضعفها لما لا يشاهد حسّاً، وهكذا عملت اللغة على اختيار الأصوات متناغمة مع ما تشير إليه من دلالات، فجعلوا الصاد لقوّتها مع ما يشاهد من الأفعال الصعبة؛ لأنَّ الصاد تمتاز بصفة الاطباق الذي يفيد التفخيم، وكان للسين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين، فصفة الهمس التي تتصف بها السين يتناسب مع الدلالة التي تحملها هذه الكلمة، فالدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية"[3]، وهذا ينطبق على ثنائيات من نحو: (سد وصد)، و(حسر وحصر)، و(قَسَمَ وقَصَمَ)، فيكون المعنى الذي تحمله الكلمات بصوت الصاد، أشد وأقوى من المعنى الذي تحمله بصوت السين، ودافع القوَّة هو التفخيم الذي ميز صوت الصاد عن السين.

إنّ اختلاف الحرف الواحد في لفظتين يؤدِّي إلى اختلاف دقيق في المعنى الذي يؤدِّيه اللفظ، وهو اختلاف ناتج عن قوّة الصوَّت المبدل أو ضعفه، فالأصوات

---

[1] خريوش، عبد الرؤوف، دور الملامح التمييزية في فهم الأصوات، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 12، عدد 2، 2015م، ص184.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص160.

[3] خريوش، دور الملامح التمييزية في فهم الأصوات، ص189.

تابعة للمعاني ومتى قوي المعنى قوي اللفظ، ومتى ضعف المعنى ضعف اللفظ، وتنطبق هذه النظرية على العديد من الثنائيات اللفظية في اللغة من مثل: (الرجس والرجز، دعّ ودفع، أزّ وهزّ، وحل وسل وجل، ودلّ وذلّ وزلّ، وطل وظل وضلّ، وطلّ وغلّ وقلّ وفلّ وكلّ)[1] وغيرها من البنى اللغوية، وقد عبر السيوطي عن هذه الحالة في اللغة بقوله: "فانْظر إلى بديع مناسبةِ الألفاظ لمعانيها، وكيف فَاوَتَت العربُ في هذه الألفاظ المُقْتَرنة المتقاربة في المعاني، فجعلت الحرفَ الأضْعف فيها والألْين والأخْفَى والأسْهل والأهْمس لِمَا هو أدْنى وأقل وأخف عملا أو صوتاً، وجعلت الحرفَ الأقْوى والأشدّ والأظهر والأجهر لِمَا هو أقوى عملاً وأعظم حِسّاً"[2].

وتبدو من هذا الرؤية الفنولوجية عند علماء اللغة من خلال تحليلهم للملامح التمييزية للفونيمات، حيث تؤدي عملية إبدال الفونيمات أحيانا إلى فروق دلالية ناتجة عن اختلاف الملامح الخاصة لكل منها، كالتفخيم والترقيق، والجهر والهمس، والانفجار والاحتكاك، وهي من تمثل جانباً من الدراسات اللسانية الحديثة التي عمدت إلى فهم الفروقات بين ثنائيات الكلمات التي اختلفت فيما بينها في صوت واحد، ويظهر منهج السّلف في معالجتهم لهذه الظاهرة مدى اعتماد ثنائيّة القوَّة والضَّعف بشكل يثبت أصالتها في الفكر الصَّرفيّ، وقوَّة الارتكاز عليها في التحليل.

أمَّا الجانب الثاني الذي برزت فيه مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّوجيه الصَّرفيّ لمسألة علاقة المبنى باختلاف المعنى، فهو المتعلِّق بفكرة زيادة المبنى وما تؤدِّيه من زيادة في المعنى، فكلَّما زاد عدد الحروف المكوّنة للبنية الصَّرفيّة زاد المعنى، ودلَّ على فرع جديد للمعنى الأول الذي كانت تؤديه البنية قبل الزيادة، ولا شك بأنَّ البنية الصَّرفيّة تعدُّ من أهم العناصر الفاعلة في إنتاج المعنى، ويعود هذا للدور الكبير الذي تؤدِّيه الأبنية الصَّرفيّة بأوزانها المختلفة من معانٍ ودلالات متباينة فيما بينها.

إنَّ البناء يتغيَّر ويتحوَّل من وزن إلى آخر، وينتج عن هذا التغيُّر دلالة جديدة في المعنى، وقد وضَّح علماء اللغة هذه الفكرة وفسَّروا ظواهرها انطلاقاً من ثنائيّة

---

[1] انظر: خريوش، دور الملامح التمييزية في فهم الأصوات، مجلد 12، عدد 2، ص187.

[2] السيوطي، المزهر في علو اللغة وأنواعها، ج1، ص44.

القوَّة والضَّعف، من ذلك ما نجده عند ابن جني في توجيه للزيادة الطارئة على عين الجذر وأثرها في المعنى، ومنها الزيادة في ما كان على "فعل و فعَّل"، وإنّما تكمن القوَّة التي تحملها الزيادة في بناء "فعَّل" في تكثير المعنى وتكثيفه، والتكثير من المعاني التي ذكرها الصَّرفيون لهذا البناء[1]، كما في: "كَسَرَ وكَسّر وقَطَع وقطّع..." يقول: "ومن ذلك أنَّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق، وذلك أنّهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنَّها واسطة لهما ومكنوفة بهما، فصارا كأنَّهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها"[2].

فابن جنيّ يرى أنَّه ثمَّة زيادة وقوّة تحصل في دلالة الفعل على الحدث نتيجة لتضعيف عين الجذر، وإنَّما وقع التضعيف على العين لأنَّها الأقوى يقول: "فلمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوّة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صرصر وحقحق، دليلاً على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعّفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعَّف أن يجيء في آخرها وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوّة الفعل، فهذا أيضًا من مساوقة الصيغة للمعاني"[3].

وربما يظن الباحث أنَّه ثمة تناقض أو اضطراب في مذهب ابن جني في اعتباره العين أقوى من الفاء، في حين ذكر في مواضع أخرى أنَّ الفاء أقوى من العين، إلا أنّ هذا الظن يزول عند تفهم قواعد الثنائيّة التي انطلق منها ابن جني في مواضعها، فهي قاعدة تختلف من باب إلى آخر، فالعين أضعف من الفاء في باب المعتل وهي قاعدة صالحة للإجراء عند توجيه مسائل الإعلال والقلب والحذف في المعتل، فالعين ضعيفة لمّا كانت أكثر عرضة لهذه التغيُّرات، والفاء قويت بقلة تعرضها للإعلال مقارنة مع العين واللام، بينما كانت اللام الأكثر ضعفاً لشدة

---

[1] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج1، ص198.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص157.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص157.

إعلالها، أمَّا في باب المعنى فالعين قوية؛ لأنَّها تمثل مركز المعنى في اللفظ، فإذا قويت بالتضعيف أو التكرير زادت المعنى تكثيفاً وقوّة؛ لأنَّها تحمل أثر قوَّة هذه الزيادة اللفظية فتؤديه في الدلالة.

ولذلك يذهب ابن جنّي إلى توجيه تكرير العين في باب "فَعل وافْعَوعَل" في ألفاظ من نحو: "خَشُنَ واخْشَوشَنَ، وغَدَنَ واغْدَودَنَ، وخَلَقَ واخْلَولَقَ"، إلى أنَّ تكرير العين مع زيادة الواو كان لأجل تقوية المعنى، ويقول في هذا: "فمعنى خَشُنَ دون معنى اخْشَوشَن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخْشوشَنوا، وتَمَعْددوا: أي اصلبوا وتناهوا في الخشنة"[1]، وقد كَثُر وزن افْعَوعَل في قصد التكثير والمبالغة[2]، وهي دلالة تتضمن قوّة لا يتضمنها بناء فَعَلَ المجرد، وقد جعلوا "قوّة اللفظِ لقوّة المعنى وخصُّوا بذلك العين لأنَّها أقْوَى من الفاء واللام إذ هي واسطة لهما ومكنوفةٌ بهما فصارا كأنَّهما سِيَاج لها ومَبْذولان للعَوارِض دونها ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها"[3].

ويؤكِّد ابن جنّي مذهبه في قوّة العين في الدِّلالة على المعنى مقارنة مع الفاء واللام بقوله: "فعلمت أنَّ تكرير المعنى في باب: صَمَحْمَح "إنَّما هو للعين"، وإنْ كانت اللام فيه أقوى من الزائد في باب: افْعَوعَل وفَعَوعَل وفَعَيعَل وفَعَنْعَل؛ لأنَّ اللام بالعين أشبه من الزائد بها، ولهذا أيضًا ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة، نحو: عتلّ وصملّ وقمدّ وحزقّ، إلا أنَّ العين أقعد في ذلك من اللام، ألا ترى أنَّ الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعف ولا يؤكّد تكريره إلا بالعين، هذا هو الباب، فأمَّا اقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ، فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأنَّ ذا إنَّما ضعف للإلحاق، فهذه طريق صناعية، وباب تكرير العين هو طريق معنوية، ألا ترى أنَّهم لمَّا اعتزموا إفادة المعنى توفروا عليه وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه فقالوا: قطَّع وكسَّر تقطيعًا وتكسيرًا، ولم يجيئوا بمصدره على مثال فعللة فيقولوا:

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص268.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص460.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص42.

قطعةً وكسرة، كما قالوا في الملحق: بيطر بيطرة، وحوقل حوقلة، وجهور جهورة"[1].

فمذهب ابن جنّي في مسألة زيادة المبنى وأثرها في قوّة المعنى يرتكز على تضعيف العين أو تكريرها وهي الباب، وحتى لو حدث التكرير أو التضعيف للام تبقى العين أقعد في ذلك، "وقد أتبعوا اللام في باب المبالغة العين، وذلك إذا كرّرت العين معها في نحو: دَمَكْمَك وصَمَحْمَح وعَرَكْرَك وعَصَبْصَب وغَشَمْشَم، والموضع في ذلك للعين"[2]، ونجده كذلك يفرِّق بين الغرض من الزيادة ليستدل على قوّة مذهبه، فتضعيف العين في "فعّل" وتكريرها في "افعوعل" طريقه المعنى، أي أنَّ الغرض منه كان إحداث القوَّة والزيادة في المعنى، أمّا الزيادة في نحو: "اسْحَنْكَك" فطريقها صناعية؛ لأنَّها كانت للإلحاق وليس من أجل تأكيد المعنى وتقويته.

وقد يكون التغيُّر في الصيغة بزيادة تحدث للمبنى، كما في: "وفى وأوفى"، و"فتن وأفتن"، ويفسّر ابن جنّي هذه الزيادة الطارئة على جذر الفعل بزيادة القوَّة في المعنى للفظ[3].

إنَّ ابن جنيّ يرى في زيادة الهمزة في "أَفْعَلَ" بعداً دلالياً يكمُن في تقوية المعنى، إلا أنَّ آراء اللغويين لم تتفق في هذا، فسيبويه كان قد أشار إلى أنَّ البنائين "فَعَلَ" و "أَفْعَلَ" كثيراً ما يردان بالمعنى نفسه، يقول: "وقد يجيء فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ المعنى فيهما واحد، إلا أنَّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على فَعَلْتُ، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفْعَلَتُ، كما أنَّه قد يجيء الشيء على أَفْعَلْتُ لا يستعمل غيره، وذلك قَلَتَه البيع وأقْلَتَه، وشَغَلَه وأشْغَلَه، وصرَّ أذنيه وأصرَّ أذنيه وبَكَرَ وأبْكَرَ، وقالوا: بكر فأدخلوه مع أبْكَرَ وبَكَرَ كأبكر، فقالوا أبْكَرَ كما قالوا: أدْنَفَ الرجل فبنوه على أفعل، وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دَنَفَ"[4].

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص158.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص157.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص218– ص219.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص61.

وقد يكون الاختلاف بين الصيغتين متأتياً من الاختلاف اللهجي للقبائل العربيّة، وهو ما يراه بعض اللغويين المحدثين؛ إذا يؤثر أسلوب الحياة الاجتماعية على الطبيعية النطقية للفرد، فالبدو يميلون إلى السرعة والعجلة، ولذلك يميلون لاستعمال "أفْعَلَ"، في حين يميل أهل الحضر لاستعمال الصيغة المجردة "فَعَلَ"[1]، ومنهم من يرى أنَّ الصيغتين من الصيغ الاختيارية أو البديلة، وهي تعني أنَّ اللغة تتيح لأبنائها أنْ يستعملوا الصيغتين، وأنْ يجمعوا بينهما في تركيب واحد[2]، ويسوغ ويسوغ هذا الرأي مسألة ورود الصيغتين في التركيب الواحد، وله نظائر في الشِّعر العربيّ منها بيت لبيد، الذي جمع فيه بين صيغتي "سَقَى وأسْقَى":

سَقَى قَـوْمي بنـي مَجْـدٍ، وأسـقَى نُمَيـراً والقَبائـلَ مِـنْ هِـلالِ[3]

وبيت طفيل الغنوي:

أمَّا ابن طَـوْقٌ فَقَـدْ أَوْفَـى بِذِمَّتِـهِ كَما وَفَى بِقلاصِ النَّجْمِ حاديهـا[4]

وقد حكم ابن جنيّ على النمط الاستعمالي في بيت طفيل بقوله: "لغتان قويتان"[5]، وإنّما يدلُّ حكمه على أنَّ كثيراً من حالات زيادة الهمزة في بناء "أفْعَلَ" ليست ذات قيمة دلالية، بقدر ما هي أنماط استعمالية متاحة في اللغة.

ومن أنماط الزيادة التي تمَّ تفسيرها استناداً على مبدأ الثنائيّة ما يقع في باب "فَعَلَ وافْتَعَلَ"، "نحو قَدرَ واقْتَدَرَ، فاقْتَدَر أقوى معنى من قولهم: قَدرَ، كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس، قال الله سبحانه: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ (القمر: 42)؛ فمقتدر هنا أوفق من قادر؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ، وعليه –

---

[1] الجندي، أحمد علم الدين، دراسة في صيغتي فَعَلَ وأفْعَلَ، مجلة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، العدد (40)، 1977، ص109–110.

[2] عبابنة، يحيى، بنية الفعل الثلاثي في العربيّة والمجموعة السامية الجنوبية، دراسة مقارنة في الأصول الفعلية، أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ط1، (د.ت)، ص162.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص371.

[4] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص319.

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص319.

عندي– قول الله –عز وجل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: 286)، وتأويل ذلك أنَّ كَسْب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر، وذلك لقوله –عزَّ اسمه: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا﴾ (الأنعام: 160)؛ أفلا ترى أنَّ الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها، صغر الواحد إلى العشرة ولما كان جزاء السيئة إنَّما هو بمثلها، لم تحتقر إلى الجزاء عنها، فعلم بذلك قوَّة فعل السيئة على فعل الحسنة؛ ولذلك قال – تبارك وتعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۞ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (مريم: 90، 91)، فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عظم قدرها، وفخم لفظ العبارة عنها، فقيل: لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، فزيد في لفظ فعل السيئة، وانتقص من لفظ فعل الحسنة"[1].

إنَّ بناء "افتعل" أقوى في معناه من "فعل"، ومن معانيها التي ذكرها ابن عصفور (ت669هـ) التصّرف والاجتهاد، وهو ما قصده ابن جنّي، فقول "اكتسب" يعني تصرَّف واجتهد في الاكتساب، أمَّا "كسب" فتعني أصاب مالاً[2].

وهذا يعني أنَّه لا بدَّ من وجود معنيين متقاربين في هذا النَّحو، إلا أنَّ أحدهما يزيد على الآخر قوَّة وعمقاً، نتيجة للزيادة الطارئة على المبنى، أو أنّه يحتمل تخصيصاً أو تفريعاً لا نجده في اللفظ قبل الزيادة، ويسوّغ ابن جنّي فكرته هذه ليعطيها طابعاً منطقياً بقوله: "فإذا كانت الألفاظ أدَّلة المعاني، ثمَّ زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به، وكذلك إنْ انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له، وأكثر ذلك أنْ يكون ما حدث له زائدًا فيه، لا منتقصًا منه"[3].

ونلحظ أيضاً مظاهر للثنائيّة في باب المعنى وعلاقته بالمبنى عند الزَّمخشري، فقد انطلق منها في توجيهه للقراءات في عدد من المواضع، ليدل بذلك على استقراها

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص268.

[2] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج1، ص202.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص271.

في فكره الصَّرفيّ، من ذلك قوله عن الدور الذي أدته الزيادة في بناء "فَاعَلَ" من "فَعَلَ"، فهو يرى أنَّ للزيادة دور في تقوية المعنى المراد، "وقرأ قتادة: كَاشَفَ الضرَّ"[1] على فَاعَل بمعنى فَعَل، وهو أقوى من كَشَفَ؛ لأنَّ بناء المغالبة يدلُّ على المبالغة"[2]، والمبالغة والتكثير من معاني القوَّة التي ذكرها العلماء لصيغة "فَاعَلَ" الفعليّة، "كما في قول علي ﷺ: "كاشَفْتُكَ الْغِطَاءاتِ"، وقولك: عاودته، وراجعته، قوله "بمعنى فَعَلَ" يكون للتكثير كَفَعَّلَ، نحو "ضَاعَفْتُ الشئ"، أي: كثَّرت أضعافه كضَعَّفْتُه، و"نَاعَمه الله" كنَعَّمه أي كثَّر نَعْمَتَهُ بفتح النون"[3].

وربَّما لا تحمل الزيادة الطارئة على المبني قوّة زائدة على المعنى، لكنَّها تؤدي إلى زيادة في القوَّة الصَّرفيّة أو البنائية للفظ، من ذلك مثلاً ما ورد في تفسير دخول الهاء على المبنيات التي يكون ما قبل آخرها ساكن نحو: "وبهداهم اقتده"، ودخول الهاء كان لنقص حصل باللفظ نتيجة التقاء الساكنين عند الوقوف عليه، فضعف بذلك، جاء في شرح الكتاب: "ودخول الهاء عليها أقوى من دخولها على ما قبل آخره متحرِّك؛ لأنَّ ما آخره ساكن إذا وقف عليه اجتمع ساكنان فيجتمع نقصان البناء ونقصان تسكين المتحرِّك فأدخلوا الهاء لبيان الحركة"[4].

إنَّ اجتلاب هاء السكت في أغلب المواضع إنَّما كان لغرض تقوية البنية الصَّرفيّة للفظ، دون أن تحمل زيادتها أيّ قيمة دلالية، ولذلك وجب زيادتها على بناء فعل الأمر إذا أسند إلى الضَّمير المسستر نحو:" قِه، لِه، عِه"، وذلك لمَّا كان الباقي من الفعل حرفاً واحداً وهو العين[5].

ومن حالات زيادة المبنى لغرض التقوية البنائية للفظ في اللغة زيادة هاء التأنيث، جاء عن المُبَرّد في باب "الأسماء التي وقعت على حرفين" قوله: "فأَمّا مَا

---

[1] النَّحل: 54.

[2] الزَّمخشري، الكشاف، ج2، ص611.

[3] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص98-99.

[4] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص418.

[5] ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرَّحمن (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1980م، ج4، ص307.

جاءَ على حرفين ممّا فِيهِ هاءُ التأْنيث، فَهُوَ أَكثرمن ذَا، نَحْو سَنة وشِية وعِدة وثُبَة وقُلَة ورِية، وَذَاكَ لأَنَّ الهاءَ لمّا اتَّصلَت بِهِ قوي، فضارع مَا كَانَ على ثَلَاثَة، وكَانَ بالهاءِ أَثبت من ابْن واست واثنين؛ لأَنَّ أَلف الْوَصْل يحذفها الْوَصْل ويحذفها تحرُّك مَا بعْدهَا، وَذَلِكَ فِي التَّصغير (كبنيّ)، وَتَخْفِيف الْهَمْز، كَقَوْلِك فِي اسأَل سَلْ، وَفِي التَّشْدِيد، وَهُوَ قَوْلك اردُدْ ثمَّ تَقول رُدَّ إِن شِئْت، فأَمّا رُدّا أَو رُدُّوا فحذفها لَازم للُزُوم الإِدغام، وهاءُ التأْنيث إِنَّما تذْهب فِي التَّرْخِيم وَفِي النّسَب؛ لأَنَّه عوض مِنْهَا وَقد يردّ فِي النّسَب بعض مَا يذهب مِنْهُ الهاءُ"[1].

يتَّضح من كلام المُبرَّد حضور مفهوم القوَّة والضَّعف في فكره عند توجيهه للبنى الصَّرفيّة وتفسير ظواهر الزيادة فيها، فاللفظ من بنات الحرفين يكون أقوى بضم هاء التأنيث إليه، والهاء تُزاد للاسم كما تُزاد همزة الوصل، إلّا أنَّ الهاء أقوى لقوَّة تمكنها في الاسم، وكثرة الحذف الذي يقع في ألف الوصل.

---

[1] المُبَرِّد، المقتضب، ج2، ص242.

الفصل الثالث

الأُصُول والضَّوابط لثنائيّة القوَّة والضَّعف في الفكر الصَّرفيّ

لمّا كانت الغاية من الدِّراسة الصَّرفيّة كشف العلل والأسباب الكامنة وراء الظواهر الصَّرفيّة، اهتدى علماء اللغة إلى مجموعة علل فسروا بها تلك الظواهر، ومنها القوَّة أو الضَّعف، فقد لاحظوا عند دراستهم للبنى الصَّرفيّة حدوث التغيُّرات والتقلبات التي يظهر عليها اللفظ، وأدركوا وجود بعض العلل، وحاولوا الكشف عن النظام الذي يُسيّر هذه التغيُّرات ويضبطها، فلا بدَّ من قوانين تحكم التقلبات الصَّرفيّة للألفاظ، ومن هذه القوانين كانت ثنائيّة القوَّة والضَّعف.

رسخت هذه الثنائيّة ونمت وتطوّر توظيفها في بناء التَّوجيهات للمسائل الصَّرفيَّة، ومثَّلت أداة فاعلة في التحليل والتَّعليل، حيث أمكن من خلالها الكشف عن طبيعة الضوابط التي يحتكم إليها تركيب المكونات الصّوتيّة للفظ، وأسهمت في تفسير الكثير من الظواهر، فشكَّلت بذلك ثنائيّة القوَّة والضَّعف مظهراً في الفكر الصَّرفيّ وجزءاً ملازماً للتحليل الصَّرفيّ.

كشفت مظاهر الثنائيّة الشائعة في مصنفات النُّحاة عن بذورها في الفكر النَّحويّ منذ نشأته، حيث كان الاعتماد عليها جلياً واضحاً، ولحظنا توسُّع سيبويه في استعمال مصطلح القوَّة أو الضَّعف أثناء توجيهه لمسائل الصَّرف، وبذلك حظيت الثنائيّة بمكانة بارزة في مواضع شتَّى في الأبواب الصَّرفيَّة من الكتاب، وقدَّم سيبويه من خلالها أسساً وأصولاً أورثها من جاء من بعده من العلماء، وعند إحصاء استعمالات مادة (ق و ي) ومادة (ض ع ف) في الكتاب نجدها على النحو التالي:

ورد لفظ "قوي" (15) مرَّة، ولفظ "قوة" (25) مرَّة، و"أقوى" (61) مرَّة، وورد لفظ "ضعف" (17) مرَّة، ولفظ "ضعيف" (26) مرَّة، و"أضعف" (15) مرَّة.

وهذا الإحصاء دليل على حضور الثنائيّة في الفكر الصَّرفيّ لدى سيبويه الذي أضاء الطريق وأرسى الدعائم الأولى لها، واستمر حضورها وتزايد توظيفها لدى العلماء الذي تلقفوا الثنائيّة وعملوا على تطويرها وتمكين ثوابتها ومنطلقاتها في سبيل تأصيل الضوابط الخاصة فيها، لتغدو بعد ذلك سمة راسخة في الفكر الصَّرفيّ بعد تبنِّي المتأخِّرين لها واعتمادهم عليها في التَّوجيه والتَّعليل للمسائل الصَّرفيَّة.

يمكن القول: إنَّ ثنائيّة القوَّة والضَّعف فكرة ذهنيّة انحدرت من فكرة عميقة وضاربة الجذور في التاريخ الفكريّ النَّحويّ وهي فكرة الازدواج الثنائيّ المتضاد، التي يمكن تعريفها في ميدان الدِّراسة اللغويّة بأنَّها نظرة في التَّوجيه والتَّعليل اللغويّ تقوم على شقين أساسيين، يمثِّلان زوجاً من المبادئ المُعِيْنَة للدراسة، من حيث التفسير والتَّعليل وتحديد الأصول والضوابط اللغويّة، أو بناء القواعد والأحكام، والقوَّة والضَّعف هما طرفان لا يُحتمل وجود لأحدهما دون الآخر، وكلٌّ منهما يرتبط بالآخر بعلاقة تكامليّة تسوُّغ وجوده ، فلا قوَّة إلا ويقابلها ضعف أوالعكس. وترتبط ثنائيّة القوَّة والضَّعف بثنائيات أخرى في الفكر النَّحويّ من أبرزها – بحسب معطيات الدِّراسة – ثنائيّة الأصل والفرع، وثنائيّة اللفظ والمعنى، والخفّة والثّقل، والصحيح والمعتلّ، وهذه الثنائيات يمكن اتخاذها عوامل مساعدة لصوغ الضوابط والمعايير الخاصة بالقوَّة والضَّعف.

ومن خلال هذه الصِّلة – التي تربط بين الأصول والثنائيات الأساسيّة في الفكر اللغويّ– وبين ثنائيّة القوَّة والضَّعف يمكن استخلاص أهم الأصول والضوابط للثنائيّة على النَّحو التالي:

3-1 ضوابط القوَّة والضَّعف في القياس والسَّماع

عند اعتماد أصلي السَّماع والقياس آلت الدِّراسة إلى استخلاص عدد من الضوابط التي اعتمد عليها الصَّرفيون عند استعمالهم للثنائيّة ومن أهمها:

1- **إنَّ ما كان على القياس فهو قويٌّ وإن قلَّ في السَّماع**، وهذا ضابط من ضوابط الثنائيّة نجده عند ابن جنيّ، وقد أصلَّ له في باب: "ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[1]، يقول: "هذا موضع شريف، وأكثر النَّاس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامّة، والتَّساند إليه مقو مجدٍ، وقد نصَّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنَّما سمعت البعض فقسْت عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيدٌ"؛ أجَزْت ظَرُفَ بِشر، وكَرُم خالد"[2].

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص358.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص358.

ويستدلُّ على قوَّة مذهبه بظاهرة التعريب بالصَّرف التي تحصل للألفاظ الأعجميّة، "ويؤكد هذا عندك أنَّ ما أعرب من أجناس الأعجميّة قد أجْرَته العرب مجرى أصُول كلامها؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجِر[1]وإبْرَيسم[2] وفِرِنْد[3]وفَيْرُوز، وجميع ما تدخله لام التّعريف؛ وذلك أنَّه لما دخلته اللام في نحو الدِّيباج، والفِرِنْد والسُّهْرِيز[4]، والآجِر؛ أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات، فجرى في الصَّرف ومنعه مجراها"[5].

ولذلك عدَّ ابن جنيّ بناء "مَطَيْب" مفرد "مَطَايب" لفظاً مستأنساً ومقبولاً ما دام قويّاً في القياس وإن لم يسبق سماعه[6]؛ فاللفظ الشاذ في السَّماع إذا كان مطرداً وجارياً مجرى القواعد القياسيّة قوي – وإنْ لم يقوَّ قوَّة المطّرد في السَّماع والقياس– إلا أنَّه يحظى بقوَّة لا تكون لما كان شاذاً في السَّماع والقياس معاً، "وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو مُنْقاد اللغة من النّصب بحروف النّصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك ممّا هو فاشٍ في الاستعمال، قويّ في القياس، وأمَّا ضعف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال فمرذول مطروح"[7].

تتَّضح رؤية ابن جنيّ للقياس من آرائه وتعليلاته، فقد عُرِف بولعه بالقياس وكثرة الأخذ به، فاهتم بأقسامه وفروعه وأطال فيها البحث والتفصيل.

ولا تخفى أهميّة القياس الكامنة بمرونته التي تجري على اللسان العربيّ بشكل فطريّ؛ فتجعل من نظام اللغة نظاماً متواصلاً ومستمراً في تجدده وإنتاجه، ولذلك

---

[1] شَهْرَا ناجرٍ وآجرٍ: أَشدّ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَرِّ، وَيَزْعُمُ قَوْمٌ أَنهما حَزِيرانُ وتَمُّوزُ، (اللسان، ج5، ص194).

[2] الإبريسم (بفتح السين وضمّها): الحَرِير، (الزبيدي، تاج العروس، ج31، ص276).

[3] (الفِرِنْدُ، بِكَسْر الفاءِ والرّاءِ: السَّيْفُ) نَفْسُه، (تاج العروس، ج8، ص493).

[4] السُّهْرِيز والسِّهْرِيز: ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ، مُعَرَّبٌ، وَسَهَرٌ بِالْفَارِسِيَّةِ الأَحمر، وَقِيلَ هُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ شهْرِيز، بِالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، (اللسان، ج5، ص360).

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص358.

[6] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص370.

[7] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص127.

عُدَّ من أهم الأصول التي قام عليها بنيان الدّرس اللغويّ، ومنه انطلق علماء اللغة في تفريع الموضوعات وبناء القواعد والحدود اللغويّة.

2- إنَّ القياس على الكثير أقوى من القياس على الشاذ، وقال سيبويه: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذّ المنكر في القياس"[1].

ومنه مذهب من قال بقوَّة بناء "مَضيفَة" لمّا قوي في القياس على الشائع والكثير، من نحو: مَبِيع ومَعِيب، وضعّف بناء "مَضوفَة" لشذوذه في القياس[2]، قال ابن يعيش: "ولو بنيت من البَيْع مثلَ "تُرْتُبٍ" لقلت على أصل سيبويه: "تُبِيعٌ"، كأنّك تقلب ضمّة الياء إلى ما قبلها، ثمّ أبدلتَ من الضَّمة كسرةً لتصحّ الياء، وعلى قياس قول الأخفش لا تقول: إلّا "تُبُوعٌ" تبدل الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها في "مُوسِرٍ"، و"مُوقِنٍ" لأنَّه لا يُبْدَل من الضَّمة كسرةٌ فيما كان واحدًا، ولولا قولُ العرب: "مَعِيبٌ"، و"مَبِيعٌ" لكان قياسُه صحيحًا شديدًا لكنّه أورد السَّماع ما أرغب عن قياسه"[3].

3- الواجب أقوى القياسين لا أضعفهما، أصَّل ابن جنيّ لهذا الضابط في باب: "وجوب الجائز" في كتابه الخصائص، يقول: "وذلك في الكلام على ضربين: أحدهما أن توجبه الصنعة فلا بدّ إذًا منه، والآخر أن تعتزمه العرب فتوجبه وإن كان القياس يبيح غيره"[4]، "ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج: من اعتقاب الكسر والضَّم على كل واحدة من هذه العيون وأن يقال: يخرُج ويخرِج، ويدخُل ويدخِل، ويضرُب ويضرِب، ويجلُس ويجلِس، قياسًا على ما اعتقبت على عينه الحركتان معًا؛ نحو يعرُش ويعرِش ويشْنُق ويشْنِق ويَخْلُقُ ويَخْلِق، وإن كان الكسر في عين مضارع فَعَل أولى به من يَفْعُل، لما قد ذكرناه في شرح تصريف أبي عثمان، فإنَّهما على كل حال مسموعان أكثر السَّماع في عين مضارع فَعَل"[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص401.

[2] ابن جنيّ، المنصف، ص301؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص456.

[3] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص454.

[4] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص88.

ومنه قولهم إنَّ الإعلال في بناء التَّصغير من نحو، (أَسْوَد وأَعْوَر وجَدْوَل وقَسْوَر) أقوى من الصحة؛ لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون؛ وعليه يكون البناء بالإعلال بقول: ""أُسَيِّدُ"، و"أُعَيِّرُ"، و"جُدَيِّلٌ"، و"قُسَيِّرٌ"، والأصل: "أُسَيْوِدُ"، و"أُعَيْوِرُ"، و"جُدَيْوِلٌ"، و"قُسَيْوِرٌ"[1]، بقلب الواو وإدغام لام التَّصغير أقوى وأجود[2].

وأمَّا في تصغير ما كان نحو: (عجوز ومقام) فأنَّة لزم الإعلال لا غير، بقول: "مُقيِّم وعُجيِّز"، على الرغم من قياسيته بالصّحة، "وذلك أنَّك إنَّما كنت تجيز أُسَيْوداً وجُدَيْولاً لصّحة الواو في الواحد، وظهورها في الجمع؛ نحو: أسَاوِد وجَدَاوِل، فأمَّا (مَقام يقوم) علمًا؛ فإنَّ العين وإن ظهرت في تكسيرهما –وهو مَقاوِم ويَقاوِم– فإنَّها في الواحد معتلَّة؛ ألا ترى أنَّها في "مَقام" مبدلة، وفي (يَقوم) مضعفة بالإسكان لها ونقل الحركة إلى الفاء عنها، فإذا كنت تختار فيما تحركت واو واحده وظهرت في جمعه الإعلال، صار القلب فيما ضعفت واوه بالقلب، وبألا تصح في جمعه واجبًا لا جائزًا، وأمَّا واو (عجوز) فأظهر أمرًا في وجوب الإعلال من (يقوم ومقام)؛ لأنّها لا حظ لها في الحركة، ولا تظهر أيضاً في التَّكسير، إنَّما تقول: عجائز، ولا يجوز عجاوز على كل حال"[3].

4- قوَّة الحمل على الإبدال فيما استمر فيه القلب ولم يكن على القياس، ومنه قولهم بوقوع الإبدال في "ديمة وديم"، يقول سيبويه: "فقد يقولون دِيَمٌ؛ فإنَّما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسّرة، كما قالوا في الثَّور ثِيرَةٌ، فلو كسَّروا دِيمَةً على أفعلٍ أو أفعالٍ لأظهروا الواو"[4]، فهو "مِنَ الْوَاوِ لِاجْتِمَاعِ الْعَرَبِ طُرّاً عَلَى الدَّوَامِ، وَهُوَ أَدْوَمُ مِنْ كَذَا"[5]، وعدَّه ابن جنيّ من مظاهر تدرّج اللغة، يقول: "ومن التدريج في اللغة

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص412.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص469؛ وانظر: ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص412.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص458.

[5] ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص213.

قولهم: دِيَمة وديِمَ؛ واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لمَّا كثر وشاع إلى أن قالوا: دَيَّمَتْ السماءُ ودَوَّمَتْ؛ فأمَّا دَوَّمَتْ فَعَلَى القياس، وأمَّا دَيَّمَتْ فلاستمرار القلب في دِيمَة وديِمَ"[1]، فلمّا كان القلب مع انعدام جريانه على القياس، وكثر في السَّماع كان "حمله على الأبدال أقوى"[2] من اعتباره أصلاً.

وظاهر هذا أنَّه أجري مجرى "باع يبيع" وإن كان من الواو، ويحمله ابن جنيّ على الإبدال، وليس من باب "فَعَل يَفْعِل" من الواو كمذهب الخليل في "طاح يطيح"، إذْ حكي في مصدره: "دَيْمَاً"، وهو كذلك ليس بمنزلة ما حُمل على اختلاف اللغات نحو: "ضَار يَضِيره ضَيرا، وضارَهُ يَضُورُهُ ضَورا"، ويستدل على صحّة مذهبه باجتماع الكافة على قولهم: الدوام" وليس أحد يقول: "الديام"، فكان برأيه عارض في هذا الموضع من جهة الصنعة لا من جهة اللغة[3].

5- إنَّ أقوى سببي القلب هو طلب الخِفَّة وأضعفهما القياس[4]، ويكون هذا عند تجاذب علتين إحداها توجب القلب أو عدمه وتكون القياس، والثانية تؤدي إلى العكس وتجري في الأداء اللغويّ وهي الاستخفاف، والضابط في هذا النَّحو قوَّة علَّة الخِفّة، التي تحظى بقوَّة الحضور في الواقع الاستعالي.

ولذلك قيل إنَّ علَّة قلب الواو ياءً في بناء "لِياح" تكون الخِفّة لا القياس؛ لأنَّ القياس يجري على قول: "لِواح من لَاح يَلوح"، فاستقر القلب مع ضعف العلّة الموجبة له، حيث غلبت قوَّة الخِفَّة المطلوبة عند التَّكسير[5]، ولأنَّ الجمع ثقيل فاستخفّ بقلب الأثقل إلى الأخف.

ومنه أيضاً إقرار الياء على حالها في قول: "قِنية، وصِبْيَة، وصِبْيَان" على القياس؛ رغم زوال العلَّة المؤديه للقلب وهي الكسرة، والقلب لم يكن لقوَّة في القياس،

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص356.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص356.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص356-357.

[4] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص164.

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص164.

وإنَّما جنوحاً نحو السهولة والخِفَّة[1]، و"إنّما كثُر إبدالُ الياء؛ لأنّه حرفٌ مجهورٌ، مخرجُه من وسط اللسان، فلمَّا توسّط مخرجُه الفمَ، وكان فيه من الخفّة ما ليس في غيره، كثُر إبدالُه كثرةً ليست لغيره"[2].

وعقد ابن جنيّ باباً في الخصائص سمَّاه باب "في الاستحسان" أصّل من خلاله لمذهب من مذاهب العرب في كلامهم، وهو الذي يجنحون فيه نحو استعمال أبنية تُظهر عدم أخذهم بالعلل والنطق بما يستخفونه على ألسنتهم، قال فيه: "ومن الاستحسان قولهم: صِبْيَة وقِنْيَة وعِذْيُ وبِلِيُ سَفَر، وناقةٌ عِلْيان، ودَبَّةٌ[3] مِهْيارِ، فهذا كلُّه استحسان لا عن استحكام علَّة، وذلك أنَّهم لم يعتدوا الساكن حائلاً بين الكسّرة والواو لضعفه وكلَّه من الواو، وذلك أنَّ " قِنْيَة" من قنوت، ولم يُثبت أصحابنا قنيت، وإن كان البغداديون قد حكوها، و"صِبْيَة" من صَبَوت، و"عِلْيَة" من عَلَوت، و "عِذْي" من قولهم: أَرْضُونَ عَذَوَات، و"بِلْي" سفر من قولهم في معناه: بِلوٌ أيضًا ومنه البَلوى، وإن لم يكن فيها دليل، إلا أنَّ الواو مطَّردة في هذا الأصل"[4].

6- إنَّ قوَّة الضَّمة على الكسّرة تجيز الأثقل[5]، ضابط من ضوابط الثنائيّة اعتمدوا عليه في تفسيرهم لكثرة باب "فُعُل" الثقيل وشيوعه في السَّماع.

إنَّ ظاهرة توالي الحركات وجه من وجوه العربيّة، وتكون بتوالي ضمتين نحو: عُنُق وطُنُب، أو بتوالي كسرتين نحو: إبِل، وقد عمل ابن جنيّ على تفسيرها في باب:"كثرة الثّقيل، وقلّة الخفيف"، الذي قال فيه: "هذا موضع من كلامهم طريف، وذلك أنَّا قد أحطنا علماً بأنَّ الضَّمة أثقل من الكسّرة، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة ما توالت فيه الضَّمتان؛ نحو طُنُب، وعُنُق، وفُنُق، وحُشُد، وجُمُد، وسُهُد، وطُنُف، وقلّة نحو إبِل"[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص486؛ وانظر: ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص164.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص368.

(3) الدّبّة: الكثيب من الرمل (اللسان، ج1، ص373).

(4) ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص138.

(5) ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص69-170.

(6) ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص180.

يعلِّل ابن جنيّ هذه الظاهرة منطلقاً من الأشباه والمقاربات الواقعة بين المفرد والجمله، منها "وقوع الجملة موقع المفرد من الصفة، والخبر، والحال، فالصفة نحو: مررتُ برجلٍ وجهُه حسن، والخبر نحو: زيدٌ قامَ أخوه، والحال كقولنا: مررتُ بزيدٍ فرسُه واقفة"[1]، يقول: "فلمّا كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشباه والمقاربات وغيرها، شبّهوا توالي الضَّمتين في نحو: سُرُح وعُلُط، بتواليهما في نحو: زيدٌ قائمٌ، ومحمدٌ سائرٌ، وعلى ذلك قال بعضهم: الحمدُ لُله، فضمّ لام الجر إتباعاً لضمة الدّال، وليس كذلك الكسر في نحو إِبِل، لأنَّه لا يتوالى في الجملة الجرّان؛ كما يتوالى الرفعان"[2]، وإنَّما كان في الضَّمة دون الكسرة لانَّ الضَّمة أقوى من الكسّرة، فالضَّمة "وإن كانت أثقل من الكسّرة؛ فإنّها أقوى منها وقد يُحتمل للقوّة ما لا يُحتمل للضّعف، ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن وإن كانت خفيفة؛ لضعفها وقوّة الهمزة، وإنَّما ضعفت الكسّرة عن الضَّمة؛ لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها"[3]، وفي هذه المسألة تجلّى الارتباط القوي بين مسألة القوَّة والضَّعف، ومسألة الخفّة والثّقل، فقد استمدت القوَّة ميزتها من مسألة الثّقل؛ فالقوي يحتمل للقوّة ما لا يحتمل الضّعيف.

3-2 ضوابط القوَّة والضَّعف في الموقعيّة

يمكن اتخاذ ضابط "الرتّبة" المعروف في الدَّرس النَّحويّ واحداً من الأسس المعتمدة لصوغ بعض ضوابط الثنائيّة، باعتبارالرتّبة من القرائن الدَّالة على مرتبة الشيء واستقراره في مقام ثابت يسهم في إدراجه في منزلة أو مكانة خاصّة تميّزه عن غيره.

وعند النظر في مظاهر الثنائيّة وجدنا أنَّ لهذا الضابط أثراً ودوراً في تأسيس عدد من الأصول والضوابط التي تحتكم لها الثنائيّة عند استعمالها في توجيه المسائل الصَّرفيَّة وتعليلها، منها ما يختص بالمعتل، حيث تكمن علاقة بين رتّبة حرف العلّة

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص181.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص182.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص70.

أو مرتبة الموقع الذي يشغله في اللفظ، وبين درجة قوّته أو ضعفه، وينعكس هذا في مدى تأثُّر الحرف بمظاهر الإعلال من قلب أو حذف أو إبدال.

ويُعنى بموقع حرف العلّة هنا الموقع الأصلي الذي يشغله الحرف بين المكونات الصّوتيّة للجذر، فقد يكون في موقع "الفاء" أو "العين" أو "اللام".

ومن ضوابط الثنائيّة التي أسَّس لها النُّحاة انطلاقاً من مبدأ الرتّبة نجد:

1- إنَّ معتلّ الفاء أقوّى من معتلّ العين، ومعتلّ العين أقوّى من معتلّ اللّام، وهو المذهب الغالب في معالجة المعتلّ وتوجيه مسائله عند العلماء[1]، فالحرف يقوى كلما ابتعد عن الطّرف، ويتأثر بموقعيّته التي يحتلها ضمن المكونات الصّوتيّة للفظ، وقد استند الصَّرفيون على هذا الضابط في تعليل مظاهر الإعلال الكثيرة والشائكة من حذف وقلب أو إبدال.يكون حرف العلّة أكثر ضعفاً وأشدُّ اعتلالاً عندما يكون طرفاً؛ لأنَّه أكثر عرضة للتغيير، ومنه قولهم: "كلُّ واو وقعت لاماً، صَحّت أو اعتَلَّت، فإنَّها تنقلب ياءً"[2]، والياء أقوى من الواو[3]، كما ذهبوا إلى أنَّ الحرف المبدل من "عين" أقوى من الحرف المبدل من "لام"، وذلك لأنَّ المعتل وسطاً أقوى، فاستدلوا بذلك على تفسير مسألة صحّة حرف العلّة في نحو: "شقاوة ونقاوة"، واعتلالها في "شقاء ونقاء" ونحوها[4]، وهذا المعيار يستند إلى موقعيّة حرف العلّة في بنية الكلمة.

ومن خلال هذه القاعدة أيضاً استدلوا على شدّة ضعف الواو واعتلالها في آخر الاسم مقارنة مع الواو آخر الفعل، فالواو في آخر الفعل تكون أقوى وأشدَّ ثباتاً، وبه فسروا وقوع القلب في آخر الأسماء نحو: قولهم في تكسير جَرْو ودَلْوِ:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص381؛ وانظر: الفارسي، المسائل العسكريات في النَّحو، ص129-129؛ وانظر: ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج2، ص410؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص413.

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص470.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص351.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص387.

أَجرٍ وأَدلٍ، إنَّ أصله أجرُوٌ وأدلُوٌ، فقلبوا الواو ياء"[1]، "فصارت الواو هنا أضعف منها في الفعل، حين قلت: يغزو ويسرو؛ لأنَّ التنوين يقع عليها والإضافة بالياء"[2].

2- إنَّ التضعيف وسط اللفظ أقوى من الطّرف، قال سيبويه: " وإذا قلت افعللت قلت: احوويت تثبتان حيث صارتا وسطاً، كما أنَّ التضعيف وسطاً أقوى نحو: اقتتلنا، فيكون على الأصل، وإن كان طرفاً اعتلّ، فلمَّا اعتلّ المضاعف من غير المعتلّ في الطّرف كانوا للواوين تاركين، إذ كانت تعتلّ وحدها، ولمَّا قوي التضعيف من غير المعتلّ وسطاً جعلوا الواوين وسطاً بمنزلته، فأجرى احوويت على اقتتلت والمصدر احوواء"[3]، "ويجري احوويتُ علَى: اقتتلتُ في البيانِ والإدغامِ والإخفاءِ وَتقولُ في" فُعْلٍ "مِنْ شَوِيتُ: شِيءٌ قلبتِ الواوُ ياءً حينَ كانتْ ساكنةً بعدَها ياءٌ وكسرتِ الشينُ كراهيةَ الضَّمةِ معَ الياءِ كما تكرهُ الواوُ الساكنةُ وبعدَها ياءٌ وكذلكَ فعْلٌ" مِنْ" "حَيِيتُ "حِيّ"[4]، وإنّما كان احتمال تضعيف حرف العلّة وسطاً؛ لأنّ الاعتلال للأطراف أقرب منه إلى الوسط، وأيضاً فإنَّ تضعيف الأوساط كثير في كلامهم، فلم ينكر وقوعه في حروف العلّة"[5]؛ فالذي يجيز فك الإدغام للمثلين قوّة موقعه في وسط الكلمة، في حين تقول: ردّ وعلّ وعدّ ونحوها، فيقع الإدغام طرفاً ما لم يمنعه مانع لغويّ.

---

[1] ابن جنيّ، الخصائصن ج2، ص472.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص384 .

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص404.

[4] ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص260.

[5] الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ)، شرح ألفية ابن مالك (المقاصد الشافية)، تحقيق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني: محمَّد إبراهيم البنا، الجزء الثالث: عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع: محمَّد إبراهيم البنَّا، عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس: عبد المجيد قطامش: الجزء السادس: عبد المجيد قطامش، الجزء السابع: محمَّد إبراهيم البنا، سليمان بن إبراهيم العايد، السيد تقي، الجزء الثامن: محمَّد إبراهيم البنا، الجزء التاسع: محمَّد إبراهيم البنا الناش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 1428هـ، ج9، ص66.

3- إنَّ صدر البناء أولى في التقوية من الأخير[1]، ضابط من ضوابط القوَّة والضَّعف التي انطلق منه النُّحاة في تفسير حذف آواخر صيغ التَّصغير فيما كان من بنات الخمسة نحو: "سَفَرْجَل وفَرَزْدَق"، إذْ يقع الحذف عند التَّصغير على الحرف الآخير ويكون الآخير أولى بذلك إذا كانت كلّ الحروف أصليّة، ليتم الاحتفاظ بقوّة القسم الأول من اللفظ[2].

يقول ابن يعيش: "وإنّما حذفوا الخامس لأنّ الثّقل به حصل؛ ولئلاّ يصير عَجُزُ الكلمة أكثرَ من صدرها، واعلم أنّك إذا حذفت حرفًا ممّا زاد على الأربعة في التَّصغير أو التَّكسير، فإنّك تُقدِّر بناءَه علي بناءٍ من أبنية الرباعيّ، ثمَّ تُصغِّره تصغيرَ ذوات الأربعة من نحو: "جَعْفَرٍ"، و"زِبْرِجٍ"، وسائرِ أمثلة الرباعيّ، فإذا قلت في "فَرَزْدَقٍ": "فُرَيْزِدٌ"، فكأنّك صغّرت "فَرْزَدًا"، نحوَ: "جعفَر"، أو"فرزِدًا"؛ نحو: "زِبْرِجٍ"، وكذلك "جحْمَرِشٌ"، تقول فيه "جُحَيْمِرٌ"."[3].

ويكون تصغير الخماسي وتكسيره على ضعف، وهو مستكره في اللغة؛ لأنّه يحتاج إلى حذف حرف أصلي من الكلمة، ولذلك فلا تصغّره العرب ولا تكسّره في سعة[4].

4- اعتمد النُّحاة مبدأ الرتّبة في مسألة تحديد قوّة الزائد، فجعلوها تبعاً للموقع أو الحيِّز الذي يشغله في اللفظ، وذهبوا إلى أنَّ الزائد الأوّل أقوى من الأوسط، والأوسط أقوى من الآخير[5].

كان هذا الأصل وراء التَّعليل في حذف زوائد دون غيرها عند تصرّف اللفظ وانتقاله من حالة إلى أخرى، فالزائد الأخير يكون أولى بالحذف من الأوّل، ولذلك تحذف تاء "مفتعل" وتسلم "الميم" في بناء التَّصغير، ويقع الحذف على الدّال الثّانية مثلاً في لفظ "مدّكر" عند تصغيره؛ لأنَّها بدل من "التاء"، والتاء والميم زائدان إلا أنَّ

---

(1) السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص167.

(2) السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص167.

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص399.

(4) انظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص192.

(5) السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص174-175.

التاء أضعف من الميم نظراً لموقعها، كما تحذف "النون" في بنائي التَّكسير والتَّصغير في "مُنْفَعِل"، نحو: مُنْطلِق"، فتقول: مُطَيلِق، وتكسّره بقول: مَطَالِق"[1]، فيقع الحذف على النون وتسلم الميم من الحذف؛ لأنَّها دون الميم في القوَّة؛ نظراً لموقعها، حيث تقدّمت عن النون وبعدت من الاقتراب نحو الطّرف.

وقد تميَّزت الميم على غيرها من الزوائد بقوّة إضافيّة تكمن في الدور الذي تؤديه من النّاحيّة الدّلاليّة، ففي تصغير (مُرْتَزِق) على سبيل المثال، تقول: مُرَيزِق، فتُحذف التّاء دون الميم؛ لأنّ للميم مزيّة بدليل صيغتها على الفاعل ونحوه، كالقول في تصغير (مختار): مخيِّر[2].

5- إنَّ رتّبة الأقوى أبدأ وأسبق من الأضعف[3]، ضابط من ضوابط القوَّة والضَّعف التي استند عليها النُّحاة في تعليل بعض المسائل الصَّرفيّة، من ذلك تفسير ابن جنيّ لظاهرة الجمع بين القوي والضّعيف في اللغة، فهو يرى أنَّ العرب إذا جمعوا بين اثنين قُدِّمَ الأقوى على الأضعف، نحو: أهل وأحد وأخ وعهد وعهر، وإذا تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما نحو: أرل، ووتد، ووطد، يقول: "يدل على أنَّ الراء أقوى من اللام أنَّ القطّع عليها أقوى من القطّع على اللام، وكأنَّ ضعف اللام إنَّما أتاها لما تشربه من الغنَّة عند الوقوف عليها، ولذلك لا تكاد تعتاص اللام، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام، وكذلك الطاء، والتاء: هما أقوى من الدال؛ وذاك لأنَّ جرس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال، وأنا أرى أنَّهم إنَّما يقدّمون الأقوى من المتقاربين من قبل أنَّ جمع المتقاربين يثقل على النّفس، فلمَّا اعتزموا النّطق بهما قدّموا أقواهما لأمرين: أحدهما أنَّ رتّبة الأقوى أبدأ أسبق وأعلى، والآخر أنَّهم إنَّما يقدّمون الأثقل ويؤخرون الأخفّ من قبل أنَّ المتكلم في أوّل نطقه أقوى نفسًا وأظهر

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص114.

[2] ابن الصائغ، محمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي (ت: 720هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ، ج2، ص569.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص55.

نشاطًا، فقدَّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضَّمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدّمه، ونصبوا المفعول لتأخّره، فإنَّ هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ والفاعل"[1].

لقد انطلق ابن جنيّ في تفسيره من أسباب لغويّة في التّقديم والتّأخير معتمداً على القوَّة والضَّعف، ومؤصَّلاً لضوابط الثنائيّة من خلال الاستناد إلى ضابط الرتّبة، ويظهر أنَّه انطلق من معطيات نفسيّة في تبرير تقديم الأقوى وتأخير الأضعف، فهو يرى أنَّ الدافع في تقديم الأقوى من الأصوات المتقاربة يكمُنُ فيما يحسّه المتكلم في نفسه من ثقل اجتماع هذه الأصوات؛ ولذلك يلجأ للموازنة بين قوته في بدء النّطق، وقوته المتناقصة في آخره؛ فيبدأ بالأقوى وينتهي بما هو أضعف.

3-3 ضوابط القوّة والضّعف في الأصل والفرع

كشفت الدِّراسة عن الصّلة التي تربط ثنائيّة القوَّة والضَّعف بفكرة الأصل والفّرع، تلك الثنائيّة التي هيمنت على مجمل مسارات الفكر النَّحويّ منذ بواكيره، واستمر حضورها حتى العصر الحديث، وبرزت ظواهرها واتّسعت في مصنّفات اللغة القديمة من نحويّة وصرفيَّة وبلاغيّة، فكانت من أكثر الأفكار دوراناً في العلوم اللغوية، وكانت هذه الفكرة أساساً في بناء عدد من الأصول والضوابط التي يُحتكم إليها عند توظيف الثنائيّة في توجيه مسائل الصَّرف.

تدلُّ كلمة "الأصل" في اللغة على "أسفل الشيء"[2] أو أساسه[3]، وجمعها "أصول"، ويعرّف الجرجاني "الأصل والأصول" بقوله: "ما يُبتنَى عليه غيره، الأصول: جمع أصّل، وهو في اللغة: عبارة عمَّا يُفْتَقَرُ إليه، ولا يَفْتَقِرُ هو إلى غيره، وفي الشرّع عبارة عمّا يُبْنَى عليه غيره، ولا يُبْنَى هو على غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى عليه غيره"[4].

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص55-56.

[2] الفراهيدي، ج7 ، ص156.

[3] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص109.

[4] الجرجاني، التعريفات، ص28.

أمّا "الفّرع" فيعرّفه الخليل بأنَّه: "أعلى كلّ شيء، وجَمْعُه: فُروعٌ، والفروع: الصّعود من الأرض"[1]، وهو قريب من معناه عند ابن فارس، الذي يذهب إلى أنَّ الفرع "أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى عُلُوٍّ وَارْتِفَاعٍ وَسُمُوٍّ وَسُبُوغٍ، وَهُوَ أَعْلَى الشَّيْءِ"[2]، وعرَّفه الجرجاني بأنَّه "خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبْنَى على غيره"[3].

وفي هذه المعاني التي يتضمنها كلٌّ من "الأصّل" و"الفّرع" تكمن العلاقة التكامليّة بينهما، فالأصّل أسفل الشيء وأساسه وهو ما يبنى عليه الفّرع، وبذلك فلا وجود لفرع بغياب الأصل الذي انبثق عنه.

لقد اعتمد الصَّرفيون العرب على ثنائيّة "الأصل والفّرع" في دراستهم للكثير من الظواهر والمسائل الصَّرفيَّة، أهمها ظاهرة الاشتقاق اللغويّ التي قامت في الفكر النَّحويّ على مبدأ هذه الثنائيّة، فالمشتق فرع بُني على أصل "المشتقّ منه"، والأصل الواحد ينحدر عنه عدد من الفروع المشتقَّة، التي تُرَدُّ إلى الأصل المكوَّن من حروف ثابتة ولازمة لكل الفروع التي تصرَّفت بزيادات أدّت إلى تغيُّر البناء الأصلي للفظ.

والانتقال من البنية الأصليّة إلى آخرى فرعيّة، يصاحبه انتقال في المعنى تبعا للزيادة الطارئة على أصل البناء، يقول العكبري (ت: 616هـ): "والأصل هَا هُنَا يُرَاد بِهِ الْحُرُوف الْمَوْضُوعَة على الْمَعْنى وضعا أوَّليًّا، وَالْفّرع لفظ يُوجد فِيهِ تِلْكَ الْحُرُوف مَعَ نوع تَغْيير يَنْضَم إِلَيْهِ معنى زَائِد على الأَصْل، والمثال فِي ذَلِك (الضَّرْب) مثلا، فإنَّه اسْم مَوْضُوع على الْحَرَكَة الْمَعْلُومَة الْمُسَمَّاة (ضرباً) وَلَا يدل لفظ الضَّرْب على أَكثر من ذَلِك، فَأَمَّا: ضَرَبَ، يَضْرِب، وضارِب، ومَضْروب، فَفِيهَا

---

[1] الفراهيدي، العين، ج2، ص126.

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، ص491.

[3] الجرجاني، التعريفات، ص166.

حُرُوف الأَصْل، وَهِي الضَّاد وَالرَّاء وَالْبَاء، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلَالَة على معنى الضَّرْب، وَمعنى آخر"[1].

وقد آل البحث إلى استنباط عدد من الضوابط التي انبثقت من هذا الأساس أهمها:

1- قوَّة الاسماء في التّصرّف؛ فهي أقوى من الحروف وأقوى من الأفعال، فالأسماء هي الأول والأفعال توابع وثوانٍ لها، وقال سيبويه: "وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألف الوصل، ذهبت كما تذهب واو يقل لالتقاء الساكنين، ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى؛ لأنَّ الاسم أقوى من الفعل، وأشدّ تمكناً"[2]، وأكدَّ ابن جنيّ هذا الأصل بقوله: "وإنَّما جعلنا هذه الأفعال في كونها ضامنة لمعنى حرف النّفي ملحقة بالاسماء في ذلك، وجعلنا الاسماء أصلاً فيه، من حيث كانت الاسماء أشدّ تصرفاً في هذا ونحوه من الأفعال، إذ كانت هي الأوّل، والأفعال توابع وثوانٍ لها، وللأصول من الاتساع والتّصَرّف ما ليس للفروع"[3].

إذاً فالاسم أقوى وأعمّ تصرّفاً باعتباره الأصل؛ ولذلك يتجوز فيه ما لا يتجوز في غيره، ومنه تفسيرهم لإبدال التاء "هاء" في آخر الاسم المؤنث عند الوقف، وعدم احتمال الإبدال في آخر الحروف والأفعال في الوقف والوصل[4].

2- إنّ الحرف الأصلي أقوى من الزائد، وتكون حرمة الزائد أضعف من الأصل[5]. وعليه يكون الزائد عرضة للحذف في مواضع كثيرة، ولا يحذف الأصل إلا في مواضع خاصة تستوجب حذفه.

---

[1] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، مسائل خلافية في النَّحو أبو البقاء، المحقِّق: محمَّد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت الطبعة الأولى، 1992م، ج1، ص74.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص523.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص84.

[4] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص309.

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص70.

والزيادة فرع محمول على الأصل؛ لذلك لمّا حُذفت "لام" سَفَرْجَل في بناء التَّصغير، وهي من الأصول القويّة، لم تقوَ الألف على الثبات عند بناء التَّصغير من "قرقرى"، والألف زائد ضعيف، لذلك يكون التَّصغير بقول: "قريقر"[1].

إنَّ بقاء الألف في تصغير الخماسي يُخرج الاسم عن أمثلة التَّصغير، ولذلك تُحذف عند تصغير ما كان على نحو: "قبعثرى وقريقرى"، فتقول قريقر وقبيعث، وأمّا إن تقدم في الاسم قبل الخامس مدّة زائدة نحو: "حبارى"، فإنّه يجوز في تصغيره حذف المدّة فتبقى الألف لكونها صارت رابعة، فتقول: حبيرى، وجاز أن تحذف الألف لكونها خامسة فتقول: حبير بقلب الألف ياء، وإدغام ياء التَّصغير فيها[2].

3- الزائد متفاوت في قوته، فالزائد الذي يقع في حشو الاسم ويدخل في بنيته أقوى وأثبت من الزائد الذي يكون على تقدير المنفصل[3]، "وشدّة الاتِّصال تتعاظم، فيكون بعضه أشد اتصالاً من بعضٍ بوجوهٍ معقولةٍ تقتضي ذلك، فما اتّصل من الزوائد بالكلمة بما لو سقط لم يكن للكلمة معنى فهو أشدُّ اتّصالاً مما يتعاقب عليها كتعاقب هاء التأنيث في نحو: قائمٍ، وقائمة، وذلك كالواو في: ضَروبٍ، والألف في: ضارِبٍ، فما كان من الزوائد في حشو الكلمة فهو أشدُّ اتصالاً مما كان في آخر الكلمة قد أتى بعد سلامة بنيتها، وخلوص معناها على التعاقب في ذلك الزائد"[4].

وبناءً على هذا الأصل، يكون الزائد المتّصل بالكلمة ممَّا لا يصلح الوقوف عليه، أشدُّ وأقوى اتصالاً بها ممّا يمكن الوقوف عليه، كالباء في: بزيدٍ، و"من" في نحو: من زيدٍ، كما يكون الزائد المتّصل بالكلمة على تغيير صيغتها عمَّا كانت عليه قبل اتّصاله بها، أشدُّ وأقوى اتصالاً ممّا اتصل بها على غير تغييرٍ، "فعلى هذه الأصول يعمل في شدّة الاتّصال، فالتاء في: ضَرَبْت، بمنزلة الألف في: أعْطَيت، في

---

(1) المبرّد، المقتضب، ج2، ص261-262؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص420.

(2) انظر: ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمَّد (ت: 767 هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد بن عوض بن محمَّد السهلي قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقِّق، أضواء السلف - الرياض، ط1، 1373هـ، ج2، ص390.

(3) الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص256.

(4) الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص649.

شدّة الاتّصال، لأنَّهما جميعاً لو سقطا؛ لم يبقَ للكلمة معنى، فكانا بهذا أقرب إلى الحروف الأصول"[1].

لقد كان هذا أصلاً من أصول الثنائيّة التي شكّلت منطلقاً في تفسير بعض الظواهر، من أبرزها قوَّة الحذف في الهاء الواقعة في آخر الأسماء، وذلك لأنَّها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فلا يلحق الاسم المرخّم بحذفها وَهْنٌ ولا نقصان، كما يجوز حذفها فيما كان على ثلاثة أحرف، دون أن يقع في الاسم اختلال إذا حذفت، وإنّما كان هذا من قبل قوَّة الحذف فيها[2].

وهذا يعني أنَّ قوَّة الحذف في الهاء قد تضاعفت بأمرين: الأوّل أنَّها زائد أضعف من الأصلي، فتحذف ويثبت الأصل عند التّرخيم، والثاني أنَّها زائد منفصل عن الكلمة، أو بمنزلة اسم ضُمَّ إليها، وليس هذا بقوَّة الزائد الذي يتمكَّن في حشو الاسم ويدخل بنيته، ولهذا وصفت بأنَّها "أقوى من كل ما يحذف للتّرخيم"[3].

4- الزائد الذي يقوم بنفسه أقوى من الزائد الذي لا يقوم إلا مع غيره[4]، ومنه الزائد المتحرك الذي يكون أقوى من الزائد الساكن، "والدليل على أنَّ المتحرك أقوى من الساكن أنَّ الساكن لا يستغني عن المتحرك، وحتى إنَّه لا يمكن أن ينطق به ساكناً، إلا ومعه متحرك، وليس يحتاج المتحرك إلى الساكن"[5].

كان هذا من الضوابط التي تمَّ اعتمادها في تفسير ما يحذف للتّرخيم، فيما كان ما قبل آخره زائد متحرك، نحو: حَوْلايا وبَرْدَريا، والذي يجوز فيه حذف الآخر فقط، ولا يجوز حذف المتحرك؛ لقوّته بالحركة، "فلا يتبع وهو حيٌّ قويّ، كما يتبع المَيت الضعيف بسكونه؛ لأنَّه إنَّما احتمل ذلك الزائد لضعفه من جهة سكونه، فإذا

---

(1) الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص650.

(2) الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص256.

(3) الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص256.

(4) الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص306.

(5) الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص307.

خرج إلى القوَّة بحركته، أو كونه ملحقاً بمنزلة الحرف الأصلي؛ امتنع لقوّته أن يتبع"[1].

3-4 ضوابط القوَّة والضَّعف في اللفظ والمعنى

ثمَّة صلة تربط ثنائيَّة القوَّة والضَّعف بثنائيّة اللفظ والمعنى؛ تلك الثنائيّة التي انحدرت من فكرة العلاقة التاريخية التي تربط بين الدّالّ والمدلول، والتي كانت محطاً لاهتمام العلماء منذ زمن بعيد، فانشغلوا بالبحث في تحديد نوعها ومعرفة أبعادها، والكشف عن كيفية تشكّلها وتطوّرها في اللغة، وعملوا على صوغ التبريرات والتفسيرات الكامنة وراءها، في سبيل معرفة ضوابطها وحدودها.

تطرّق ابن جنيّ للصّلة التي تربط بين اللفظ والمعنى، حيث عمل على بلورة مفهوم هذه الصّلة وتأصيلها خاصاً إياها في أربعة أبواب من كتابه الخصائص وهي: باب "في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"[2]، وباب "في الاشتقاق الأكبر"[3]، وباب "في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[4]، وباب "في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[5].

ولم يكن ابن جنيّ أوّل من أثار هذه المسألة، فنحن نجد إرهاصات لهذه الفكرة تمثّلت في التفات الخليل إلى دلالة الصّوت ومناسبته لمعناه، من ذلك قوله: "فكأنّهم تَوَهَّموا في صوت الجُندب مداً، وتوهموا في صوت الأخْطب ترجيعاً، ونحو ذلك كثيرٌ مختلِفٌ"[6]، وقد أصل سيبويه سبقَ الخليل إلى هذا الباب بقوله: "هذا باب افْعَوعَلت وما هو على مثاله ممّا لم نذكره، قالوا: خَشُنَ، وقالوا: اخْشَوشَن، وسألت

---

[1] الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص306.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص115.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص135.

[4] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص147.

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص154.

[6] الفراهيدي، العين، ج1، ص56.

الخليل فقال: كأنَّهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنَّه إذا قال: اعْشَوشَبت الأرضُ فإنَّما يريد أنْ يجعل ذلك كثيراً عاماً، قد بالغ"[1].

وفي أقوال الخليل وسيبويه إشارة إلى أثر زيادة المبنى في زيادة المعنى، والذي تمثّل في غرض المبالغة والتوكيد.

وأشار سيبويه كذلك للصّلة الدّلالية التي تربط بين المصادر المشتركة في الوزن، يقول: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوان، والنَّقَزَان؛ وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العَسَلان والرَّتَكان"[2].

نلحظ في ذلك التفات سيبويه إلى الدّلالة المشتركة التي توحي بها البنية الصّوتيّة لتلك المصادر، وهي مصادر مشتركة في وزنها على صيغة "فَعَلان"، فالمصادر من نحو: النَّزوان والنَّقران والعَسَلان واللهبان والوهجان...إلخ، جميعها تتضمن معنى الحركة والاضطراب.

وممَّا أسهم في بروز ثنائيّة اللفظ والمعنى في الفكر اللغوي ظهور مسألة الفصل بين اللفظ والمعنى وما ورد فيها من خلاف في الرأي بين العلماء، الخلاف الذي مثَّل انعكاساً لتباين بيئاتهم ومذاهبهم، فنتجت عنه جدليّة اللفظ والمعنى التي طالعنا بها الجاحظ حين قال: "المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجميّ والعربيّ، والبدويّ والقرويّ، والمدنيّ، وإنّما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ"[3].

وقد أيَّد ابن جنيّ مبدأ الفصل القائم بين اللفظ والمعنى في باب "في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني" يقول: "إنَّ العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشّعر تارة، وبالخطب

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص75.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص14.

[3] الجاحظ، الحيوان، ج3، ص67.

أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلّف استمرارها، فإنَّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها"[1].

لقد كانت ثنائيّة اللفظ والمعنى بما مثّلته من حضور في الفكر النَّحويّ أساساً من الأساسات التي انبثق عنها عدد من الضوابط الخاصّة بثنائيّة القوَّة والضَّعف منها:

1- إنَّ الزائد لمعنى أقوى من الزائد لغير المعنى، والأقوى بخاصيّة المعنى يحظى باعتبار وعناية لا تكون لغيره من الزوائد التي لا تكون لمعنى مقصود أومؤثر، وقد تفوق قوته قوّة الأصل؛ فيحذف الأصل للزائد أحياناً في مواضع تستوجب الاحتفاظ بالزائد نظراً لأهميّته وقوته فيما يؤدِّيه من ناحية المعنى، يقول ابن جنيّ: "أمَّا إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في استبقائه وحذف الأصلي لمكانه، نحو قولهم: هذا قاضٍ ومعطٍ، ألا تراك حذفت الياء التي هي لام للتنوين؛ إذ كان ذا معنى أعني الصَّرف"[2].

فمذهب ابن جنيّ هو أنَّ الحذف يقع على عين الاسم القوية بأصالتها في الجذر، ويسلم الزائد لقوته وأحقيته في تأدية المعنى المقصود من اسم الفاعل.

ومنه يذهب ابن جنيّ إلى أنَّ المحذوف في نحو: "مبيع" هو عين الاسم وليس "الواو"؛ لأهميّة الواو في الدَّلالة على معنى المفعول وهو مذهب أبي الحسن[3]؛ فالزائد إذا غلب بقوته بأداء المعنى كان أولى بالثبات من الأصل الذي لا يضرُّ حذفُه المعنى ولا ينقصُه.

2- إنَّ اللَّفْظ أقوى من الْمَعْنى، لِأَن الحاسة تقع عَلَيْهِ مَعَ الْعقل، وَالْمعْنَى إِنَّمَا يَقع عَلَيْهِ الْعقل فَقَط"[4].

والألفاظ أدلة المعاني؛ لذلك يتصرّف بها العرب بأداءات مختلفة وفقاً لمناسبة المعاني، فيعمدون لزيادة اللفظ، أو يعدلون به من حال لأخرى لغرض في المعنى

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص216.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص479.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص479.

[4] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص353.

كالتّكثير أو التّقوية والتّكثيف، "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله، وذلك فُعال في معنى فَعيل، نحو طُوال، فهو أبلغ "معنى من" طَويل، وعُراض؛ فإنَّه أبلغ معنى من عَريض، وكذلك خُفاف من خَفيف، وقُلال من قَليل، وسُراع من سَريع، ففُعال – لعمري– وإن كانت أخت فَعيل في باب الصّفة فإنَّ فَعيلاً أخصُّ بالباب من فُعال، ألا تراه أشدَّ انقيادًا منه، تقول: جَميل ولا تقول: جُمال، وبَطيء، ولا تقول: بُطاء، وشَديد ولا تقول: شُداد، "ولحم غَريض ولا يقال غُراض"، فلمَّا كانت فَعيل هي الباب المطّرِد وأريدت المبالغة، عدلت إلى فُعال"[1].

ونلمح من نص ابن جنيّ تفسيره لظاهرة العدول من بناء إلى آخر عند العرب، انطلاقاً من ثنائيّة اللفظ والمعنى، فالانتقال باللفظ من حال إلى حال لا يكون إلا لغاية في المعنى؛ فلمّا أرادوا المبالغة عدلوا عن بناء فَعيل إلى فُعال؛ لقوّة "فُعال" في التعبير عن المبالغة في الوصف.

ومن ظواهر عدول العرب عن حال اللفظ لحال آخر لغرض في المعنى، عدولهم عن صيغة "الفاعل" إلى صيغة المبالغة، نحو: "صبّار، فإنّه مبالغة للصابر، وجبّار مبالغة للجابر، وقهّار مبالغة للقاهر، وسيف محذم، فإنَّه مبالغة للحاذم، وهو القاطع، وهذه الأبنية مشتركة بين اسم الآلة، وبين مبالغة اسم الفاعل، والفرق بالقرينة، ومن المبالغة –فِعّيل– نحو: فِسّيق، بكسر الفاء وتشديد العين، فإنّه مبالغة للفاسق"[2].

ولا سيما أنَّ هذه المنهجيّة في تصرّف العرب عند بناء الألفاظ تُبدي تمكّنهم السديد من سليقتهم التي تدفعهم لشدّ وثاق الصّلة بين الألفاظ ودلالاتها.

3- متى قوي الصّوت قوي المعنى، ومتى ضعف الصّوت ضعف المعنى[3]

وهي فكرة تبدو منبثقة من إيمان ابن جنيّ بالعلاقة بين أصوات الحروف ومعانيها، فالأصوت تتباين في دلالاتها تبعا لتغيُّر صفاتها ومخارجها، والصّوت

---

[1] ابن جنيّ، ج3، ص270–271.

[2] العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت: 855 هـ): ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصَّرف، لأبي الفضائل حسام الدين أحمد بن علي (ت: 700 هـ)، تحقيق: محمَّد السيد عثمان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص261.

[3] انظر: ابن جنيّ، الخصائص، باب: "في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، ج2، ص154–170.

الضعيف بصفاته إذا أُبدل بآخر قوي، فإنَّ هذا يؤدي إلى قوّة في المعنى، ولذلك يرى ابن جنيّ أنَّ العرب يتخيرون لألفاظهم الأصوات بعناية تخدم المعنى وتؤديه بالقوَّة التي يريدونها، ويفرّق بين عدد من الألفاظ من نحو: "الخَضَم والقَضَم، والنَّضْخ والنَّضْح، والوَصِيلة والوَسِيلة ... وغيرها"، فمتى كان الصّوت صلباً قوياً بصفاته كان أنسب وألصق بالمعنى الأقوى، يقول السيوطي: "فانْظر إلى بديع مناسبةِ الألفاظ لمعانيها وكيف فَاوَتَت العربُ في هذه الألفاظ المُقْتَرنة المتقاربة في المعاني فجعلت الحرفَ الأضْعف فيها والألْين والأخْفَى والأسْهل والأهْمس لِمَا هو أدْنى وأقل وأخف عملاً، أو صوتاً، وجعلت الحرفَ الأقْوى والأشدّ والأظهر والأجهر لِمَا هو أقوى عملاً وأعظم حِسّاً، ومن ذلك المدّ والمطّ؛ فإنَّ فعْلَ المطّ أقوى؛ لأنَّه مدٌّ وزيادةُ جَذْب، فناسَب الطاء التي هي أَعْلى من الدال"[1].

4- إنَّ تضعيف عين الفعل أو تكريرها أقوى أثراً في زيادة القوَّة للمعنى، ذلك أنَّ الزيادة تؤدي إلى تكثيف المعنى وتركيزه بشكل أقوى؛ ولذلك يكون بناء "فعَّل" أقوى في المعنى من "فَعَل" وأكثر تكثيفاً، ويكون بناء "افْعَوعَل" أقوى في المعنى من "فَعَل" وأكثر تكثيفاً، يقول السيوطي: "وكذلك جعلوا تكرير العين نحو فرَّح وبَشَّر فجعلوا قوّة اللفظِ لقوّة المعنى، وخصُّوا بذلك العين؛ لأنَّها أقْوَى من الفاء واللام؛ إذ هي واسطة لهما ومكنوفةٌ بهما فصارا كأنَّهما سِيَاج لها ومَبْذولان للعَوارِض دونها؛ ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها"[2].

"وباب (فَعَّلَ) يكون للتّكثير وللتعديّة غالباً، فالتّكثير يكون في الفعل، نحو: (طَوَّفت وجَوَّلت) أي أكثرت الطّواف والجّولان، وفي الفاعل، نحو: (موَّتَت الإبِلُ) أي كثر فيها الموت، وفي المفعول، نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾ (يوسف: 23)، أي أبواباً كثيرة"[3]، والتّكثير يتضمن في دلالته معنى القوَّة؛ ولذلك يكون بناء (فعّل) أقوى من المجرَّد.

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص44.

[2] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص42.

[3] العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصَّرف، ص13.

5- إنَّ بناء "أفْعَل" أقوى في معناه من "فَعَل"[1]، وبناء "افْتَعَل" أقوى من "فَعَل"[2]، فالزيادة الواقعة في بنائي (أفْعَل) و(افْتَعَلَ)؛ أي أنّه كلّما زاد اللفظ زاد المعنى، والزيادة تحمل أبعاداً دلاليّة تتعلق بالقوَّة الحاصلة في معنى البناء المزيد، وهي قوّة لا تكون في المجرَّد.

تكشف ضوابط ثنائيّة القوَّة والضَّعف السابقة عن الصّلة التي تربط الثنائيّة بأصول وأسس بارزة في الفكر النَّحويّ، وهي الصّلة التي تُثْبِت للثنائيّة أصالتها ورسوخها، وتؤكد ارتكزها على أصول أساسيّة وثنائيات كبرى انطلق منها الصَّرفيون في بلورة مفهوم القوَّة والضَّعف في التفكير الصَّرفيّ، وقد تجلى هذا في مظاهر استعمالهم لها في توجيه المسائل الصَّرفيَّة وتعليلها.

كما كانت الثنائيّة منطلقاً للنُّحاة في تفسير قضايا كبرى وبارزة في مدارات فقة اللغة، مما يؤكد حضورها وتجذرها في فكرهم من ذلك ما ذكره ابن جنيّ عن مسألة تعليم آدم–عليه السلام– الأسماء دون الحروف والأفعال، "فإنْ قيل: فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف، وليس يجُوز أن يُكلِّم المُعلِّم من ذلك الأسماء دون غيرها: مما ليس بأسماء فكيف خصَّ الأسماء وحدها؟ قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة، ولا بدَّ لكل كلام مفيد من الاسم وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف"[3]، وهذا يظهر استناد ابن جنيّ على مفهوم القوَّة في تفسير مسائل اللغة، فهو يرى أنّ الاسماء أقوى من الحروف والأفعال؛ ولذلك اكتُفي في تعليمها؛ لأنّ القويّ يغني عن الضعيف، ولا يغني الأضعف عن الأقوى منه.

بناءً على ما سبق، ومن خلال استقراء مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف في استعمالات العلماء، خلصت الدِّراسة إلى استنباط الأصول والضوابط التي احتكم إليها الصَّرفيون عند توظيفهم للثنائيّة في توجيه المسائل الصَّرفيَّة وتعليلها، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

---

[1] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص218.

[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص268.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص42.

1- معتلّ الفاء أقوى من معتلّ العين، ومعتلّ العين أقوى من معتلّ اللام[1]، وهو من أبرز الأصول المعتمدة في معالجة الدِّراسة وتحليل مسائله، وقد أسس له سيبويه بقوله: "**اعلم أنهن لاماتٍ أشد اعتلالاً وأضعف، لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة، نحو هنيٍ، فإنما ضعفت لأنها اعتمد عليها بهذه الأشياء. وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما. فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ. وذلك نحو غزوت ورميت**"[2].

2- الحرف المبدل من "عين" أقوى من المبدل من "لام"[3].

3- الواو في آخر الاسم أضعف منها في آخر الفعل، وذلك لأنَّها تكون موطن التنوين والإضافة بالياء، فهي وإنْ حقَّقت ثباتاً وسلمت من الحذف أو الإبدال في بعض البنى الفعليّة، إلا أنَّ هذا لا يحدث في البنى الاسميّة[4].

4- الياء أقوى من الواو[5]، والواو أضعف العلل حتى وإن لم تكن طرفاً، فهي لا تخلو من الضَّعف أيَّاً كان موقعها من اللفظ[6].

5- المتحرّك أقوى من السّاكن[7].

---

[1] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج2، ص410؛ وانظر: ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج3، ص363؛ وانظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ): اشتقاق أسماء الله، تحقبق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ، ص103؛ وانظر: ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج5، ص410.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص381.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص465.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص383؛ وانظر: ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص474.

[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص232.

[6] سيبويه، الكتاب، ج3، ص482؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص411.

[7] سيبويه، الكتاب، ج4، ص117؛ وانظر: ابن جنيّ، المنصف، ص342؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج5، ص281.

6- "الفاء من (أفْعَل) أقوى منها في (افْتَعَلَ)؛ لأنَّ التغيير الذي يعتور الفاء من (افْتَعَل) والانقلاب يكون أقلّ في (أفْعَلْتُ)؛ لأنَّ الكسّرة لا تدخل الهمزة في (أفْعَلْتُ) كما تدخل الهمزة (أفْعَل) الكسّرة نحو: (إيْتَعَدَ)، وهمزة (أفْعَلْتُت) لا يدخل لها إلا الفتحة والضَّمة"[1].

7- القياس على الكثير الغالب أقوى من القياس على القليل الشاذّ[2].

8- الأصل أقوى من الزائد[3]، والزيادة أضعف الأصلي[4].

9- الزائد لمعنى أقوى من الزائد لغير معنى، فإذا اجتمع زائدان في موضع يستوجب الحذف كان الزائد لمعنى أولى بالثبات، يقول المبرد: "فَلأَن تبقى الَّتِي للمعنى أَقيس"[5]، والزائد أقوى من الأصل إذا كان لمعنى[6].

10- الزائد الأول أقوى من الأوسط، والأوسط أقوى من الأخير[7].

11- الزائد الذي بمنزلة ما وقع في حشو الاسم، ودخل في بنيته أقوى من الزائد الذي يكون على تقدير المنفصل منه[8].

12- الزائد الذي يقوم بنفسه أقوى من الزائد الذي لا يقوم إلا مع زائد آخر[9].

13- حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل[10].

14- "الحرف الأصلي القويّ إذا حذف لحق بالدِّراسة الضَّعيف، فساغ لذلك أنْ ينوب عنه الزائد الضعيف"[11].

---

[1] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص13.

[2] ابن جنيّ، المنصف، ص301.

[3] انظر المبرّد، المقتضب، ج2، ص261؛ وانظر: ابن جنيّ، المنصف، ص194.

[4] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص524.

[5] المبرّد، المقتضب، ج2، ص261.

[6] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص480.

[7] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص174-175.

[8] الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص256.

[9] الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص206.

[10] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص70.

[11] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص293.

15- ما حمل على غيره ليس له قوّة ما هو قائم بنفسه[1].
16- انقلاب حرف العلّة همزة أقوى من انقلاب الياء واواً أو الواو ياءً[2].
17- الحمل على الإبدال أقوى فيما استمر فيه القلب ولم يكن على القياس[3].
18- أقوى سببي القلب هو الخفَّة وأضعفهما القياس[4].

19- ما كان على القياس فهو قويّ وإن قلَّ في السَّماع[5].
20- الضَّم أقوى الحركات[6]، وقوَّة الضَّمة على الكسّرة تجيز الأثّقل[7].
21- الواجب أقوى القياسين لا أضعفهما[8].
22- الأسماء أقوى تصرفاً من الحروف والأفعال[9]، والفعل أقوى من الحرف، وكلما زادت قوَّة شبه الاسم بالحرف ضعف[10].
23- القلب في الهمزة الزائدة للتأنيث عند النّسبة في الاسم الممدود أقوى من القلب فيما كانت همزته لغير التأنيث[11].
24- إنَّ رتّبة الأقوى أبدأ وأسبق[12].
25- "الإدغام في حروف الفمّ أقوى منه في حروف الطّرفين، وهو في كلمة أقوى منه في كلمتين، وفي المثلين آكدُ منه في المتقاربين، وفيما سكونه لازم آكد

---

[1] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج2، ص138.
[2] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.
[3] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص356.
[4] انظر ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص164.
[5] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص370.
[6] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص69 ، وانظرابن الورّاق،علل النَّحو، ص184
[7] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص70.
[8] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص226.
[9] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص309.
[10] ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص129.
[11] ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص460.
[12] ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص55.

منه فيما ليس كذلك، وكلّما تقارب المخرجان المتحركان قوي وبالعكس"[1]، وممّا جاء عن سيبويه: الإغام في الضّاد أقوى[2]، وإدغام الجيم في "التّاء والدّال والطّاء" أقوى[3].

26- إدغام لام التعريف مع الراء أقوى منه مع بقية الحروف[4].

27- تأنيث الواحد أقوى من تأنيث الجمع[5].

28- التَّكسير أضعف في جمع الصّفة من الجمع السّالم[6].

29- الْجمع أقوى من الْوَاحِد[7].

30- التّذكير والإفراد في المصدر أقوى وأعلى في الصّنعة[8].

31- الجمع أقوى من التثنيّة؛ لأنَّه يقع على أعداد مختلفة، وتقع التثنيّة لضرب واحد من العدد لا يتجاوز اثنين؛ لذلك جعلوا الواو التي هي أقوى من الألف في الجمع الذي هو أقوى من التثنيّة[9].

32- تثنيّة الجمع الذي لم يكسَّر عليه شيء كقولهم: إِبِل إِبِلان، أقوى مما كُسِّرَ كقول: جِمَال جِمْلان[10].

33- الإعلال في صيغة التَّصغير لمَّا اعتلّت عينه أقوى من الصّحة[11].

---

[1] الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت 607هـ)، (د.ت)، المقدمة الجزولية في النَّحو المحقق: شعبان عبد الوهاب محمَّد، راجعه: حامد أحمد نيل، فتحي محمَّد أحمد جمعة، ط1، مطبعة أم القرى جمع تصويري: دار الغد العربي، ج1، ص312-313.

[2] سيبويه، ج4، ص466.

[3] السيرافي، شرح الكتاب، ج5، ص457.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص458.

[5] ابن جنيّ، المنصف، ص161.

[6] سيبويه، الكتاب، ج4، ص370؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص250.

[7] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص476.

[8] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص390.

[9] ابن جنيّ، علل التثنية، ص72.

[10] سيبويه، الكتاب، ج3، ص624؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص209.

[11] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص86.

34- لزوم الياء في التَّصغير في الاسم الذي يكون آخره "ياء" أقوى من قلبها واواً[1].

35- الهمز في الجمع أقوى من الهمز في التَّصغير[2].

36- حق الصدر أن يكون أقوى من الأخير[3].

37- النسبة أقوى على المحذوف[4].

38- الهاء أقوى ما يحذف للتّرخيم[5].

39- إنَّ اللَّفْظ أقوى من الْمَعْنى، لِأَنَّ الحاسّة تقع عَلَيْهِ مَعَ الْعقل، وَالْمعْنَى إِنَّمَا يَقع عَلَيْهِ الْعقل فَقَط[6].

40- متى قوي الصّوت قوي المعنى، ومتى ضعف الصّوت ضعف المعنى[7].

41- تضعيف العين أو تكريرها أقوى أثراً في تقويّة المعنى[8]، ومنه يكون بناء "فَعَّل" أقوى في المعنى من "فَعَل"، لأنّ تكرير العين فيه تكرير أو قوّة للفعل[9]، وبناء "افْعَوعَل" أقوى في المعنى من "فَعَل"[10].

42- بناء "افْتَعَل" أقوى في المعنى من "فَعَل"[11].

وأخيراً يمكن القول إنّ هذا الكيان الذي حضر وتشكَّل لمفهوم القوَّة والضَّعف في الفكر النَّحويّ، يمثّل انعكاساً لحضوره في لغة العرب وفكرهم، إلا أنَّه كان في اللغة منوطاً في الاستعمال أو بالتفكير التداولي، ومحتكماً في الدّرجة الأولى إلى

---

[1] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص220.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص473.

[3] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص167.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص399؛ وانظر: ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص553.

[5] الرُمَّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ص256.

[6] ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص353.

[7] انظر: ابن جنيّ، الخصائص، باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، ج2، ص154-170.

[8] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص157-158.

[9] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص157.

[10] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص268.

[11] ابن جنيّ، الخصائص، ج3، ص268.

العادات اللسانيّة والطبائع اللغويّة التي تظهر عند استعمال العربيّ للغته، واعتماده الفطريّ على سجيته عند الأداء اللغويّ؛ فمثلاً نجده يقدّم الأصل ويوليه أهميّة تقوى على الزائد، وأحياناً أخرى يذهب لتقويّة الزائد على الأصل، وربمّا يذهب في بعض المواطن لحذف مالا يستوجب الحذف بحسب الأصول والقواعد المطَّردة، أو يذهب لقلب أو إبدال شاذّ في الاستعمال الشَّائع، وقد يستعمل ما قوي وثقل، ويجنح عن الخفيف ...إلخ، منطلقاً من حسّه اللغويّ وسجيّته اللسانيّة.

أمّا عن المفهوم في الفكر النَّحويّ، فهو يتمثَّل بتلك الثنائيّة التي عُمل من خلالها على قولبة هذه الاستعمال وتأطيره ضمن القواعد والأصول اللغويّة.

وقد لحظنا –من خلال البحث في مواطن استعمالات ثنائيّة القوَّة والضَّعف من علماء اللغة باعتبارها أداة للبحث للغويّ، وتحليل ظواهر الأداء والاستعمال وتعليلها– أنَّها لم تُوظَّف باعتباطيّة في التفسير والتحليل لمسائل الصَّرف، بل قامت على أصول وضوابط أساسية وقارة في الفكر النَّحويّ، احتكم لها علماء اللغة وأقاموا العلل انطلاقاً منها، وقد كانت هذه الأصول والأساسيات مُعيناً لهم في توجيه استعمال الثنائيّة وضبط قواعدها.

الخاتمة:

إنَّ ثنائيّة القوَّة والضَّعف واحدة من أبرز الثنائيات في الفكر اللغويّ، وقد بيَّنت الدِّراسة أنّ هذه الثنائيّة وجدت في التّفكير النَّحويّ في مرحلة مبكرة من مراحل الدّرس اللغويّ، فقد كانت حاضرة عند الخليل وتجلّت من بعده عن سيبويه، ثمّ اتّسع توظيفها في التَّعليل والتَّوجيه لمسائل اللغة، وتطوّرت مظاهرها عند العلماء حتى غدت ملمحاً راسخاً من ملامح المنهج اللغويّ.

وقد أبرزت الدِّراسة مفهوم هذه الثنائيّة، وكشفت جانباً من مراحل تطوّرها عند النُّحاة، وعرضت عدداً من مظاهر استعمالها في التَّعليل والتفسير لمسائل اللغة بمستوياتها كافّة.

لقد عنيت الدِّراسة برصد مظاهر ثنائيّة القوَّة والضَّعف عند علماء اللغة في القرون الهجرية الأولى (ق1– ق4)، لا سيّما مظاهرها في التَّوجيه والتَّعليل للمسائل الصّرفيّة، وتناولتها بالوصف والتحليل، وتبيّن أنّ سيبويه كان أوّل من أسس لثنائيّة القوَّة والضَّعف وأرسى دعائمها في الفكر النَّحويّ، فقد أكثر من استعمالها وتعددت مظاهر استناده عليها في مواطن عديدة، ثمّ تلقفها علماء اللغة من بعده، وعملوا على تأصيل ضوابطها ومنطلقاتها في التّفكير الصّرفيّ، ونمت هذه الثنائيّة وتطوّر توظيفها عند علماء القرن الرابع بقوّة، وشكّلت قواعد وأسساً ثابتة في النظريّة الصّرفيّة.

لقد ارتكزت معايير القوّة والضّعف على عناصر لغويّة في كثير من مسائلها مثل: الشبه وقوته وضعفه، والرتّبة، أو الموقعيّة وما يتصل بها من تقديم أو تأخير، وعلى الأصل والفرع، والأصول الزيادة، والإعراب والبناء، والحذف والذكر، واستندت إلى معايير معنويّة كقوّة اللفظ وقوّة المعنى وغيرها، واتضح هذا من خلال تحليل مظاهر الثنائيّة عند علماء اللغة في عدد من أبواب الصّرف.

كانت ثنائيّة القوّة والضّعف حاضرة في تحليل العلماء لمسائل المعتلّ بشكل قوي، فهم ينطلقون من مبدأ القوّة في تعليلهم لشتى مظاهر الإعلال التي تقع في الأبنية المعتلّة، ويبنون أحكامهم استناداً عليه، ومن أبرز الأصول التي أسَّسوا لها في باب المعتلّ استنادهم إلى موقعيّة الصَّوت في تحديد قوّته، وبناء أحكامهم على

التغيّرات الطارئة على هذه الأصوات بسبب موقعها في اللفظ، وقد أصلوا بهذا لقاعدة من أهمّ قواعد الثنائيّة وأبرزها في التحليلات الصَّرفيّة للبنى المعتلة، وهي أنّ الفاء أقوى من العين، والعين أقوى من اللام، وهي التي عمل العلماء من خلالها على تفسير التغيُّرات في لام البنية وعينها وفائها، واستندوا إليها في تعليل كثرة الإعلال في طرف الكلمة، ووسطيته في عينها وقلَّته في أوَّلها.

لقد كان لمفهوم القوَّة أو الضَّعف الأثر البالغ في عملية التحليل والتَّعليل لظواهر المماثلة الصَّوتية الخاصَّة بقضايا الإبدال والإدغام، فلا يتغيَّر صوت أو يبدَّل إلا بدافع ضعف انتابه، أو بدافع قوَّة وُجدت بصوت حلَّ مكانه، ولا يدغم صوت بآخر كذلك إلا بدافع الضَّعف الذي أدى إلى انصهاره بصوت آخر قَويَ عليه، فالصَّوت الأقوى يغلب على مجاوره الضعيف؛ وذلك لأنَّه يمتاز عليه بصفات قويَّة، وعليه ظهرت الثنائيّة في الأصوات، وألقت بظلالها على الدِّراسة الصَّرفيّة لظواهر الإدغام التي تقع في الألفاظ، وقد أسَّس اللغويون لهذا المفهوم في وقت مبكر من نشأة الفكر الصَّرفيّ ليبدو بصورة أصل منهجي معتمد في التفسير والتَّعليل للمسائل الصَّرفية الخاصة بظواهر الإبدال والإدغام التي تقع داخل البنى اللغوية، بعد أن كان معتمداً بقوّة في دراسة الأصوات والتمييز بين خواصّها وسماتها، وتعدَّدت مظاهر استثمارهم لهذا المفهوم وشاعت في مصنَّفاتهم.

شكّلت ثنائيّة القوَّة والضَّعف منطلقاً لعلماء اللغة في توجيه الأبنية الصّرفيّة، فعملوا على توجيه حالات الحذف أو الزيادة أو الإبدال التي تقع في الأبنية عند انتقالها من حال إلى حال اعتماداً على مفهوم القوّة أو الضّعف، وتجلّت هذه الثنائيّة في توجيهات الصَّرفيين لصيغ الجمع والتَّصغير، حيث يعدُّ التَّكسير والتَّصغير من العوارض التي تعرض للواحد، وقد أسَّس اللغويون للقواعد والضوابط الخاصة بكل منهما وخصُّوها بالعلل والتَّوجيهات، وذهبوا إلى أنَّ التغيرات الطارئة على جمع التَّكسير أقوى منها في باب التَّصغير.

برزت الثنائيّة في الفكر الصَّرفيّ في مسائل تتعلَّق بالنّسبة، ومنها ما أسّسه العلماء من قواعد تتعلَّق برد المحذوف عند انتقال اللفظ من الإفراد إلى حالة أخرى،

كالجمع أو التثنية أو النَّسبة، والنَّسبة أقوى التغيَّرات الطارئة في ردّ المحذوف إلى الاسم.

ثمَّة مواطن قليلة برزت فيها ثنائيّة القوَّة والضَّعف في تفسير العلماء لظاهرة التّرخيم، منها توجيههم لوقوع الحذف في المنادى المرخّم بصوره التي يظهر عليها في الاستعمال اللغوي اعتماداً على ضوابط القوّة، كقولهم مثلاً إنَّ أقوى ما يحذف للترخيم هو "الهاء"، وإنّ السَّاكن الضعيف أولى بالحذف من المتحرِّك القوي.

ألقت ثنائيّة القوّة والضّعف بظلالها على قضية اللفظ وعلاقته بالمعنى، فاستعملها العلماء في توجيه ظواهر الزيادة في الألفاظ اللغويّة وما تؤديه من دور من الناحية المعنويّة، واستندوا عليها أيضاً في تعليل ظواهر الإبدال الصّوتي التي تقع في اللفظ، فربطوا بين قوّة الصّوت وقوّة الدلالة.

كشفت الدِّراسة عن الصّلة التي تربط ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التّفكير الصّرفيّ بثنائيات كبرى وراسخة في الفكر النَّحويّ، كثنائيّة الأصل والفرع، وثنائيّة اللفظ والمعنى، والمتحرّك والسّاكن، والخفّة والثّقل، والتقديم والتأخير، والصحيح والمعتلّ، والمجرد والمزيد، كما كشفت عن الصّلة التي تربط هذه الثنائيّة بأدّلة اللغة وأصولها الأساسيّة، كالسَّماع والقياس.

وخلصت هذه الدِّراسة إلى استنباط الأصول والضوابط التي احتكم إليها الصَّرفيون عند توظيفهم للثنائيّة في توجيه المسائل الصَّرفيَّة وتعليلها، إذ تبيّن أنَّ لهذه الثنائيّة أصولاً شكَّلت قواعد ومنطلقات استقرت في الفكر الصّرفيّ، وقد تمّ رصد ما يزيد عن أربعين أصلاً من أصول هذه الثنائيّة في الفصل الآخير من البحث، فكان منها ما يتعلق بضوابط الإعلال والإبدال والإدغام، ومنها ما يتعلق بضوابط الأبنية الصّرفيّة كالتكسير والتصغير، والإفراد والتثنية والجمع وغيرها، ومنها ما يتعلق ببناء الأسماء في بابي النسبة والترخيم، ومنها ما يختص بالأبنية الصّرفيّة ودلالاتها، وغير ذلك من الضوابط والقواعد المنبثقة من مفهوم القوّة والضّعف، وقد كشف البحث عمّا نتج عن هذه الأصول من أحكام صرفيّة، شكّلت ضوابط راسخة في التَّوجيه والتَّعليل لمسائل الصّرف وقضاياه، والتي غدا بعضها من مسلمات الصّرف العربيّ.

المراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك، (ت 606هـ)، (1420هـ)، **البديع في علم العربيّة**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط1.

الأستراباذي، محمَّد بن الحسن الرضي، (ت 686هـ)، (1975م)، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب** (ت 1093هـ)، حقَّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمَّد نور الحسن، محمَّد الزفزاف، محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأسمر، راجي، (1993م)، **المعجم المفصَّل في علم الصَّرف**، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد، (ت 577هـ)، (1957م)، **لمع الأدلة**، قدَّم له وحقَّقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

الأنباري، عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، (ت 577هـ)، (1999م)، **أسرار العربيّة**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1،.

الإمام البخاري، أبو عبدالله محمَّد بن إسماعيل البخاري، (1422هـ)، **صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيَّامه**، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1.

بشارات، أحمد سليمان، (2011م)، قضية القوَّة والضَّعف وأثرها في التَّعليل النَّحويّ، **مجلة الثقافة والتنمية**، القاهرة، العدد (48).

البكوش، الطيب، (1992م)، **التَّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث**، مطبعة جمهورية تونس، ط3.

التهانوي، محمَّد بن علي ابن القاضي، (ت بعد 1158هـ)، (1996م)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم،

تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربيّة: عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان – بيروت، ط2.

الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، (ت 255هـ)، (1424م)، **الحيوان**، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471هـ)، (1987م)، **المفتاح في الصَّرف**، حقَّقه وقدَّم له: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط1.

الجرجاني، علي بن محمَّد، (ت 816هـ)، (1403م)، **التعريفات**، تحقيق وضبط: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمَّد بن محمَّد، (ت: 833هـ)، (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق علي محمَّد الصبَّاغ، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية.

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت 607هـ)، (د.ت)، **المقدمة الجزولية في النَّحو**، المحقِّق: شعبان عبد الوهاب محمَّد، راجعه: حامد أحمد نيل، فتحي محمَّد أحمد جمعة، ط1، مطبعة أم القرى جمع تصويري: دار الغد العربي.

الجندي، أحمد علم الدين، (1977م)، دراسة في صيغتي فَعَلَ وأفْعَلَ، **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، القاهرة، العدد (40)، ص109–110.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392هـ)، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمَّد علي النجار، ج3، ط1، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392هـ)، (2000م)، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: 392هـ)، (1954م)، **المنصف شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، ط1.

الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، (ت 393هـ)، (1987م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط4.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، (ت646هـ)، (1989م)، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، ج1، دار عمّار-الأردن، دار الجيل- بيروت.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، (ت 646هـ)، (1995م)، **الشافية في علم التَّصريف (ومعها الوافية في نظم الشافية للنيسابوري - المتوفى في القرن 12)**،: تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط1.

حمداوي، نزار بنيان، (2008م)، **الأحكام التقويمية في النَّحو العربي (دراسة تحليلية)**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

خريوش، عبد الرؤوف، (2015م)، دور الملامح التمييزية في فهم الأصوات، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، مجلد 12، عدد 2.

الخطيب، محمَّد عبد الفتاح، (2006م)، ضوابط **الفكر النَّحويّ (دراسة تحليلية للأسس التطبيقية التي بنى عليها النُّحاة آراءهم)**، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

ابن خلدون، عبد الرَّحمن بن محمَّد أبو زيد، (ت 808هـ)، (1988م)، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر، بيروت.

علاوي، صباح خلف، وذياب، رعد سرحان، (2015م)، **أدلة الأحكام الصَّرفيّة**، جامعة سامراء – العراق-المجلد 11، العدد 43.

خليف، علي خليف حسين، (2011م)، **منهج الدرس الصَّوتي عند العرب**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

الدجيلي، منير، والحريزي، عائد كريم، (2011م)، نظرية القوَّة والضَّعف في الأصوات عند أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال، **مجلة اللغة العربيّة وآدابها**، جامعة الكوفة، الكوفة، العدد 12، ص15-26.

ابن دُرُسْتَوَيْه: أَبُو محمَّد، عبد الله بن جعفر، (ت: 347هـ)، (1998م)، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمَّد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

ابن شدَّاد، عنترة، (ت: قبل الهجرة)، (1997م)، ديوانه ومعلقته، تحقيق وشرح: خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال– بيروت.

الديّوب، سمير، (1917م)، الثنائيات الضدية (بحث في المصطلح ودلالته)، **المركز الإسلامي للدِّراسات الإستراتيجية**، العتبة العباسية المقدَّسة، ط1.

الرُمَّانيّ، علي بن عيسى، (ت 384هـ)، (د.ت)، **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر– عمان.

الزَّبيدي، محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (ت: 1205هـ)، (د.ت)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، المحقِّق: مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: 337هـ)، (1406هـ)، **اشتقاق أسماء الله**، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط2.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق، أبو القاسم، (ت 337هـ)، (1985م)، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، دمشق.

الزغاليل، ساجدة، (2020م)، **القوَّة والضَّعف وأثرهما في التفسير النَّحويّ**، رسالة دكتوراه، إشراف د. جزاء مصاروة، جامعة مؤتة، الكرك.

الزّمليّ، مجيد خيرالله راهي، (2003م)، **أبو البقاء العكبري صرفياً**، رسالة دكتوراه، جامعة القادسية، قسم اللغة العربيّة وآدابها، إشراف الدكتور هاشم طه شلاش، العراق.

ابن السرَّاج، أبو بكر محمَّد، (ت 316هـ)، (2010م)، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، (2002م)، **إصلاح المنطق**، المحقِّق: محمَّد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت 180هـ)، (1408هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (ت: 368 هـ)، (2008م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدِّين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمَّد، (ت 911هـ)، (د.ت)، **الأشباه والنظائر في النَّحو**، وضع هوامشه: فريد الشيخ، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الصائغ، محمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، (ت: 720هـ)، (1424هـ)، **اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي**، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1

شاهين، عبد الصبور، (1980م)، **المنهج الصوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصَّرف العربي**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، (ت 790هـ)، (1428هـ)، **شرح ألفية ابن مالك (المقاصد الشافية)**، تحقيق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني: محمَّد إبراهيم البنا، الجزء الثالث: عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع: محمَّد إبراهيم البنا، عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس: عبد المجيد قطامش: الجزء السادس: عبد المجيد قطامش، الجزء السابع: محمَّد إبراهيم البنا، سليمان بن إبراهيم العايد، السيد تقي، الجزء الثامن: محمَّد إبراهيم البنا، الجزء التاسع: محمَّد إبراهيم البنا الناش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1.

الشايب، فوزي حسن (2016م)، **أثر القوانين الصَّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة**، عالم الكتب الحديث، أربد– الأردن، ط1.

عبابنة، يحيى، (د.ت)، **بنية الفعل الثلاثي في العربيّة والمجموعة السامية الجنوبية، دراسة مقارنة في الأصول الفعلية**، أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ط1.

عبدالجليل، عبدالقادر، (1998م)، **الأصوات اللغويّة**، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمّان.

عبدالله، غيداء كاظم، (2017م)، مفهوم القوَّة والضَّعف في اللغة العربيّة، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، جامعة القادسية، المجلد (20)، العدد (3).

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، (ت 395هـ)، (د.ت)، **معجم الفروق اللغويّة**، تحقيق: الشيخ بيت الله البيات ومؤسسة النشر الإسلامي، ط1، دار مؤسسة النشر الإسلامي.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت 669 هـ)، (1996م)، **الممتع الكبير في التَّصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، ط1، بيروت.

ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرَّحمن، (ت 769هـ)، (1980م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت: 616هـ)، (1986م)، **التبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت: 616هـ)، (1995م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت: 616هـ)، (1992م)، **مسائل خلافية في النَّحو أبو البقاء**، المحقِّق: محمَّد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت الطبعة الأولى.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت: 855 هـ)، (د.ت)، **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصَّرف، لأبي الفضائل حسام الدين أحمد بن علي**

(ت: 700 هـ)، تحقيق: محمَّد السيد عثمان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، (ت 395هـ)، (1997م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، الناشر: محمَّد علي بيضون ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت377هـ)، (2003م)، **الإغفال**، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي- أبو ظبي، الإمارات.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، (1990م)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت 377هـ)، (1987م)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (377هـ)، (2002م)، **المسائل العسكريات في النَّحو العربي**، تحقيق: علي جابر المنصوري، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمَّد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، ج1، (د.ت)، ص310-311.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (ت170هـ)، (1415هـ)،، **الجمل في النَّحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (ت170هـ)، (2008م)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، ط1، دار ومكتبة الهلال.

الفقراء، سيف الدين طه، (2020م)، ثنائيّة القوَّة والضَّعف في التَّعليل اللغوي عند ابن جنّي، **مجلة دراسات لغويّة**، مركز الملك فيصل، مجلد 22، العدد3.

القيسي، أبو محمَّد مكّي بن أبي طالب (437 هـ)، (1996م)، **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق: أحمد حسن فرحات ط3، دار عمّار، عمّان.

القيسي، أبو محمَّد مكّي بن أبي طالب، (437 هـ)، (1987م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة- بيروت.

ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمَّد، (ت: 767 هـ)، (1373هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد بن عوض بن محمَّد السهلي قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقِّق، أضواء السلف – الرياض، ط1.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، (ت 1094هـ)، (2007م)، **معجم الكليات**، تحقيق: عدنان درويش – محمَّد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت.

ابن مالك، محمَّد بن عبد الله، (ت 672هـ)، (2002م)، **إيجاز التعريف في علم التَّصريف**، تحقيق: محمَّد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1.

ابن مالك، محمَّد بن عبد الله، (ت 672هـ)، (1967م)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت 672هـ)، (د.ت)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرَّمة، ط1.

المبارك، مازن، (1974م)، النَّحو العربي: **العلة النَّحويّة: نشأتها وتطوُّرها**، دار الفكر بيروت، ط3.

المُبَرِّد، محمَّد بن يزيد، (ت 285هـ)، (1997م)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3.

المُبَرِّد، محمَّد بن يزيد، (ت 285هـ)، (1994م)، **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

بني مصطفى، عبير، (2014م)، صفات قوّة الأصوات عند سيبويه، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، المجلد 22، العدد الأول، ص87-110.

ابن منظور، محمَّد بن مكرم، (ت 711هـ)، (1993م)، **لسان العرب**، وضع هوامشه: اليازجي وجماعة من اللغويين، ط3، دار صادر – بيروت.

ناظر الجيش، محمَّد بن يوسف، (ت: 778هـ)، (1428هـ،، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمَّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1.

النّحّاس، أحمد بن محمَّد، (ت 338هـ)، (1409هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمَّد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

الهروي، علي بن محمَّد النَّحويّ، (ت 236هـ)، (1413هـ)، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربيّة، ط2، دمشق.

ابن هشام، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف، (ت 761هـ)، (1383هـ)، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط11.

ابن الورَّاق، محمَّد بن عبدالله بن العبَّاس، (ت 381هـ)، (1420هـ)، **علل النَّحو**، تحقيق: محمود جاسم محمَّد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، السعودية.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، (ت: 643هـ)، (2001م)، **شرح المفصَّل للزمخشري**، قدَّم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

المعلومات الشخصية

الاسم: آلاء مازن الطويسي

التخصص: لغة عربية

الكلية: الآداب

السنة الدراسية: 2021/2020م

العنوان: وادي موسى